وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة القادسية

كلية الادارة والاقتصاد

قسم المحاسبة

مدى قدرة مؤشرات التحليل المالي في تحسين جودة التقارير المالية (دراسة تطبيقية على عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)

رسالة مقدمة

الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد - جامعة القادسية كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم المحاسبة

من قبل الطالبة

انوار ياسين طاهر

بإشراف

أ.د. ناظم شعلان جبار التميمي

1443هـ **2021م**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾

صدق الله العلي العظيم

(المجادلة: 11)

إقرار المشرف

أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ(**مدى قدرة مؤشرات التحليل المالي في تحسين جودة التقارير المالية دراسة تطبيقية على عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**)، والمقدمة من الطالبة(**انوار ياسين طاهر**)، قد جرت تحت إشرافي في قسم المحاسبة– كلية الادارة والاقتصاد جامعة القادسية، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم المحاسبة.

التوقيع:

أ. د. ناظم شعلان جبار

التاريخ: / / 2021

توصية السيد رئيس قسم المحاسبة

بناءً على توصية الاستاذ المشرف أرشح هذه الرسالة للمناقشة

التوقيع:

أ.د ناظم شعلان جبار

رئيس قسم المحاسبة

التاريخ: / /2021

إقرار الخبير اللغوي

أن الرسالة الموسومة بـ **(مدى قدرة مؤشرات التحليل المالي في تحسين جودة التقارير المالية (دراسة تطبيقية على عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)** المقدمة من الطالبة **(انوار ياسين طاهر)** في قسم المحاسبة – كلية الادارة والاقتصاد جامعة القادسية، قد جرى تقويمها لغوياً بإشرافي، فوجدت أنّها سليمة وتصلح للمناقشة.

التوقيع:

م. د. جعفر طالب كريم

التاريخ: / / 2021

الاهداء

الى رسول الإنسانية الصادق الأمين .. وخاتم الأنبياء والمرسلين مُحمد (صلوات الله وسلامة علية) ..

الى الشموس الطالعة والاقمار المنيرة والانجم الزاهرة آل بيته الطيبين الطاهرين (صلوات الله وسلامة عليهم)

الى ملاكي في الحياة الى بسمة الحياة وسر الوجود ..الى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي ..الى اغلى الحبايب ..امي الحبيبة "اطال الله بعمرها"

الى من كلله الله بالهيبة والوقار الى من علمني العطاء بدون انتظار ..الى من احمل اسمة بكل افتخار ..ابي العزيز "اطال الله بعمره"

الى إشراقة الصباح وأمل الغد ..الى من أقضي معه اجمل الايام بحلوها ومرها ..الى رفيق دربي وسندي ..زوجي العزيز

الى جوانحي وشقاق روحي الى من تقاسمنا البسمة والدمعة ..الى من شاركوني الآلآم والافراح الى من تحلو معهم وبهم ايامي .. اخوتي

الى كل من أضاء لنا الطريق بعلمه ...أساتذتي الأفاضل

الى كل من مد يد العون ...الزملاء والأصدقاء

انـــــوار

شكر وأمتنان

الحمد لله الذي جعل الحمد مفتاحاً لذكره ،والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ، وبعد ..

يطيب لي وانا اختتم جهدي العلمي هذا ان أتقدم بوافر الشكر والامتنان الى الأستاذ الدكتور (ناظم شعلان جبار التميمي) لتفضله بقبول الاشراف على هذا البحث وكان بتوجيهاته وملاحظاته العلمية الأثر في انجاز الرسالة بهذا الشكل داعية له من العلي القدير بالتوفيق والعمر المديد .

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان للسادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم قبول مناقشة البحث وللأساتذة الافاضل الخبيرين العلمي واللغوي لارائهما العلمية واللغوية في اخراج البحث على ماهو عليه .

كما أتقدم بفائق الشكر والثناء الى اساتذتي الافاضل في قسم المحاسبة كافة الذين اسهموا في تعليمي واوصلوني الى هذه المرحلة من الدراسة وكانوا السراج الذي انار عقلي ودربي وفقهم الله جميعاً وحفظهم من كل مكروه .

ولايفوتني ان اشكر جميع العاملين في مكتبة الإدارة والاقتصاد في جامعة القادسية لجهودهم في تقديم التسهيلات للحصول على المصادر العلمية .

والشكر والامتنان للملاك الإداري في كلية الإدارة والاقتصاد قسم المحاسبة لجهودهم الخيرة ولما اولوه لي من رعاية علمية طيلة فترة الدراسة واتاحت الفرصة التي منحتني الكثير.

كما يطيب لي ان أتقدم بالشكر لزملائي وزميلاتي في مرحلة الماجستير لتعاونهم خلال فترة الدراسة .

والتمس العذر لمن فاتني شكرهم سائلة المولى العزيز القدير ان يجزيهم عني كل خير . والحمد لله رب العالمين اولاً واخراً.

انـــوار

المستخلص

هدف البحث الى دراسة المرتكزات المعرفية للتحليل المالي وطرق قياسه وما له من إيجابيات خلال ممارسته عند إعداد التقارير المالية وبيان مدى قدرة التحليل المالي بأستعمال بعض المؤشرات في تحسين جودة التقارير المالية للمصارف عينة البحث والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وقد تم إجراء البحث ضمن ثلاث سنوات (2017،2018،2019) وتكونت عينة البحث من 6 مصارف إذ اعتمدت الباحثة في عملية تحليل التقارير المالية الخاصة بالمصارف.

من خلال ستة مؤشرات هي مؤشر الربحية، ومؤشر السيولة ، ومؤشر ملاءة رأس المال ، ومؤشر توظيف الأموال، ومؤشر المديونية، ومؤشر جودة الأرباح ودراسة اثر مخرجات هذه النسب على تحسين جودة التقارير المالية. وكما قامت الباحثة بقياس المتغير التابع من خلال استعمال نموذج Kothari واعتمدت الباحثة باختبار الفرضيات من خلال مقارنة نتائج المستحقات الكلية مع بيانات متوسطات تحليل التقارير المالية للمصارف عينة البحث. ولقد تم استعمال نوعين من الأساليب الإحصائية الأول هو الإحصاء الوصفي والمتمثل بأيجاد قيم الإحصاءات العامة مثل الوسط الحسابي والانحراف المعياري التي تعطي صورة واضحة عن طبيعة البيانات وخصائصها والنوع الاخر هو الانحدار الخطي البسيط واستخدم البرنامج الاحصائيSpssvr.24 من اجل استخلاص النتائج من البيانات وقد توصلت الباحثة الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها

1. لكي تتم عملية التحليل المالي بشكل صحيح من الواجب وجود معايير متعددة لقياس الأداء ومقارنة النتائج التي تم الوصول اليها.

2. عدم وجود اثر ذي دلالة إحصائية للتحليل المالي بأستخدام مؤشر الربحية، مؤشر ملاءة رأس المال، مؤشر توظيف الأموال ، مؤشر المديونية في تحسين جودة التقارير المالية.

3. عدم وجود اثر ذي دلالة إحصائية للتحليل المالي باستخدام مؤشر السيولة في تحسين جودة التقارير المالية.

4. وجود اثر ذي دلالة إحصائية للتحليل المالي باستخدام مؤشر جودة الأرباح في تحسين جودة التقارير المالية.

قائمه المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية	
الاهداء	ب
شكر وامتنان	ت
المستخلص	ث
قائمة المحتويات	ج
قائمة الاشكال	ح
قائمة الجداول	خ
قائمة المختصرات	د–ذ
المقدمة	2–1
الفصل الأول : منهجية البحث ودراسات سابقة	17–3
المبحث الأول : منهجية البحث	7–4
المبحث الثاني : دراسات سابقة واسهامات البحث الحالي	17–8
الفصل الثاني : التحليل المالي وجودة التقارير المالية	71–18
المبحث الأول : المرتكزات المعرفية للتحليل المالي	32–19
المبحث الثاني : مؤشرات ومعايير التحليل المالي	47–33
المبحث الثالث : المرتكزات المعرفية لجودة التقارير المالية	71–48
الفصل الثالث : تحليل تقارير المصارف عينة البحث	131–72
المبحث الأول : نبذه تعريفية عن سوق العراق للأوراق المالية والمصارف عينة البحث	75–73
المبحث الثاني : تحليل وتقييم التقارير المالية للمصارف عينة البحث	111–76

المبحث الثالث : تحليل النتائج واختبار الفرضيات	131-112
الفصل الرابع : الاستنتاجات والتوصيات	135-132
المبحث الأول : الاستنتاجات	134-133
المبحث الثاني : التوصيات	135
المصادر	150-136
الملاحق	I - IV

قائمه الاشكال

رقم الشكل	الموضوع	الصفحة
1	المخطط الاجرائي للبحث	7
2	الأطراف المستفيدة من البحث	30
3	العوامل المؤثرة بجودة المعلومات المحاسبية	62
4	التسلسل الهرمي لخصائص المعلومات المحاسبية	63
5	الأوساط الحسابية للتدفق النقدي من العمليات التشغيلية للمصارف	115
6	الانحرافات المعيارية للتدفق النقدي من العمليات التشغيلية للمصارف	115
7	الأوساط الحسابية للمستحقات الكلية للمصارف	118
8	الانحرافات المعيارية للمستحقات الكلية للمصارف	118
9	الأوساط الحسابية للمستحقات غير الاختيارية للمصارف	121
10	الانحرافات المعيارية للمستحقات غير الاختيارية للمصارف	121
11	الأوساط الحسابية للمستحقات الاختيارية للمصارف	123
12	الانحرافات المعيارية للمستحقات الاختيارية للمصارف	124
13	الإحصاءات العامة لمتغيرات البحث	125

قائمه الجداول

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
1	اختلاف البحث الحالي عن الدراسات السابقة	15
2	طرائق قياس جودة التقارير المالية	60
3	تحليل تقارير مصرف الموصل	77
4	تحليل تقارير مصرف بغداد	83
5	تحليل تقارير المصرف العراقي	89
6	تحليل تقارير مصرف الخليج	95
7	تحليل تقارير المصرف الوطني	100
8	تحليل تقارير مصرف جيهان	106
9	التدفق النقدي من العمليات التشغيلية	113
10	المستحقات الكلية للمصارف عينة البحث	116
11	قيم الميل للمصارف عينة البحث	119
12	المستحقات غير الاختيارية للمصارف عينة البحث	120
13	المستحقات الاختيارية للمصارف عينة البحث	122
14	الإحصاءات العامة لمتغيرات البحث	125
15	نتائج نموذج الانحدار البسيط للربحية	126
16	نتائج نموذج الانحدار البسيط للسيولة	127
17	نتائج نموذج الانحدار البسيط لملاءة رأس المال	128
18	نتائج نموذج الانحدار البسيط لتوظيف الأموال	129
19	نتائج نموذج الانحدار البسيط لنسبة المديونية	130
20	نتائج نموذج الانحدار البسيط لجودة الأرباح	131

قائمه المختصرات

مختصر المصطلح	المصطلح باللغة الإنكليزية	المصطلح باللغة العربية
A	Assets	الموجودات
AICPA	Amerisan institute of Certified Public Accountants	المجمع الأمريكي للمحاسبين
CA	Current Assets	الموجودات المتداولة
CFO	Cash Flow From Operating	التدفق النقدي التشغيلي
CL	Current Liabilities	المطلوبات المتداولة
DA	Discretionary Accruals	المستحقات الاختيارية
DEP	Depreciation	الاندثار
ERC	Earning Response Coefficient	معامل استجابة الأرباح
FAF	Financial Analysis Federation	اتحاد المحللين الماليين
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية
IAS	International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية
IASB	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IASC	International Accounting Committee	لجنة معايير المحاسبة الدولية
IFRS	International Financial Reporting Standards	معايير الإبلاغ المالي الدولية
NDA	Nondiscretionary Accruals	المستحقات غير الاختيارية
PPE	Property Plant and Equipment	الموجودات الثابتة
REC	Receivables	المدينين
REV	Revenues	الإيرادات
ROA	Return On Assets	العائد على الموجودات
SFAC	Statement Of Financial Accounting Standards	بيان مفهوم المحاسبة المالية
TA	Total Accruals Current	المستحقات الكلية

المقدمة

أن الهدف الأساس للمحاسبة تقديم معلومات تمتاز بمستوى عالٍ من الدقة والترتيب وتوفيرها في الوقت المناسب وعرضها بأسلوب يسهل فهمه وايصاله الى المستفيدين من التقارير المالية المتمثلة بالقوائم المالية (قائمة المركز المالي ، قائمة الدخل ، قائمة التدفق النقدي) وتقرير مراقب الحسابات ، تقرير مجلس الإدارة والهدف الرئيس من إعداد التقارير المالية هو توفير معلومات ذات جودة تفيد المستخدمين في اتخاذ قراراتهم الأقتصادية لأنها تؤثر بصورة إيجابية على المساهمين وأصحاب المصالح .

إن استخدام القوائم المالية يختلف باختلاف احتياجات مستخدميها فبالنسبة للمستثمرين المرتقبين يكون هدفهم تقييم المخاطر والعوائد المرتبطة والمتوقعة عند اتخاذ قراراتهم بخصوص الأستثمار في وحدة ما بينما تكمن مصلحة المساهمين الحاليين بالحصول على معلومات موثوقة .

ونتيجة للتطورات الأقتصادية فلم تعد نتائج القوائم المالية الختامية للوحدات الأقتصادية قادرة على تقديم صورة واضحة ومتكاملة عن نشاطها بدون تعزيزها بأداة من أدوات التحليل المالي وبما أن الارقام التي تظهرها القوائم المالية لا تقدم صورة واضحة عن الوضعية المالية للوحدة الأقتصادية فلابد من أن تخضع تلك البيانات للفحص والتدقيق والتحليل بهدف التعرف على أسباب نجاحها أو فشلها والتعرف على جوانب القوة والضعف فيها.

ويعد التحليل المالي عملية مدروسة ودقيقة تهدف الى تعزيز القرارات التي أثبتت القوائم المالية نجاحها وكذلك يساعد على تعديل القرارات التي تبين أنها تحتوي على ثغرات وتكوين منظومة معلومات يعتمد عليها المدير المالي في عملية التخطيط واتخاذ القرار. وكما يعد التحليل المالي وسيلة فعالة وناجحة لتحقيق الرقابة المالية وتحليل أداء الوحدة الأقتصادية وعملياتها فمن خلال استخدام أدوات التحليل المالي نتمكن من تقويم ربحية الوحدة الأقتصادية وكفاءتها في أدارة موجوداتها وسيولتها وتوازنها المالي وخططها في التوسع والنمو .

إن عملية قياس وتقييم الأداء المالي للمصارف العراقية عموماً يعد من الضمانات الضرورية واللازمة لنموها وإستمراريتها وتطوير أدائها فلذلك تسعى الباحثة الى إجراء دراسة تطبيقية على القوائم المالية عينة البحث لأن القوائم المالية هي مدخلات لعملية التحليل المالي وبنفس الوقت تمثل مخرجات النظام المحاسبي وعليه فإن دراسة وتحليل وتفسير هذه القوائم سيسهم في تعزيز منفعة عملية اتخاذ القرار وذلك من خلال التعرف على الوضع المالي للمصارف بهدف تقديم عدة توصيات ومقترحات التي تسهم برفع كفاءة الأداء المالي لتلك

المصارف بشكل عام فلقد وظفت الباحثة ستة مؤشرات للتحليل المالي لقياس جودة التقارير المالية للمصارف عينة البحث وأتبعت التحليل الإحصائي لبيان مدى أثر مؤشرات التحليل المالي في تحسين جودة التقارير المالية .

ولتحقيق أهداف البحث تم تقسيم البحث على أربعة فصول تضمن الفصل الأول منهجية البحث ودراسات سابقة واسهامات البحث الحالي. أما الفصل الثاني فتضمن ثلاثة مباحث . المبحث الأول المرتكزات المعرفية للتحليل المالي في حين تناول المبحث الثاني مؤشرات ومعايير التحليل المالي أما المبحث الثالث فقد تناول المرتكزات المعرفية لجودة التقارير المالية . والفصل الثالث تضمن الجانب العملي للبحث ومن خلال ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول نبذة تعريفية عن سوق العراق للأوراق المالية والمصارف عينة البحث والمبحث الثاني تضمن تحليل وقياس التقارير المالية للمصارف عينة البحث أما المبحث الثالث فقد تضمن اختبار وتحليل فرضيات البحث وأخيراً فقد تناول الفصل الرابع أهم الأستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل إليها.

الفصل الاول

منهجية البحث و دراسات سابقة

الفصل الأول

منهجية البحث ودراسات سابقة

تمهيد

يعرض هذا الفصل المنهجية المتبعة في إعداد البحث والتي تمثل الطريقة العلمية المنظمة في تحديد مشكلة البحث وسبل معالجتها بالشكل الذي يكفل اختبار الفرضيات وتحقيق الأهداف المنشودة . فضلاً عن فرضية البحث والأسلوب المتبع والحدود الزمانية والمكانية . في حين اشتمل المبحث الثاني على أبرز الدراسات والأدبيات التي سبق أن تناولت موضوع البحث بالعرض والتحليل وفي ضوء ما تقدم سيتضمن هذا الفصل مبحثين هما :

المبحث الأول : منهجية البحث .

المبحث الثاني : دراسات سابقة .

المبحث الأول

منهجيه البحث

يعرض هذا المبحث وصفاً للمنهجية المعتمدة لإنجاز متطلبات البحث :

1-1-1 مشكلة البحث

ان من أهم المشاكل التي تواجه الوحدات الاقتصادية العراقية هي مشكلة تحقيق مستوى عالٍ من جودة التقارير المالية عن نشاطاتها الاقتصادية الذي يعد من أهم العناصر التي تحقق لقوائمها المالية الملائمة والتمثيل الصادق وبالنتيجة تزيد من منفعتها في اتخاذ القرارات وهو يمثل قيمة لدى مستعمليها إذ يتطلع المستخدمين إلى الحصول على تقارير مالية ذات جودة عالية توفر لهم معلومات صادقة ليتمكنوا من اتخاذ القرارات الصحيحة وعلية فأن مشكلة البحث تتمثل بالتساؤل الآتي :

هل ان استعمال مؤشرات التحليل المالي يُمكننا بشكل فاعل من تحسين جودة التقارير المالية في المصارف عينة البحث والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ؟

وتنبثق من هذه المشكلة عدة تساؤلات منها :

1. هل توجد علاقه ارتباط ذو دلاله إحصائية بين التحليل المالي وجودة التقارير المالية للمصارف عينة البحث والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ؟

2. هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية باستخدام مؤشرات التحليل المالي في تحسين جودة التقارير المالية للمصارف عينة البحث والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ؟

1-1-2 أهداف البحث

يهدف البحث الى تحقيق ما يأتي :

1. دراسة المرتكزات المعرفية للتحليل المالي وجودة التقارير المالية وطرق قياسهما .

2- بيان مدى قدرة التحليل المالي باستعمال بعض المؤشرات المالية في تحسين جودة التقارير المالية للمصارف عينة البحث والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

1-1-3 أهميه البحث

تتبع أهميه البحث من خلال تناوله لقضية مهمة الا وهي جودة التقارير المالية ومالها من أهميه عند كافة المستخدمين لتلك التقارير إذ يمكن من خلال البحث فهم طبيعة العلاقة ودراستها بين المتغيرات الرئيسة المتمثلة بالتحليل المالي وجودة التقارير المالية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية مما يسهم بمساعدة تلك المصارف والقائمين على السوق لمعرفة مدى وجود علاقة وأثر بين ممارسة التحليل المالي على جودة التقارير المالية للمصارف عينة البحث بالأعتماد على مقاييس وأساليب إحصائية محددة .

1-1-4 فرضيات البحث

الفرضية الرئيسة:

1. لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائية للتحليل المالي في تحسين جودة التقارير المالية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية عند مستوى دلالة اقل من (0.05) .

2. لا توجد علاقة ارتباط ذو دلالة إحصائية للتحليل المالي في تحسين جودة التقارير المالية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية عند مستوى دلالة اقل من (0.05) .

وتتفرع منها الفرضيات الاتية :

الفرضية الأولى: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للتحليل المالي باستخدام الربحية في تحسين جودة التقارير المالية للمصارف عينة البحث عند مستوى دلالة اقل من (0.05) .

الفرضية الثانية : لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للتحليل المالي باستخدام السيولة في تحسين جودة التقارير المالية للمصارف عينة البحث عند مستوى دلالة اقل من (0.05) .

الفرضية الثالثة : لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للتحليل المالي باستخدام ملاءة رأس المال في تحسين جودة التقارير المالية للمصارف عينة البحث عند مستوى دلالة اقل من (0.05) .

الفرضية الرابعة : لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية باستخدام توظيف الأموال في تحسين جودة التقارير المالية للمصارف عينة البحث عند مستوى دلالة اقل من (0.05) .

الفرضية الخامسة : لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية باستخدام المديونية في تحسين جودة التقارير المالية للمصارف عينة البحث عند مستوى دلالة اقل من (0.05) .

الفرضية السادسة : لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للتحليل المالي باستخدام جودة الأرباح في تحسين جودة التقارير المالية للمصارف عينة البحث عند مستوى دلالة اقل من (0.05) .

1-1-5 وسائل جمع البيانات

أعتمدت الباحثة على الكتب العربية والأجنبية والرسائل والأطاريح والدوريات المنشورة فضلاً عن شبكة الأنترنيت لإنجاز الجانب النظري كما أعتمدت الباحثة على التقارير المالية الصادرة من سوق العراق للأوراق المالية ولاسيما الخاصة بالمصارف عينة البحث في إنجاز الجانب العملي .

1-1-6 مجتمع وعينة البحث

1. مجتمع البحث : يتمثل مجتمع البحث في المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها (44) مصرفاً .

2. عينة البحث : لقد تم اختيار عينة البحث بشكل عمدي وقد اختيرت على أسس رئيسة هي .أدراجها في سوق العراق للأوراق المالية ضمن مدة البحث والأعلى تداولاً خلال مدة البحث وتوافر المعلومات والقوائم المالية الخاصة بها .

والهدف من اختيارها هو قياس جودة التقارير المالية في قوائمها المالية وتمثلت عينة البحث بـ (6) مصارف هي :

1. مصرف الموصل للتنمية والاستثمار
2. مصرف بغداد
3. المصرف العراقي الاسلامي
4. مصرف الخليج التجاري
5. المصرف الوطني
6. مصرف جيهان

1-1-7 منهج البحث

ليتم تحقيق الهدف الرئيس للبحث ستعتمد الباحثة على المنهجيين الآتيين :

1. الجانب النظري : اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي في تناول مشكلة البحث وأثبات فرضياته من خلال جمع بيانات الجانب النظري للبحث بالاعتماد على كل ماورد عن الموضوع في الكتب والمجلات والدوريات العلمية والبحوث والرسائل فضلاً عن مواقع الانترنت التي نشرت عن هذا الموضوع .

2. الجانب التطبيقي: اعتمدت الباحثة على المنهج التحليلي القائم على تحليل القوائم المالية واختبار العلاقة بين مؤشرات التحليل المالي وجودة التقارير المالية .

1-1-8 حدود البحث

1. الحدود الزمانية :تتمثل بالقوائم والتقارير المالية للمصارف عينة البحث والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من (2017 ولغاية 2019).

2. الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية نطاق البحث المتمثل بعينة المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

1-1-9 المخطط الإجرائي للبحث

من الممكن تناول متغيرات البحث من خلال الأنموذج الآتي :

شكل رقم(1)

المخطط الإجرائي للبحث

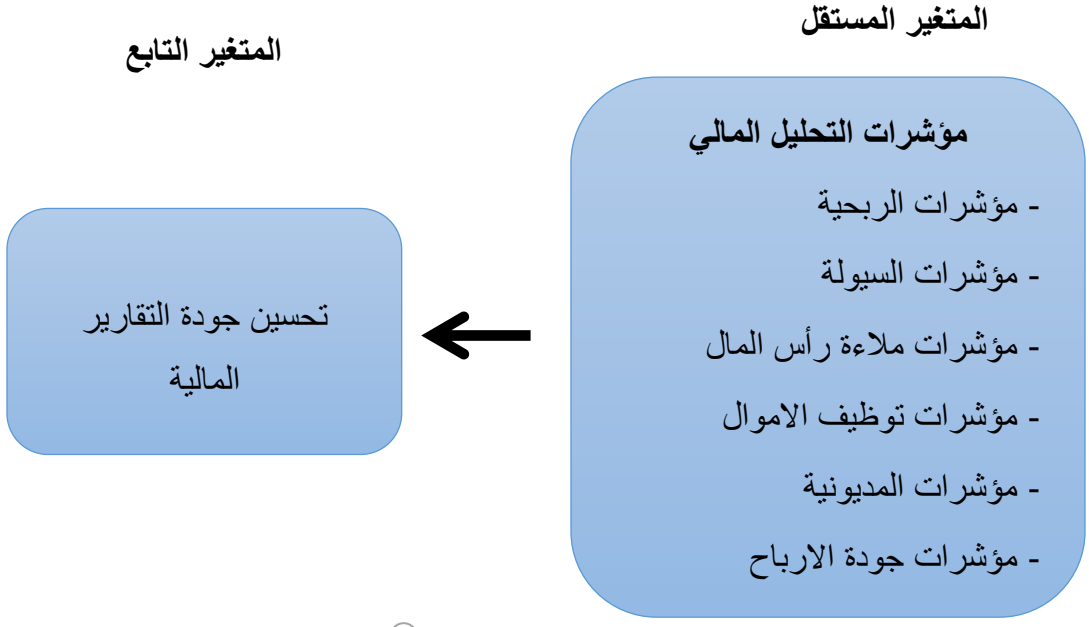

المبحث الثاني

دراسات سابقة والاسهامات التي يقدمها البحث الحالي

يعرض هذا المبحث اهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث حسب تسلسلها التاريخي ابتداء من (المحلية ، العربية ، الأجنبية) والتي تعد اقرب الدراسات السابقة الى الدراسة الحالية وكما يأتي:

أولا: دراسات محلية :

1. دراسة (اللامي،2013) اثر استخدام التحليل المالي والكمي للقوائم المالية في تحديد أسعار اسهم المصارف

نوع الدراسة	بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية ، جامعة بغداد وهو جزء من متطلبات نيل درجة الدبلوم العالي المعادل للماجستير في المصارف
هدف الدراسة	اثر التحليل المالي للقوائم المالية المصرفية في تحديد سعر سهم الصرف وبيان دور القوائم المالية المصرفية بايضاح نتائج اعمال المصرف وانعكاسه على تحديد سعر سهم المصرف
منهج الدراسة	اعتمد البحث المنهج الكمي القياسي عن طريق اختيار مجموعة من المؤشرات التي تنتجها القوائم المالية والمصرفية (قائمة الدخل، التدفق النقدي، قائمة المركز المالي) لقياس اثر التغير في هذه المؤشرات لتحديد سعر سهم الصرف
اهم الاستنتاجات	اهم ما توصل اليه البحث ان هناك علاقة بين سعر سهم الصرف وتحليل القوائم المصرفية لكل من مصرف الخليج التجاري إذ بلغ معامل الارتباط (0.93) ولمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار (0.95) وكذلك هناك اثر للتحليل المالي في تحديد سعر سهم الصرف لكل من مصرف الشرق الأوسط بنسبة (95%) ومصرف الخليج التجاري بنسبة (86%)

2. دراسة (الشيخ ، 2019) دور جودة الإبلاغ المالي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

نوع الدراسة	دراسة استطلاعية لآراء عينة من موظفي هيئة استثمار المثنى
هدف الدراسة	التعرف على العلاقة بين جودة الإبلاغ المالي بأبعادها المصداقية والتوقيت المناسب والملاءمة . والاستثمار الأجنبي في العراق
منهج الدراسة	تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع البيانات واخضاعها للمعالجة الإحصائية وقد تم اختيار عينة من العاملين في هيئة الاستثمار والبالغ عددهم 45 فرداً باعتماد الإستبانه التي اشتملت 25 فقرة وتم استخراج النتائج باستخدام البرنامج الاحصائي spss
اهم الاستنتاجات	وجود علاقة ارتباط ذو دلالة إحصائية بين ابعاد جودة الإبلاغ المالي والاستثمار ووجود علاقة ارتباط وثيق بين الإبلاغ المالي والانصاف في العرض بالعناصر المالية في التقارير وجودة المعلومات المحاسبية المعروضة في تلك التقارير

3. دراسة (خالد، 2020) تأثير تبني معايير المحاسبة الإسلامية على جودة الأداء المالي في بيئة المصارف العراقية الإسلامية

نوع الدراسة	بحث تطبيقي لعينة من المصارف الإسلامية مقدم الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية وهو جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم المحاسبة
هدف الدراسة	تحسين جودة التقارير المالية من خلال استعمال مؤشرات التحليل المالي المصرفي قبل وبعد تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية
منهج الدراسة	تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري في تناول مشكلات البحث واثبات فرضياته من خلال جمع البيانات الخاصة بالجانب النظري وبالاعتماد على الكتب والدوريات والبحوث والرسائل اما الجانب التطبيقي فقد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التجريبي من خلال تحليل القوائم المالية

اهم الاستنتاجات	ان التذبذب الحاصل في نتائج مؤشرات التحليل المالي عند قياس جودة الأداء المالي للمصارف الإسلامية العراقية عينة البحث يرجع لأسباب متعددة من أهمها حداثة التجربة المصرفية الإسلامية في العراق وضعف تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في البيئة المصرفية الإسلامية العراقية

4. دراسة (عباس، 2020)التحليل المالي واثره على قرار الاستثمار في شركات التأمين

نوع الدراسة	بحث تطبيقي في شركة التأمين الوطنية قدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبة والمالية، جامعة بغداد وهو جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم المعادل للماجستير في التامين
هدف الدراسة	تسليط الضوء على اهم المؤشرات المالية المستخدمة في عملية التحليل المالي وتحديد اهم المعوقات والصعوبات التي تعرقل عملية اتخاذ القرار في شركات التأمين
منهج الدراسة	تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري في جمع المعلومات من خلال دراسة الادبيات العربية والأجنبية والاطلاع على الرسائل و الاطاريح اما الجانب التطبيقي فقد اعتمد الباحث على المنهج التحليلي من خلال دراسة العلاقة بين متغيرات البحث وتحليلها والتعرف على العوامل المؤثرة فيها للوصول الى الاستنتاجات
اهم الاستنتاجات	عدم الدقة في خطة الاستثمار التي يتم وضعها إذ تبين من خلال تحليل مؤشر نسبة تحقق حجم الاستثمار ان هناك تجاوزاً ملحوظاً في حجم الاستثمار مما يعني ان هناك ضعفاً في دور إدارة الاستثمار لتحديد الانحرافات السلبية للعمل على تفاديها. وقصور إدارة الاستثمار في تحليل نشاط الاستثمار واتخاذ القرارات المناسبة التي من شأنها أن ترفع من عائد الاستثمار للشركة

ثانياً:- دراسات عربية:

1- دراسة (الياس،2015) دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية

نوع الدراسة	دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل (Enlc AB) بسكرة . مقدمة بوصفها جزءاً من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم المحاسبية والمالية . مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية – جامعة محمد خيضر
هدف الدراسة	التعرف على كفاءة التحليل المالي ومدى فعاليته في تشخيص المشكلة والتعرف على الاسلوب الممنهج في اتخاذ القرارات من المؤسسة للحفاظ على توازنها المالي.
منهج الدراسة	اعتمدت الدراسة على المزج بين المنهج الوصفي التحليلي ودراسة حالة لأن المنهج الوصفي يظهر في عرض وتحليل جميع المعلومات بإعطاء مختلف المفاهيم في التحليل المالي. وكيفية استخدام ادوات التحليل المالي في اتخاذ القرار.
اهم الاستنتاجات	اهم ما توصلت اليه الدراسة بان التحليل المالي وسيلة فعالة لاتخاذ القرارات لما له من دور في مساعدة المحلل المالي في تشخيص الحالة المالية للمؤسسة ومعرفة الظروف التي تمر بها. ولكي يقوم المحلل المالي بعمله بأحسن الظروف لابد من توفر تقنيات تساعده في اتخاذ القرارات ومن بينها تقنية المؤشرات المالية.

2- دراسة (ابو عوده ،2017) مدى قدرة النسب المالية على تحسين نوعية المعلومات للشركات الخدمية المدرجة في بورصة فلسطين

نوع الدراسة	رسالة ماجستير مقدمة الى كلية التجارة – الجامعة الاسلامية بغزة
هدف الدراسة	قياس قدرة النسب المالية على تحسين معلومات القوائم المالية لزيادة القدرة على تقييم اداء الشركات الخدمية المدرجة في بورصة فلسطين
منهج الدراسة	اعتمد الباحث في اعداد بحثه على المنهج الاستنباطي في الجانب النظري اما الجانب العملي فقد تم تطبيق الاساليب الاحصائية اللازمة عبر البرامج الاحصائية (Eviews, Spss)

اهم الاستنتاجات	من اهم الاستنتاجات التي تم الوصول اليها ان هناك اثراً ذا دلالة احصائية للنسب المالية في تحديد سعر الاغلاق للسهم في السوق ويعني ان استخدام النسب المالية سيؤدي الى تحسين نوعية المعلومات للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

3- دراسة (الزنط ،2019) الإفصاح الاختياري واثرة على جودة التقارير المالية

نوع الدراسة	رسالة ماجستير
هدف الدراسة	هدفت الدراسة الى كشف اثر الإفصاح الاختياري على جودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وقد طبقت هذه الدراسة على قطاع المصارف والتأمين
منهج الدراسة	تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والتحليل الاحصائي
اهم الاستنتاجات	وجود تأثير للأفصاح الاختياري عن المعلومات العامة للشركة ، نشاط الشركة ، معلومات الأسهم وحملة الأسهم ، ومعلومات عن الإدارة ، ومعلومات عن العاملين ، معلومات عن الحوكمة على جودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين

4- دراسة (سناء وصوفيا،2019) دور تحليل القوائم المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

نوع الدراسة	دراسة حالة مجمع صيدال في الجزائر – مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمحاسبية مقدم الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر
هدف الدراسة	هدفت الدراسة إلى إبراز دور تحليل القوائم المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية والمتمثلة في صيدال خلال الفترة (2017-2018) ومحاولة تقديم مقترحات من شأنها تحسين تحليل القوائم المالية ودوره في تقييم الاداء المالي
منهج الدراسة	تم اتباع المنهج الوصفي في الجانب النظري لأجل الالمام والاحاطة بمختلف المصطلحات والمفاهيم التي لها علاقة بجوانب الموضوع وفي الجانب التطبيقي فقد تم

	الاعتماد على منهج دراسة حالة إذ تم اسقاط الدراسة على مجمع صيدال في الجزائر
اهم الاستنتاجات	من اهم ما توصلت اليه الدراسة ان استخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية للتعرف على الوضعية المالية لمجمع صيدال ساعد على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة والقوائم المالية تمثل انعكاس نشاط المؤسسة وآرائها

ثالثا: دراسات اجنبية

1. دراسة (El-Dalabeeh,2013) The role of financial Analysis

Ratio in Evalution performance- case study : National chlorince industry

دور نسب التحليل المالي في تقويم الأداء

نوع الدراسة	دراسة حالة الشركة الوطنية لصناعة الكلورين وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراة
هدف الدراسة	التعرف على دور المحاسب الإداري في تقييم أداء الشركات باستخدام أساليب التحليل المالي لتقويم أداء الشركة الوطنية لصناعة الكلورين
منهج الدراسة	لقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي
اهم الاستنتاجات	من اهم ما توصلت اليه الدراسة ان من الضروري وجود محاسب مسؤول عن تحليل البيانات المالية للشركة سيؤدي لتحديد وتفسير الانحرافات والنتائج غير المرغوب بها

2. دراسة (lidiia 2016) Comprehensive economic And financiel analysis of the enterprise Activity: Approaches mothods And implementation

تحليل أقتصادي ومالي شامل لنشاط المنشأة : النهج والطرق والتنفيذ

نوع الدراسة	رسالة ماجستير في الإدارة
هدف الدراسة	هدفت الدراسة الى تحليل أداء وكفاءة الشركات وتحديد المفتاح للعوامل التي تفسر ذلك من خلال تحليل شامل مبني على مجموعة من النسب المالية والاقتصادية تمت دراسته بوصفه أداة توفر معلومات عن أداء وكفاءة المؤسسة
منهج الدراسة	لقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي
أهم الاستنتاجات	من أهم ما توصلت إليه الدراسة أن المؤسسات المتوسطة كانت فعالة مقارنةً بالدول الأوكرانية للشركات أكثر كفاءة ومن بين العوامل التي تأثر إيجاباً هي نسب دوران الأصول الثابته والمتداولة والتأثير السلبي هو نسبة الهامش والسيولة ولايوجد فرق بين النماذج حسب الدولة بما يتعلق بالربحية فأن مستوى أداء المؤسسات منخفض ولكن بالمقارنة مع البلدان (الشركات الأوكرانية) لديها أفضل ربحية في المتوسط وبالنسبة لقطاع الصناعة ، صناعة الورق فهو الأكثر ربحية ومن بين العوامل المؤثرة على العائد على الأصول هو هامش الربح ونسبة دوران الأصول الثابتة ونسبة الدين الى حقوق الملكية

رابعاً : تحليل الدراسات السابقة واسهامات البحث الحالي .

يسهم البحث الحالي بمجموعة من الجوانب العلمية من حيث هدف البحث والمنهج العلمي المتبع للجانب النظري والعملي ، والجدول التالي يوضح اوجهه الاختلاف بينه وبين الدراسات السابقة وماهي اسهام البحث الحالي وكما يأتي :

جدول (1) اختلاف البحث الحالي عن الدراسات السابقة

أوجه الاختلاف	البحث الحالي	الدراسات السابقة
1- هدف البحث	قياس قدرة التحليل المالي باستخدام المؤشرات المالية في تحسين جودة التقارير المالية .	من الدراسات ما هدفت الى تحسين التقارير المالية بأستخدام مؤشرات التحليل المالي المصرفي قبل وبعد تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية ، ومنها ماهدفت الى تسليط الضوء على اهم المؤشرات المالية المستخدمة في التحليل المالي وتحديد الصعوبات والمعوقات التي تعرقل اتخاذ القرار في شركات التأمين ومنها ماهدفت ، الى تدقيق أداء المنشأت المالية باستعمال المؤشرات المالية وغير المالية ، وهدفت دراسة الى التعرف على اثر التحليل المالي للقوائم المالية المصرفية في تحديد سعر سهم الصرف ، ومنها هدفت الى ابراز دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، ومنها هدفت الى قياس قدرة النسب المالية على تحسين معلومات القوائم المالية لتقييم أداء شركات الاتصالات الفلسطينية .
2- عينة البحث	كانت عينة البحث 6 مصارف مدرجة في سوق العراق المالية وهي (مصرف الموصل ،مصرف بغداد، المصرف العراقي، مصرف الخليج، المصرف الوطني، مصرف جيهان)	اما الدراسات الأخرى فقد كان قسم منها مطبقة في المصارف الإسلامية ومنها طبقت في شركات التامين ومنها ما تم تطبيقها في مصرف الفرات الأهلي ومنها طبقت في شركات الاتصالات الفلسطينية ومنها في مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة ،ومنها ما تم تطبيقها في الشركة

		الوطنية لصناعة الكلورين ومنها ما تم تطبيقها في شركة سرمبال .
3- منهج البحث	اتبعت الباحثة المنهج التطبيقي في الجانب العملي من البحث لتحليل القوائم المالية واختبار العلاقة بين المتغيرات .	منها مااستخدمت المنهج الوصفي التجريبي ومنها استخدمت المنهج التحليلي ومنها استخدمت المنهج الاستقراءي ومنها المنهج الكمي القياسي ومنها استخدمت منهج دراسة حالة ومنها مااستخدمت التحليل الاحصائي فقط .
4-المؤشرات المالية التي تم استخدامها	استخدمت الباحثة 6 مؤشرات مالية لبيان تأثيرها في تحسين جودة التقارير المالية وهي (مؤشر الربحية ، السيولة ، ملاءة رأس المال، مؤشر توظيف الأموال ، المديونية ، جودة الأرباح)	منها مااستخدمت مؤشرات مالية وغير مالية ومنها استخدمت نسبة الملكية والتداول وعائد العمليات المصرفية وصافي التدفق النقدي وصافي الدخل الى حقوق الملكية ومنها مااستخدمت نسب المردودية والسيولة والمديونية والنشاط ومن الدراسات مااستخدمت نسب دوران الأصول الثابتة والمتداولة ونسب السيولة .

وتأسيساً لما سبق يتضح بأن الدراسات السابقة وكل ماورد فيها وما تضمنته من رؤى وما قدمته من استنتاجات تعد ركيزة أساسية لكونها تمثل تجارب الباحثين ليتم الاستفادة منها في بيئات مختلفة للأنطلاق بأفكار ورؤى جديدة وتجدر الإشارة الى أن الباحثة قد استفادت من الدراسات السابقة في تعميق الفهم بمواضيع البحث المتعلقة بالتحليل المالي وجودة التقارير المالية وأكثر دراسة كانت قريبة من موضوع البحث هي دراسة (أبو عودة) إذ تناولت الدراسة مدى قدرة النسب المالية على تحسين نوعية المعلومات للشركات الخدمية المدرجة في بورصة فلسطين في حين أن البحث الحالي حاول دراسة مدى قدرة مؤشرات التحليل المالي في تحسين جودة التقارير المالية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .

مجالات الاستفادة من الدراسات السابقة .

1. الاستفادة من الدراسات السابقة لتكوين رؤية واسعة في الموضوع لتعميق الفهم والمساهمة في بناء الإطار النظري للدراسة من خلال الإقتباس من هذه الدراسات .

2. الاستفادة من الدراسات السابقة في صياغة فرضية البحث في استخدامها للمناهج الاستدلالية والاستقرائية والمناهج التحليلية والنتائج التي تم الوصول اليها والتوصيات التي أوصت بها .

3. التعرف على بعض المصادر والبحوث والدراسات التي أسهمت في تغطية الجانب النظري من البحث

الفصل الثاني

التحليل المالي وجودة التقارير المالية

المبحث الأول : **المرتكزات المعرفية للتحليل المالي**

المبحث الثاني : **مؤشرات ومعايير التحليل المالي**

المبحث الثالث : **المرتكزات المعرفية لجودة التقارير المالية**

تمهيد

يعد التحليل المالي بمفهومه الحديث وليداً للظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينات من القرن الماضي وهي الفترة التي تميزت بالكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحدة الامريكية .الذي أدت ظروفه الى الكشف عن بعض عمليات غش وخداع مارستها بعض إدارات الوحدات الاقتصادية ذات الملكية العامة . الامر الذي اضر بالمساهمين والمقرضين على حد سواء مما أدى للتدخل وفرض نشر المعلومات المالية عن مثل هذه الوحدات وقد أدى نشر هذه المعلومات الى ظهور وظيفة جديدة للإدارة المالية في تلك الفترة وهي وظيفة التحليل المالي ومنذ ذلك التاريخ والتحليل المالي يكتسب مزيداً من الأهمية لدى العديد من مستخدميه لما يقدمه من معلومات مهمة في معظم الحالات التي يتناولها.

المبحث الأول

المرتكزات المعرفية للتحليل المالي

2-1-1 التحليل المالي

عرف العديد من الاكاديميين والمختصين التحليل المالي بتعاريف مختلفة بسبب استخداماته المتنوعة على الرغم من ان مصادر معلوماته واحدة وتتمثل في القوائم المالية ومن هذه التعاريف نستعرض الاتي :

التحليل المالي : هو مجموعه من الأساليب، والطرق الرياضية والفنية والإحصائية التي يتم استخدامها من قبل، المحلل المالي لتحليل البيانات والكشوف والتقارير المالية لتقييم أداء المنظمات والمؤسسات في الماضي والحاضر والتوقع لما ستكون عليه في المستقبل (الحيالي،21:2004)

وعرف أيضاً التحليل المالي بأنه : عمليه معالجة البيانات المالية المتوفرة للحصول على المعلومات منها التي تستخدم في عملية صنع القرار، لتقييم أداء الوحدات الاقتصادية التجارية والصناعية وتشخيص اي مشاكل مالية وتشغيلية . (كراجه،واخرون، 2006 :157)

وكما عرفه (sarngedharan & kumar) بأنه عملية تشخيص المعلومات التي تحتويها البيانات المالية للحكم على المركز المالي للوحدة الاقتصادية وربحيتها وإكتشاف نقاط القوة والضعف (2011:61 ، sarngedharan & kumar)

وعرفه (الشنطي) بأنه عملية منظمة تهدف الى تشخيص وتحديد نقاط الضعف ليتم وضع معالجات لازمة لها وتحديد نقاط القوة للوحدة الاقتصادية لتعزيزها ودعمها ويتم ذلك من خلال قراءة دقيقة للقوائم المالية المنشورة والاستعانه بالمعلومات المتوفرة ذات العلاقة مثل المؤشرات الاقتصادية العامة وأسعار الأسهم (الشنطي،والحدرب ،125:2010)

ويمكن القول بأن التحليل المالي هو مرحلة لتشخيص ودراسة الحالة المالية للوحدة الاقتصادية يعني تحليل التوازن المالي والنشاط والمردودية والتمويل ويتم ذلك من خلال تحليل المعطيات الماضية أي القيام بدراسة تفصيلية للبيانات المالية والقيام بتنبؤات تخص مستقبل الوحدة الاقتصادية ويتم على أساسها إقتراح إجراءات لتحسين هذا الوضع.

2-1-2 أهمية التحليل المالي

إن أهمية التحليل المالي تنبع من أهمية الدراسات الإدارية والمحاسبية والاقتصادية في السنوات الأخيرة لأن توسع المنظمات وتباعد فروعها ومراكزها إضافه الى توسع العمليات الاقتصادية بالعالم وظهور أدوات جديدة من الخداع والغش قد أدى الى ضرورة وجود أدوات رقابة وهي التحليل المالي وتتمثل أهمية التحليل المالي بالأتي : (الحيالي،24:2004)

1. يعد التحليل المالي أداة رقابة فعال فهو يشبه جهاز إنذار مبكر وحارس أمن للمنشأة إذا ما تم استخدامه بفعالية .
2. يستخدم التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع وتقييم الأداء .
3. يعد التحليل المالي أداة تخطيط حيث إذ أنه يساعد في التوقع لمستقبل الوحدات .
4. يعد التحليل المالي أداة من أدوات اتخاذ القرارات فيما يخص قرارات الإندماج والتجديد والتحديث .
5. يساعد التحليل المالي على اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة .
6. يتم استخدامه من قبل الجهات المستفيدة في البنوك التجارية عندما يتم منحها تسهيلات مصرفيه للعملاء بحيث يوضح مدى مقدرة العملاء على وفائهم بالإلتزامات المترتبة على التسهيلات .

يتبين مما سبق أن للتحليل المالي أهمية من حيث تعامله مع بيانات النظام المحاسبي للوحدة الاقتصادية ويقوم على تزويد متخذي القرارات بمعلومات تُفيد للقرارات المستقبلية وكذلك يساعد التحليل المالي على تقويم الأداء التمويلي والتشغيلي المستقبلي للوحدات الاقتصادية والتعرف على الإنحرافات التي تتعرض لها.

2-1-3 أهداف التحليل المالي

يهدف التحليل المالي بشكل عام الى تقييم وضع الوحدة الاقتصادية من زوايا متعددة ولتحقيق أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في الوحدة الاقتصادية بهدف تحديد نقاط القوة والضعف والأستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية ومن الممكن حصر أهداف التحليل المالي بالأتي : (أبو زيد ،22:2009)

1. تقييم الوضع المالي للوحدة الاقتصادية .
2. تقييم أداء الوحدة الاقتصادية ومقارنتها مع الوحدات المماثلة في نفس القطاع .
3. توفير مؤشرات كمية تساعد في التخطيط والتنبؤ في المستقبل للأغراض مختلفة .

4. توفير وسيلة رقابية على نشاط الوحدة الاقتصادية .

5. تقييم أداء الإدارات المختلفة للوحدة الاقتصادية .

6. إختبار مدى كفاءة عمليات الوحدة الاقتصادية موضع التحليل وتقييم ربحيتها.

يتبين مما سبق بأن التحليل المالي يهدف الى إعادة تقييم شامل للوضع المالي للوحدة الاقتصادية عن طريق دراسة التوازن المالي إذ يتم من خلال مقابلة الاستثمارات بمصادر تمويلها وكذلك يقوم التحليل المالي بدراسة سيولة الوحدة الاقتصادية لمواجهة التزاماتها ودراسة المردودية ويتم ذلك من خلال معرفة هل النشاط يحقق أرباح أو لا ؟

2-1-4 وظائف التحليل المالي

تقوم وظيفة التحليل المالي بشكل رئيس على توضيح المسار لمتخذي القرارات لاتخاذ القرار الأفضل . لجعل الوحدة الاقتصادية مربحة والسير لتحقيق أهدافها ، وقد حدد التحليل المالي قرارات عدة منها :

- **قرار الاستثمار**

إن التحليل المالي يوفر مؤشرات موثوقة من الممكن الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات الاستثمارية وجودته والمنافع المترتبة من هذا الاستثمار لذا يعتمد معظم المستثمرين بشكل أساس على التحليل المالي في أتخاذ قراراتهم الاستثمارية (الشريفات،17:2001) .

- **قرار التمويل**

من أجل ضمان الحصول على العوائد من التمويل تعتمد البنوك والمؤسسات المالية، على التحليل المالي لتزويدها بمؤشر عن قدرة المؤسسة على سداد الديون، (تمويل رأس المال والفائدة) والمزيج التمويلي والمخاطر الناتجة .

- **قرار التخطيط والرقابة المالية**

تعتمد إدارة الوحدة الاقتصادية على التحليل المالي لفهم نقاط القوة .والضعف من أجل صياغه التدابير المناسبة للتغلب ، عليها وتطوير السياسات المالية لمواجهة التحديات المستقبلية (ابو عوده،25:2017).

وترى الباحثة بأن التحليل المالي هو عملية قراءة ودراسة بيانات القوائم المالية وتفسير هذه البيانات الى معلومات تخدم إدارة الوحدة الاقتصادية في عملية الرقابة والتخطيط ليتم إتخاذ قرارات رشيدة.

2-1-5 أدوات التحليل المالي

من أهم الأدوات التي يعتمد عليها متخذو القرارات المالية هو التحليل المالي سواء في حالة استخدام الأموال او الحصول عليها وسواء كان متخذو القرارات الإدارية أو أي جهة أخرى لها مصلحة بمنشأة الأعمال وبالرغم من هذه الأهمية فيجب على متخذ القرار أن يكون حذراً في اختيار أدوات التحليل المالي وكما يجب علية التعرف على مزايا وحدود كل أداة (البحيصي و الكحلوت،256:2007) .

ومن أهم أدوات التحليل المالي مايأتي.

1. التحليل بالنسب

أن النسب المالية أحد الطرق الأكثر شيوعاً في التحليل المالي لسهولة تطبيقها وتعدد الأغراض التي تحققها وأساس هذا الأسلوب هو إيجاد علاقة بين بيانات القوائم المالية بشرط أن تكون علاقة ذات مدلول مثل العلاقة بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة لبيان قدرة المشروع على سداد التزاماته في الأجل القصير أو الفترة المالية الجارية وتعد النسب المالية مفيدة وضرورية للاطلاع عليها قبل أتخاذ القرارات الاستثمارية والتداول لاسيما في ما يتعلق بمؤشرات تقييم الأسهم (الحيالي،39:2004) .

2. قائمة مصادر الأموال والاستخدامات

وهي أحد الأدوات التحليلية يستخدمها المحلل المالي في تقييم الموقف المالي للوحدة الاقتصادية وبيان ماهي الأموال التي تم الحصول عليها خلال مدة زمنية وأوجه الاستخدام لهذه الأموال وبمعنى آخر هو عبارة عن كشف لمجرى الأموال (العامري ،158:2001) .

3. تحليل التعادل

ويقصد به تحليل العلاقات القائمة بين حجم النشاط والتكاليف (الحبيطي، ويحيى ،60:2002) وهدفها تحديد حجم المبيعات أو عدد الوحدات الواجب بيعها بسعر معين لكي تصل الوحدة الاقتصادية لربح قبل الضرائب مقداره صفر (الطويل ،23:2008) .

4. الموازنات النقدية التقديرية

وهي خطة مالية مكتوبة بالوحدات النقدية (عباس،193:2008) وتساعد في التعرف على مواعيد تدفق الأموال من والى الوحدة الاقتصادية ومعرفة حجم الأموال التي تحتاجها الوحدة الاقتصادية خلال المدة القادمة (الدوري وأبو زناد ،16:2003) .

5. الرقم القياسي القطاعي

وهي أداة تساعد في التعرف على التغييرات لأكثر من سنتين وذلك لتفادي عيوب المقارنة من سنة لأخرى (الطويل ،23:2008) على اعتبار أن إحدى سنوات التحليل هي الأساس للمقارنة أو سنة الأساس . وكل عنصر فيها هو أساس ويمثل 100% ومن الأفضل اختيار سنة أساس عادية بدون زيادة أو نقصان غير طبيعيين لضمان الدقة في النتائج الخاصة في التحليل (أبو سمهدانه ،51:2006) .

6. مقارنة القوائم المالية للسنوات المختلفة

تبين التغييرات التي حصلت في بنود القوائم المالية المختلفة ثم التعرف على الأسباب وتتبع اثارها على الوحدة الاقتصادية من خلال دراسة ومقارنة متغيرات القوائم المالية لعدد من السنوات للتعرف على الاتجاه العام لبعض العناصر المؤثرة في المركز المالي .

2-1-6 خصائص التحليل المالي

للتحليل المالي مجموعة من الخصائص منها : (طلب ،83:2015)

1- يعتمد التحليل المالي على القوائم المالية (قائمة الدخل ، قائمة المركز المالي ، قائمة التدفقات النقدية ، قائمة التغييرات في حقوق الملكية) وغيرها من المصادر التي تعتبر أساساً للدراسة وهي تتضمن بيانات تتعلق بالماضي .

2- يلزم إعادة تبويب القوائم المالية بطريقة ملائمة تسمح بإمكانية القيام بالتحليل .

3- لا يقتصر التحليل المالي على حساب النسب والمؤشرات المالية فقط وانما يسعى الى البحث ما وراء هذه المؤشرات من مدلولات يمكن أن تفيد في عملية اتخاذ القرار.

4- من الجائز القيام بعملية التحليل المالي على مستوى الوحدة الاقتصادية الواحدة خلال سلسلة زمنية أو بين وحدات اقتصاديه مشابهه في نفس القطاع .

5- هناك عدة أساليب يمكن الأعتماد عليها عند القيام بعملية تحليل القوائم المالية فلا يقتصر على النسب والمؤشرات وإنما يسعى للبحث الى ماوراء هذه المؤشرات من مدلولات من الممكن الاستفادة منها في عملية اتخاذ القرار.

2-1-7 خطوات التحليل المالي

هناك جملة من الخطوات التي يعتمد عليها المحلل المالي عند القيام بعملية التحليل وتشكل بمجملها المنهج العلمي للتحليل المالي وسوف نوضح هذه الخطوات بالآتي : (الحيالي،25:2004)

1- التأكد من سلامة ووجود اجراءات التكليف: وتعد هذه الخطوة هي الخطوة الأولية والضرورية بتكليف المحلل المالي لقيامه بعمليه التحليل والوضع يختلف اذا كان المحلل المالي داخلياً او خارجياً فإذا كان المحلل داخلياً سوف تقابلنا حالتان هي :

الحالة الأولى: سوف يكون المحلل موظفاً من داخل الوحدة الاقتصادية ويقوم بالمهمة بشكل دائم ومستمر واختصاصاته محددة وواضحة ولابد من معرفته لحقوقه وواجباته.

الحالة الثانية: قد يكلف شخص بعملية التحليل اضافة الى وظيفته ففي هذه الحالة ينبغي أن يكون التكليف واضحاً ومحدداً فيه الهدف من عمليه التحليل والمدة المحددة لذلك .

أما اذا كان المحلل خارجياً فهنا حالتان هما:

- بناءً على تكليف المؤسسة المعنية يقوم المحلل الخارجي بعمله وبالاتفاق يتم تحديد نطاق عمله وواجباته وحقوقه .
- يقوم المحلل الخارجي بعمليه التحليل لخدمه مصلحته او لمصلحه طرف ثانٍ .

2 - تحديد الهدف والغاية من التحليل مثل التحليل لغرض تقييم الأداء النهائي او تحليل قدرة الوحدة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماتها او تحليل إنتاجيه العمل .

3- تحديد نقاط التحليل بعد أن قام المحلل المالي بالتعرف على الخطوات السابقة بصورة واضحة بعدها يقوم بتحديد نطاق عمله الذي يشمل جميع إدارات الوحدة الاقتصادية او جزء منها وكذلك فترة التدقيق .

4- تحديد المدخلات الضرورية لعملية التحليل المالي فمن الضروري تحديد المدخلات اللازمة لإجراء عملية التحليل ويمكن ان نقوم بتوضيح نتائج التحليل المالي التي ترتبط بعناصر هامة متعددة هي :

- مدى سلامة المدخلات وملاءمتها .
- مدى سلامة تشغيل المدخلات وكفاءتها .

5 - تشغيل البيانات ذات العلاقة بعملية التحليل اعتماداً على الأدوات المستخدمة يتم الوصول لبعض المؤشرات المرتبطة بغرض التحليل .

6- إعداد تبويب القوائم المالية

تعد القوائم المالية أداة قياس وتوصيل فهي تقوم بقياس نتائج اعمال الوحدة الاقتصادية لفترة مالية معينة وتوضيح مركزها المالي في تاريخ معين هو نهاية السنة المالية فعلى المحلل المالي ان يتأكد من انه تم تطبيق المبادئ المحاسبية بكافة مراحل العمل المحاسبي وصولاً الى اعداد القوائم المالية ومن ثم عرضها وتفسيرها

7- إختيار الأدوات والأساليب

بعد ان تم جمع المعلومات المطلوبة ينتقل المحلل الى أن يحدد الأدوات التي سوف يقوم بتطبيقها في عملية التحليل وهذا يتعلق بالمستوى العلمي والفني للمحلل ومن خلال تجربته في مجال التحليل (مطر،5:2006).

8- إعداد خطه عمل

من الضروري وضع خطة شاملة لكي تنجح العملية التحليلية بكفاءة إذا تم توفير جميع مقومات نجاحها بأعلى كفاءة (مطر،5:2006) .

9- تنفيذ الخطة والبرامج ثم الرقابة على التنفيذ

بعد أن قام المحلل المالي بوضع الخطة في ضوء الهدف المحدد التي تتضمن برامج العمل وخطواته فلا بد له من أن يقوم بمتابعه التنفيذ والتأكد من مطابقته للخطة والتعرف على الأخطاء لاتخاذ القرارات الملائمة .

10. الاستنتاج وكتابة التقرير

هذه المرحلة التي يحصل فيها المحلل على نتائج التحليل للوصول الى قرارات نتيجة عملية التحليل إذ تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي وابداء رأي فني محايد بعيد عن التحيز الشخصي والالتزام بالموضوعية بأقصى قدر ممكن (جميل،26:2008) .

ويقوم المحلل المالي بتقديم تقرير بما يتضمن من اقتراحات تتناسب مع النتائج التي تم التوصل اليها (مطر،5:2006) .

2-1-8 مقومات التحليل المالي

لكي يتم نجاح عمليه التحليل المالي والوصول الى اهدافها لابد من ان تكون هناك مجموعه من المقومات التي يجب أن يرتكز عليها المحلل المالي وتشمل الآتي : (الصياح والعامري،5:2007)

1- ان تتميز مصادر المعلومات بموثوقية عالية. اي موثوقة وموضوعية وغير متحيزة .

2. المرونة أي قابليته للتغير من فترة لأخرى ويجب أن يكون شاملاً لأنشطة الوحدة الاقتصادية وأن يتصف التحليل المالي بالفعالية والموضوعية بمعنى أن تكون الأداة المستخدمة في التحليل موضوعية وحديثة ليتم التوصل لنتائج واقعية ودقيقة.

3. ان يكون المحلل المالي فاهماً لدوره في اكتشاف وتفسير الحقائق ويكون موضوعياً .وبعيداً عن التحيز الشخصي لكي يتم تقديم تقريره بطريقة ،تخدم متخذ القرار.

4. يجب على المحلل المالي ان يسلك الأساليب العلمية المتوافقة مع اهداف التحليل المالي ،واستخدام اساليب وادوات موضوعية ومناسبة للوصول للأهداف التي يسعى اليها ويجب عليه مراعاة الآتي :

أ. ان تكون هناك خلفية مناسبة للوحدة الاقتصادية وانشطتها والقطاع الذي تنتمي .اليه والبيئة العامة من حولها ،سواء كانت اقتصادية .او سياسية او اجتماعية .

ب . يجب عليه ابراز الافتراضات التي تقوم عليها عمليه التحليل ،والمتغيرات الكمية والنوعية المتعلقة بالموضوع محل الدراسة (ابو عوده،29:2017).

2-1-9 مجالات استعمال التحليل المالي

يستخدم التحليل المالي لدراسة اداء الوحدات الاقتصادية محل التحليل والمساعدة في اتخاذ قرارات معقولة ،تتعلق بعمل الوحدة الاقتصادية ويمكن استخدام التحليل .المالي لأغراض عديده منها :

1. الغرض الائتماني

يقوم بهذا التحليل المقرضون وذلك من أجل معرفة الخطر الذي يواجهونه إذا قاموا بمنح قرض لأحد الأطراف فيقومون بتحليل مديونية الطرف الذي سيمنحوه القرض وذلك من أجل معرفة والتحقق من قدرته على إعادة القرض عند أستحقاقه (بشرى و حنان،16:2017) .

2. الغرض الاستثماري

يوفر التحليل المالي خدمه للمستثمرين لتقييم .استثماراتهم في أسهم الشركة وسنداتها لذلك يركز المستثمرون، على سلامة الاستثمار وكفاءة العوائد المتوقعة منها (الشواوره ،242:2013) .

3. غرض تقييم الأداء

هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالوحدة الاقتصادية مثل الإدارة والمستثمرين والمقرضين . وتعد أدوات التحليل المالي مثالية لتحقيق هذه الغاية لما لها القدرة على تقييم ربحية الوحدة الاقتصادية وما يتعلق بكافة مجالاتها (الحسن و الحاج ،14:2018) .

4. غرض التخطيط

ان عملية التخطيط للمستقبل تعد امراً .ضرورياً لكل وحدة اقتصادية وذلك بسبب المواقف المعقدة، التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من السلع والخدمات .إذ يجب على كل وحدة اقتصادية تنفيذ عملية تخطيط والتي تستند الى الأداء السابق لها. لإنشاء رؤية للأداء المتوقع. فأن ادوات التحليل المالي لها دور في هذه العملية سواء كانت تقوم بتقييم الاداء السابق او تقدير الأداء المتوقع (عقل،234:2006).

5. تحليل الإندماج والشراء

يتم استخدام تحليل الإندماج لتقييم أصول وخصوم الوحدة الاقتصادية للوصول للقيمة الحقيقية لها ويترتب على عملية الإندماج والشراء إنشاء وحدة اقتصادية واحدة ناتجة عن انضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر وفي حالة رغبتها بشراء وحدة أخرى ستقوم إدارة الوحدة الاقتصادية المشترية والبائعة بعملية تقييم للوحدات الاقتصادية التي ينوي شراءها وبيعها من أجل تقييم العرض المقدم وللحكم على مدى مناسبتها (الوتار ورمو،17:2010).

2-1-10 الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

إن استعمالات التحليل الواسعة قد أدت إلى أن يكون محط أهتمام الكثيرين على الرغم من اختلاف الاهداف التي يسعون اليها من خلال تطبيقه ولكي نفهم استعمالات التحليل المالي بصورة دقيقة وواضحة يجب أن نحدد الجهة التي يتم تقديم نتائج الدراسة اليها إذ أن طريقه عرض البيانات ومحتوياتها تختلف بأختلاف الأفراد الذين تقدم اليهم وبناءً على ذلك تم تقسيم الأطراف المستفيدة من التحليل المالي على ما يأتي :

اولاً: الأطراف المستفيدة من داخل الوحدة الاقتصادية

1. **إدارة الوحدة الاقتصادية** : يستخدم التحليل المالي من قبل مختلف المستويات الإدارية من اجل تحقيق الغايات الاتية :

- توقع أرباح الوحدة الاقتصادية والعوائد المتحققة على الاستثمار.
- تقييم كفاءه إدارة الموجودات .
- تحديد المشكلات الحالية .
- التخطيط السليم للمستقبل .

2. **العاملون :** من المفيد جداً فهم المركز المالي للوحدة الاقتصادية التي يعملون بها لمعرفه وضمان سلامة إدارة الأموال . لأن العاملين مهتمون بسياسة توزيع الأجور والأرباح . ومعرفه العائد ومحاولة الاطلاع على الوضع المستقبلي للوحدة الاقتصادية . من أجل التأكد من استمرارهم في وظائفهم .

(حماد، والرميلي،7:2017).

3. **المساهمون في الوحدة الاقتصادية والمستثمرون فيها :** من خلال تحليل كفاءة الوحدة الاقتصادية طويلة وقصيرة الأجل وتحليل تحقيق الأرباح والخسائر لفترة زمنية معينة وتحليل سلامة المركز المالي للوحدة الاقتصادية وتحديد قدرتها على التوسع والنمو أو مواجهة الفشل والقدرة على مقارنة أداء الوحدة الاقتصادية مع الوحدات الأخرى المشابهه لها (المهايني،5:2009) .

ثانياً : الأطراف المستفيدة من خارج الوحدة الأقتصادية

1. سماسرة الأوراق المالية.

يهدف هؤلاء من التحليل المالي الى التعرف على ما يأتي :

التغيير الذي يحدث على أسعار الأسهم نتيجة التطورات المالية أو الظرف الاقتصادية العامة في الوحدة الاقتصادية مما يساعد على اتخاذ قرارات التسعير لهذه الأسهم .

اسهم الشركات التي من الممكن أن تشكل فرصاً استثمارية جديدة، يمكن استخدامها أو تقديم النصح بشأنها للعملاء (اسماء،44:2019).

2. المستثمرون الحاليون والمرتقبون

يهتم المستثمر بالتحليل المالي للتعرف على سلامة المركز المالي والحصول على ربح معقول في الاجل الطويل اذ تتركز اهتمامات المستثمرين حول سلامة المركز المالي للوحدة الاقتصادية وقدرتها على تحقيق الأرباح في الآجال المختلفة (عقل، 237:2006) .

3. الدائنون

تشمل هذه المجموعة الدائنين التجاريين (الموردين) ،حملة السندات ، البنوك والمؤسسات المالية الأخرى ويطمح هؤلاء الى ان تحتوي القوائم المالية عن معلومات اقتصادية متنوعة من الممكن الاستفادة منها في اتخاذ القرارات الائتمانية سواء كان ذلك في الاجل القصير ام الطويل فيستفاد الدائنون الذين اقرضوا الوحدة الاقتصادية من التحليل المالي للأغراض الآتية: (الشنبري،23:2006)

- تحليل درجة المخاطرة التي تعمل الوحدة الاقتصادية في اطارها .
- تحليل قدرة الوحدة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماتها وتسديد الاستحقاقات .
- تحليل سيولة ونسبة التدفق النقدي للوحدة الاقتصادية .

4. الجهات الحكومية

تقوم الجهات الحكومية بأعمال التحليل المالي . لتحقيق الأغراض الأتية : (عقل،237:2006)

- لغرض احتساب ضريبه الدخل المستحقة على الوحدة الاقتصادية .
- لغرض تسعير الانتاج او خدماتها .
- لغرض متابعتها لنمو وتطور الوحدات الاقتصادية وخاصة الصناعية.

الشكل (2)

الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

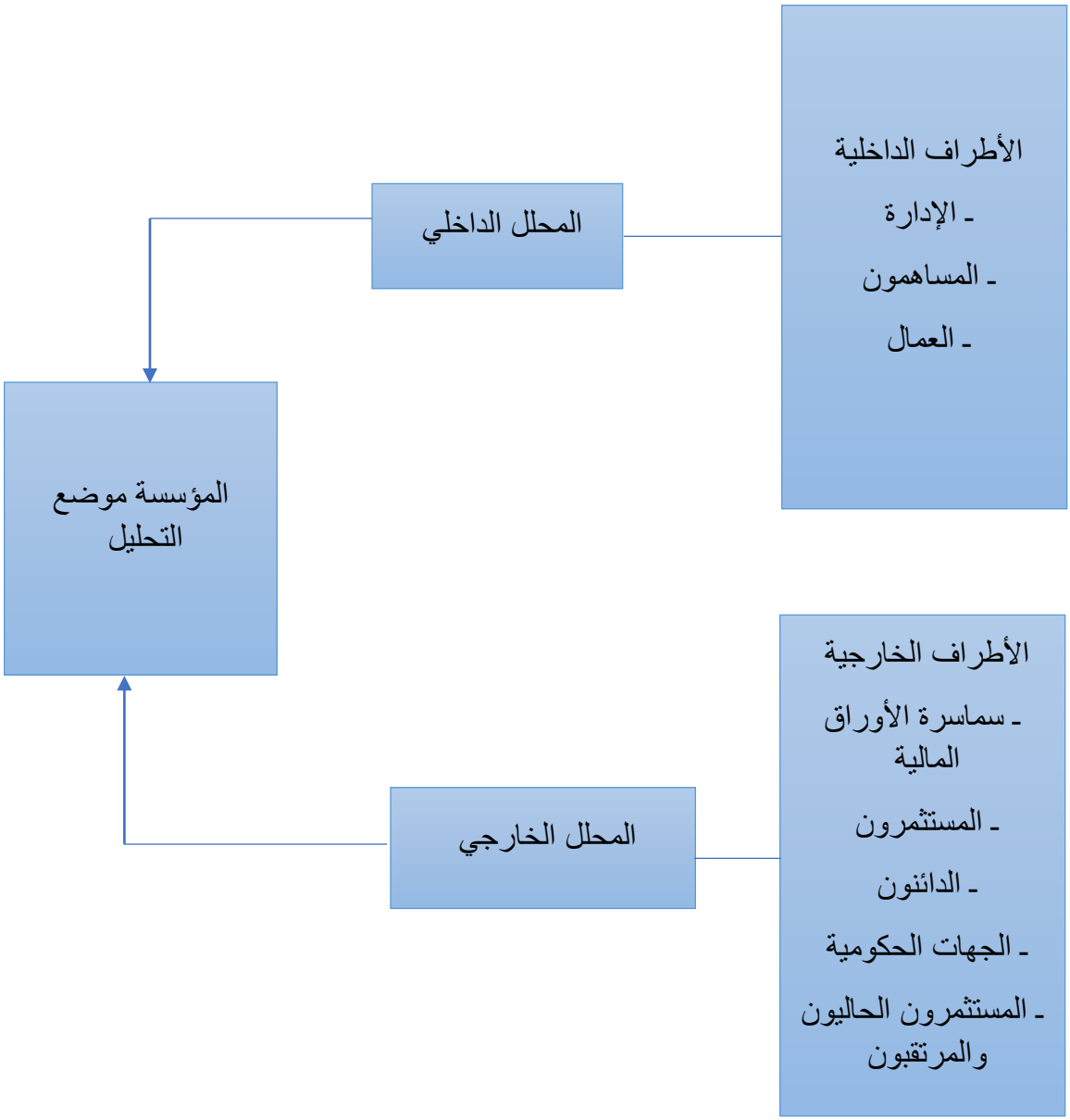

المصدر (عباس ،علي،100:2008) **اساسيات علم الإدارة** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الطبعة الثالثة ،عمان ، الاردن

2-1-11 نتائج التحليل المالي

يمكن تصنيفها الى نتائج داخلية وأخرى خارجية إذ يتم على أساسها اتخاذ القرارات من مختلف الجهات ذوي العلاقة بالوحدة الاقتصادية .

أ. النتائج الداخلية للتحليل المالي .(عدون ،270:1998)

- تحديد مدى تحقيق الوحدة الاقتصادية للتوازنات المالية المطلوبة والحكم على التسيير المالي لفترة التحليل .
- اتخاذ القرارات في مجال تخطيط الاستثمارات نتيجة لوجود إمكانية لذلك وكذلك بالنسبة للتمويل او توزيع الأرباح وتغيير رأس المال .
- التحقق من المركز المالي للوحدة الاقتصادية والاخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية
- الاطلاع على مدى صحة السياسة المالية والإنتاجية والتنموية .
- وضع المعلومات او النتائج التي تم التوصل اليها بوصفها اساساً لمراقبة النشاط .

ب . النتائج الخارجية للتحليل المالي

تقييم الوضع المالي ومدى استطاعة الوحدة الاقتصادية تحمل نتائج القروض .

- الموافقة او الرفض لطلب القروض من المصارف الخاصة .
- تقييم النتائج المالية وبواسطتها يتم تحديد الوعاء الضريبي .
- ملاحظات حول الاعمال التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية في المجال المالي .
- تحديد مستوى الوحدة الاقتصادية مقارنةً مع الوحدات الأخرى من نفس القطاع.

2-1-12 مصادر التحليل المالي

يمكن للمحلل المالي أن يحصل على المعلومات اللازمة للقيام بعملية التحليل المالي من خلال نوعين من المصادر الأساسية ويكون اعتماده على هذه المعلومات من خلال طبيعة وهدف عملية التحليل وطبيعة المؤشرات المطلوبة ويمكن تحديد مصدر هذه المعلومات بما يأتي : (محمد ،واخرون، 20:2008)

1. مصادر المعلومات الداخلية

– تشمل البيانات المحاسبية المنشورة وغير المنشورة ، الميزانية المالية، قائمه التدفقات النقدية ، قائمة الدخل، الإيضاحات المرفقة بتلك البيانات .

– التقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة وتقرير مدقق الحسابات .

2. مصادر المعلومات الخارجية

– المجلات والصحف والنشرات الاقتصادية التي تصدرها المؤسسات والهيئات الحكومية ، المعلومات المالية التي تصدر من الأسواق المالية ومكاتب الوساطة .

– المكاتب الاستشارية.

2-1-13 محددات التحليل المالي

بالرغم من أهمية التحليل المالي وقدرته على التعرف على مدى كفاءة الأنشطة المختلفة للوحدة الاقتصادية والتعرف على مركزها المالي وقدرتها الاستثمارية الا أن هناك الكثير من المحددات من الواجب على المحلل المالي بذل الجهود اللازمة للتغلب عليها وهي مايأتي: (طاهر،13:2015) .

1- يهتم المحلل المالي بجانب معين للوحدة الاقتصادية وإهمال باقي الجوانب .

2- نوعية وكمية المعلومات المتوفرة للمحلل المالي .

3- تفاوت درجة اهتمام المحلل بالوحدة الاقتصادية فبالنسبة للتحليل المالي عند طلب قرض بمبلغ كبير يكون أعمق عند تجديد حساب جارٍ بمبلغ صغير .

4- التقدير الشخصي للمحلل المالي في بعض الأحكام ولاسيما الأحكام المتعلقة بمخصص الديون المشكوك فيها والاستهلاك .

5- مدى استمرارية استعمال القواعد المحاسبية .

6- اختصار المعلومات المالية في القوائم المالية مما يحد من قدرة المحلل الخارجي على الاستنتاج بصورة دقيقة .

7- تجميل الميزانيات سيؤدي الى إعاقة عمل المحلل المالي ويحد من قدرته للحكم على كفاءة المنشأة (طلب ،89:88:2015) .

بعد أن تم التطرق الى مفهوم التحليل المالي وأسباب نشوءه وخصائصه وأهدافه وكذلك خطوات التحليل المالي لابد من التعرف على مؤشرات ومعايير التحليل المالي وهذا ما سيتم التطرق اليه في المبحث الثاني .

المبحث الثاني

مؤشرات ومعايير التحليل المالي

2-2-1 مصادر المعلومات المستخدمة في التحليل المالي

أن المادة الأولية التي يقوم بمعالجتها المحلل المالي ويستقرئ منها ملاحظاته واستنتاجاته هي القوائم المالية إذ تنظم معلومات مستقاة من السجلات المحاسبية للوحدة الاقتصادية وتعكس نتائج ما حصل خلال فترة زمنية معينة وهذه القوائم هي ما يأتي : (طاهر، 2015: 50)

1- قائمة المركز المالي: هي تقرير لحقوق الملكية والأصول والخصوم وتقدم هذه القائمة معلومات عن مقدار وطبيعة الاستثمارات في موارد الوحدة الاقتصادية، حقوق الملكية، الالتزامات للدائنين، صافي الموارد.

2- قائمة الدخل: هي القائمة الاكثر شيوعاً في القوائم المالية إذ تلخص الايرادات والمصاريف خلال فترة معينة.

3- قائمة التغيير في حقوق الملكية : هي أكثر صعوبة ما بين القوائم المالية من حيث الأعداد والفهم وتعقيدات هيكل رأس المال التي تفرضها مجالس إدارة الشركات وقوانين الاقتراض وتحتوي على ثلاثة بنود هي علاوة الإصدار، الأرباح المحتجزة، رأس المال الأسهم .

4- قائمة التدفقات النقدية : تعد هذه القائمة بياناً تحليلياً يبين التغييرات النقدية التي حصلت في الوحدة الاقتصادية خلال الفترة المالية سواء زيادة أو نقصان ومعرفة أسباب هذه التغييرات أي أنها تقوم بتصوير كل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة (سالم ،14:2014).

2-2-2 أساليب التحليل المالي

يعد التحليل المالي مجموعة من الوسائل والأساليب الفنية التي يتم استخدامها من قِبل المحلل المالي لتحويل البيانات المالية الى مؤشرات مالية ودلالات تهدف إلى توضيح الماضي لرسم سياسات للمستقبل .

وإن نجاح المحلل يتوقف في تحقيق أهدافه على مهاراته في كيفية اختيار الأساليب التي يجب عليه استخدامها في تنفيذ عملية التحليل فلقد تعددت صور هذه الأساليب ولكنها تعتمد على منهج المقارنات وغايات وأهداف المحلل المالي إذ يتم استخدام العديد من الأساليب في تحليل بيانات القوائم المالية (كشف الدخل والمركز المالي) .

ومن أهم الأساليب المعتمدة في تنفيذ عملية التحليل المالي هي:

اولاً :**التحليل المقارن**

وفق هذا النوع من التحليل يقوم المحلل المالي بالمقارنة بين قائمتين ماليتين أو أكثر لنفس الوحدة الاقتصادية وقد تم إعداد كل منهما لفترة معينة يتم التعرف على التغييرات التي حدثت خلال الفترة الزمنية الواقعة بين تاريخي القائمتين لسنتين متتاليتين إذ يتم أخذ بيانات القائمة المالية الأقدم أساساً لتتم مقارنة أرقام البيانات في القائمة الثانية به (الطالب،11:2000).

وأن أسلوب التحليل المقارن يتضمن الاتجاهات الآتية :

أ- التحليل العمودي

هو إيجاد الأهمية النسبية لبنود قائمة المركز المالي أو قائمة النتيجة أي القيام بتحليل كل قائمة مالية بشكل مستقل عن غيرها ويتم بشكل رأسي لعناصر القوائم المالية موضوع التحليل ويمتاز هذا النوع من التحليل بالسكون لانتقاء البعد الزمني عنه إذ إن المقارنة تتم في نفس المدة لذا يطلق عليه بالتحليل الثابت أو الساكن (الحيالي،29:2004) .

ب- التحليل الأفقي

هو تحليل نسب الزيادة أو النقصان لكل فقرة من فقرات الكشوفات المالية ومقارنة هذه الفقرة مع الفقرة ذاتها في سنوات سابقة وأن الزيادة أو النقصان توضع على شكل نسبة مئوية ويسمى التحليل الأفقي لأنه يقوم بدراسة اتجاهات وسلوك البنود المختلفة في القوائم والتغييرات الحاصلة خلال أكثر من مدة مالية إذ يتمكن المحلل المالي من خلاله على التعرف من مدى استقرار أو تراجع تلك البنود ومن ثم يقوم المحلل بالبحث عن الأسباب التي أدت لذلك مما يؤدي للتنبؤ باتجاهات البنود في المستقبل (خنفر، والمطارنة،104:2006).

ومن عيوب هذا النوع من التحليل مايأتي : (هندي،222:2009).

1. إختلاف ضروف الوحدة الاقتصادية من سنة لأخرى من حيث خطوط الإنتاج والتكنلوجيا المستخدمة والنظم المحاسبية المستخدمة المتبعة.

2. يظهر على هذا النوع من التحليل آثار التضخم والكساد لان الأرقام التي تظهر في القوائم المالية تتأثر بالحالة الاقتصادية السائدة من سنة لأخرى .

ثانياً : التحليل بالنسب المالية

تقوم فكرة التحليل المالي بواسطة النسب المالية على إيجاد علاقة كمية بين بيانات قائمة الدخل أو بين بيانات المركز المالي أو في ما بين بيانات الدخل والمركز المالي معاً في تاريخ معين فأن هذه الاتجاهات التي اتخذتها هذه العلاقة على مدى الوقت تسهل عملية التحليل المالي لاختصارها كمية كبيرة من المعلومات الى كمية محدودة من السهل استعمالها بما لها من مؤشرات لها معنى (Richard ، 2008:134) وتتمثل النسب المالية بالعلاقة ما بين (بسط ومقام) إذ أن قيم البسط والمقام هي الأرقام والبيانات المحاسبية التي تعرض في الميزانية العمومية أو قائمة الدخل بشرط أن تكون العلاقة تعبر عن جزء الأداء ومفسرة له ومرتبطة به أي أن هناك علاقات بين البيانات المحاسبية ويجب الاعتماد عليها دون الإخلال بمكونات البسط والمقام وأن نتائج النسب المالية لايمكن أن يفهم مدلولها أو الحكم عن الأداء الا بعد مقارنتها ببعض المعايير القياسية ويمكن الحكم على الأداء من خلال المقارنة بين نتيجة النسبة وقيمة المعيار المستخدم ومن خلال استخدام النسب المالية يتم تحويل البيانات المالية لأسلوب يسهل عملية المقارنة أو تفسير أهمية هذه البيانات وبعد ذلك من الممكن المقارنة بين الوحدات الاقتصادية (kieso، 2000:12).

2-2-3 شروط استخدام النسب المالية

من الواجب مراعاة النقاط التالية عند استخدام النسب المالية (كراجة، وآخرون ،167:2006)

1. يجب أن تكون هناك علاقة منطقية بين الارقام مع بعضها مثل نسبة الربح إلى الموجودات نسبة الربح إلى حقوق الملكية.

2. يجب أن تساعد النسب التي تم استخراجها في تحليل العلاقة مع مؤشرات اقتصادية اخرى مثل علاقة نسبة معدل العائد على الأموال المستثمرة مع تكلفة التمويل إذ أن الأموال تقترض لغرض استثمارها والحصول على عوائد فإذا كان معدل العائد على الاستثمار أعلى من كلفة التمويل فهذا يعني أن العملية مجدية.

3. يجب أن تعكس النسبة علاقة تطبيقية بين البسط والمقام مثل نسبة الإيرادات من الفوائد إلى صافي الموجودات المنتجة للفوائد.

يتضح مما سبق بأن النسب المالية هي محاولة لإيجاد علاقة بين رقمين تم استخراجهما من قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل أو كليهما وبالتالي فهي مهمة في إعطاء فهم أعمق عن حقيقة الوضع المالي للوحدة الاقتصادية مقارنةً بباقي أنواع التحليل.

2-2-4 خصائص النسب المالية

هناك العديد من الخصائص التي تتميز بها النسب المالية نذكر منها (بن بو زيد,107:2017)

1. التجانس : اي أن الأرقام التي تم استخدامها في النسب المالية يجب أن تكون واضحة وقابلة للمقارنة.

2. الدلالة: يجب أن تكون النسب معبرة عن الهدف الذي نريد الوصول اليه من التحليل المالي.

3. الانتقاء: يجب على المحلل المالي أن يختار النسب المالية التي تعبر بشكل دقيق عن الجانب المراد تحليله وذلك حتى تكون عملية التحليل ذات جدوى.

4-الذاتية: يمكن الاعتماد على نسب مختلفة لتحليل نفس الجانب وبالتالي فأن عملية اختيار النسب المالية تعود إلى المحلل نفسه.

2-2-5 انتقادات النسب المالية

يعمل المحلل المالي على استخدام البيانات المالية واتباع خطوات التحليل المالي بأستخدام النسب المالية للوصول الى معلومات تتعلق بأعمال الوحدة الاقتصادية وكيفية اتخاذ القرارات الصائبة فيها والتحقق من كيفية أداء الاعمال وغيرها من الأهداف التي تُظهر أهمية التحليل المالي ولكن هذا لايستثني وجود مشاكل التحليل المالي التي يتعرض لها المحلل عند اجراء التحليل المالي حيث يوجد العديد من الانتقادات عند استخدام النسب المالية وهي كالاتي : (جلدة ،167:2008)

1. ان النسب المالية هي أدوات للتحليل المالي وتعطينا مؤشرات فقط عن أداء الإدارة ولكنها لا تقوم بإعطاء تفسيرات او حلول للمشاكل او الانحرافات التي تظهر .

2. تقوم الكثير من المصارف في بعض الأحيان بدمج بعض عناصر المركز المالي او بيان الدخل مع بعضهما الامر الذي يؤثر سلباً على صحة النتائج التي يحصل عليها المحلل المالي من خلال استخدام النسب المالية .

3. اختلاف طرق التسجيل والقيود المحاسبية المتعلقة بتقييم الموجودات او الاطفاءات وتكوين الاحتياطات والمخصصات .

4. النسب المالية تظهر علاقات كمية بين بعض العناصر في تاريخ معين ولكنها لا تظهر نشاطات الإدارة او خططها .

5. في حال وجود تضخم فإن ذلك يؤثر على دقة النسب المالية عند المقارنة بين السنوات وبالتالي تفقد النسب المالية قيمتها نتيجة تأثرها بهذا التضخم.

2-2-6 أهداف التحليل بالنسب

يعد أسلوب التحليل المالي بالنسب من أكثر الأساليب استخداماً في التحليل المالي ويهدف استخدامها الى الآتي: (الأغوات،20:2014)

1. فهم البيانات الواردة في القوائم المالية لمساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات المختلفة لأن مؤشرات التحليل المالي تكشف نقاط القوة والضعف في المركز المالي في الوحدة الاقتصادية كما أن الاستعانة بها يُمكن الوحدة الاقتصادية من فحص إنجازاتها السابقة وبيان مدى التزاماتها بالسياسات المالية .

2. تخفيض العدد الكبير من البيانات الى عدد قليل وذات فائدة من المؤشرات المالية ذات المدلول الواضح .

3- تساعد المحلل المالي على تشخيص الوضعية المالية للوحدة الاقتصادية .

يتضح مما سبق بأن التحليل المالي باستخدام النسب المالية هو الأفضل لأنه قادر على عملية التنبؤ ويقوم بدراسة مجموعة من المتغيرات ذات الخواص المشتركة مثل النسب التي تقيس النشاط أو النسب التي تقيس الربحية ولكن عند القيام بعملية التحليل الأفقي فإنه يتم قياس عناصر القوائم المالية حسب عنصر أو عنصرين من بياناتها.

2-2-7 المؤشرات الملائمة للنشاط المصرفي :

من المعلوم بأن هناك عدداً كبيراً من المؤشرات المالية التي تستخدم في تقييم الأداء في المصارف الا أننا سنتطرق الى أهم تلك المؤشرات والأكثر شيوعاً .

1.مؤشرات الربحية

تعد مؤشرات الربحية من أهم المؤشرات المالية التي تستخدم لتقييم أداء المصارف إذ أن هذه المؤشرات تساعد في قياس قدرة المصرف على تحقيق عائد نهائي صافي على الأموال المستثمرة ويعني ذلك بأن مؤشرات الربحية تركز على الربح الذي يعد المحور الفعال باستمرار وتوسع المصارف من خلال الدور الرائد

والأساس للأرباح في تحقيق النمو المستمر للمصرف مما يزيد من قدرتها على البقاء والمنافسة وضمان الاستقرار من خلال تعزيزها لثقة المتعاملين مع المصرف .(الجعافرة ، 2012: 40) .

وتندرج ضمن مؤشرات الربحية أنواع منها :

1.نسبة هامش: الربح تقيس هذه النسبة العائد الصافي من الفوائد التي تم تحقيقها من موجودات المصرف وزيادة النسبة تعني زيادة قدرة الموجودات على توليد أرباح وبالعكس (زيني ،2014: 67) .

وتحسب من خلال المعادلة الآتية:

نسبة هامش الربح = (هامش الربح ÷ أجمالي الموجودات) × 100%

إذ أن هامش الربح = الفوائد المحصلة – الفوائد المدفوعة .

2.معدل العائد على حق الملكية: تقيس هذه النسبة الربح المتحقق من خلال حقوق المساهمين نتيجة استثمار أموالهم في المصرف ويعد من أهم مؤشرات كفاءة استخدام الأموال لتحقيق الأرباح فارتفاع معدل العائد يدل على المخاطر العالية بسبب اعتماد المصرف على جزء أكبر من استثمارات أموال المودعين مقابل جزء أصغر من أموال المساهمين وانخفاض النسبة تدل على اعتماد المصرف على أموال حملة الأسهم(علي، 136:2018) وتحسب من خلال المعادلة الآتية :

معدل عائد على حقوق الملكية = (صافي الربح بعد الضريبة ÷ حق الملكية) ×100% .

3.معدل العائد على الموجودات :تقيس هذه النسبة فاعلية الموجودات في توليد الأرباح وتعد من أهم المقاييس لمؤشر الربحية ويدل على كفاءة إدارة المصرف في استغلال موجوداته وتوليد الأرباح(اللامي، 26:2013). وتحسب من خلال المعادلة الآتية :

معدل العائد على الموجودات = (صافي الربح بعد الضريبة ÷ أجمالي الموجودات) × 100% .

4.نسبة صافي الربح الى إجمالي الإيرادات: تبين هذه النسبة صافي الأرباح التي يحققها المصرف بالنسبة الى أجمالي الإيرادات إذ تدل زيادة هذه النسبة على زيادة كفاءة الأداء المالي بالنظر الى زيادة معدلات أكبر من الأرباح بالنسبة الى أجمالي الإيرادات(زيني، 2014: 67) . وتحسب من خلال المعادلة الآتية :

نسبة صافي الربح الى إجمالي الإيرادات = (صافي الربح بعد الضريبة ÷ الإيرادات) × 100% .

5.نسبة هامش صافي العمليات التشغيلية: وتقيس هذه النسبة إمكانية الموجودات على تحقيق إيرادات للمصرف وزيادتها تعني زيادة الموجودات على تحقيق الإيرادات التشغيلية وتحسب من خلال المعادلة الآتية:

نسبة هامش العمليات التشغيلية = (صافي الإيرادات التشغيلية ÷ أجمالي الموجودات) × 100%

إذ ان صافي الإيرادات التشغيلية = الإيرادات التشغيلية – المصروفات التشغيلية .

6.نسبة الأرباح الموزعة للمساهمين الى صافي الأرباح: توضح هذه النسبة حجم العوائد التي يحصل عليها المساهمون من صافي الربح السنوي ولذلك تكون مدار اهتمام كبير من المساهمين وتحسب من خلال المعادلة الآتية :

نسبة الأرباح الموزعة على المساهمين الى صافي الأرباح = (الأرباح الموزعة على المساهمين ÷ صافي الربح بعد الضريبة) × 100%

7.العائد على الودائع :تبين هذه النسبة نصيب كل وحدة من وحدات الودائع من صافي ربح المصرف بعد الضريبة وتشير الى مدى كفاءة المصرف على توليد الأرباح من الودائع التي حصل عليها بتمويل الودائع الى عوائد صافية (بشناق، 2011: 36) وتحسب من خلال المعادلة الآتية:

معدل العائد على الودائع = (صافي الربح بعد الضريبة ÷ إجمالي الودائع) × 100%

8.نسبة أجمالي الايرادات الى إجمالي الموجودات: يقيس هذا المعدل قدرة الموجودات على تحقيق الإيرادات وزيادة هذه النسبة تدل على تحقيق قدر كبير من الإيرادات في ظل ما متوفر من موجودات (زيني، 2014: 67) وتحسب من خلال المعادلة الآتية :

نسبة الإيرادات الى الموجودات = (أجمالي الإيرادات ÷ إجمالي الموجودات) × 100%.

9.معدل العائد على رأس المال المدفوع: يقيس هذا المعدل نصيب كل وحدة من وحدات رأس المال المدفوع من الأرباح بعد دفع الضريبة وعند مقارنة هذا المعدل مع الفترات الزمنية المختلفة يعطي مؤشراً لقياس التطور في العائد على رأس المال وتحسب من خلال المعادلة الآتية :

معدل العائد على رأس المال =(صافي الربح بعد الضريبة ÷ رأس المال المدفوع) × 100%.

10.معدل العائد على الموارد: يقيس هذا المعدل كل وحدة من وحدات الموارد من صافي الربح المتحقق فيبين هذا المعدل كفاءة المصرف لتحقيق الأرباح من الموارد المتاحة له وتحسب من خلال المعادلة الآتية :

معدل العائد على الموارد = (صافي الربح بعد الضريبة ÷ إجمالي الودائع + حق الملكية) × 100% .

11.نسبة الفوائد المكتسبة الى الفوائد المستحقة = (الفوائد المكتسبة ÷ الفوائد المستحقة) × 100% .

12.نسبة ربحية العامل بالمصرف :يقيس هذا المؤشر نسبة الفوائد المكتسبة في منح القروض الى الفوائد المستحقة على القروض التي تم الحصول عليها من الأخرين وزيادة هذه النسبة تعني تحقيق إيرادات أكبر للمصرف وتحسب من خلال المعادلة الآتية :

نسبة ربحية العامل = (صافي الربح بعد الضريبة ÷ عدد العاملين الدائمين) × 100%

2. مؤشرات السيولة

لعل ما يشغل المصارف بعد أن أحرزت الأهمية البالغة والتي جعلتها وعاء رئيساً لتجميع الأموال وتوزيعها هو حرصها على تلبية رغبات عملائها المقترضين والمودعين في السحب والإيداع وخشية أن تتفاجأ المصارف بكميات من السحب ربما تعجز في مواجهتها إذ توسعت في سياسة الاقتراض فأصبح من الضروري توفير جانب من موارد المصارف بشكل نقد سائل وبالرغم من أن النقد السائل قد تقابله ودائع وبسببها تدفع المصارف فوائد لأصحابها فسوف تتحمل عبء فوائد الأموال المتأخرة في نضير المحافظة على سمعتها المالية حتى أذا ما توفرت لديها فرص آمنة في توظيف جميع مواردها فأنها ستمتنع عن ذلك وتحتفظ بالسيولة النقدية ولا يشغلها أرباح التوظيف الجديد الذي يستنزف جميع مواردها(بن بو زيد،110:2017) .

تعد السيولة أهم السمات الحيوية التي تتميز بها المصارف عن الوحدات الاقتصادية الأخرى، ففي الوقت الذي تقوم فيه الوحدات بتأجيل سداد ما عليها من التزامات ولو لفترة فأن مجرد الاشاعة بعدم توفر سيولة لدى المصرف كفيلة بأن تزعزع الثقة لدى المودعين وتدفعهم لسحب ودائعهم مما سيؤدي الى تعرض المصرف للإفلاس (اللامي، 26:2013).

ومن أهم مؤشرات السيولة ما يأتي :

1.نسبة النقدية الى إجمالي الموجودات: تبين هذه النسبة نسبة الأصول السائلة الى إجمالي الأصول في المصرف وزيادتها تعني توفر أرصدة نقدية دون تشغيل لدى المصرف مما يقلل العائد النهائي المتوقع ونقصها يعني مواجهه المصرف لعدة أخطار مثل خطر السحب والتمويل وتحسب من خلال المعادلة الآتية:

نسبة النقدية الى إجمالي الموجودات = (النقدية ÷ إجمالي الموجودات) × 100% .

2.المعدل النقدي :تبين هذه النسبة قدرة المصرف للوفاء بالتزاماته دون الحاجة الى الودائع الآجلة لدى المصارف الأخرى في الظروف الطارئة ويستطيع المودعون اتخاذ قراراتهم المناسبة من خلال قراءة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية (زيني،68:2014) وتحسب من خلال المعادلة الآتية :

المعدل النقدي =(النقدية ÷ إجمالي الودائع) × 100%.

3.نسبة السيولة النقدية: يحتفظ المصرف بنسبة معينة من المبالغ المتوفرة لدية ومبالغ الودائع لدى البنك المركزي وتكون بشكل رصيد نقدي دائن يحتفظ به البنك المركزي بدون فائدة ويسمى الرصيد بالاحتياطي القانوني وتتعرض هذه النسبة للتغيير وفقاً للظروف الاقتصادية للبلد ويستعمل البنك المركزي هذا الاحتياطي بوصفه وسيلة على التأثير بحجم الائتمان المصرفي وزيادة هذه النسبة تعني زيادة قدرة المصرف بالوفاء بالتزاماته المالية في الأوقات غير الاعتياديه (زيني، 2014: 68) وتحسب من خلال المعادلة الآتية :

نسبة السيولة النقدية = (النقدية + شبه النقدية) ÷ إجمالي الودائع × 100% .

4.نسبة الاحتياطي القانوني = (الأرصدة لدى البنك المركزي ÷ إجمالي الودائع) × 100%.

5.نسبة الودائع الجارية الى الودائع الادخارية والآجلة: تسمح هذه النسبة للمصرف من تحديد احتياطياته من النقدية السائلة وفق حجم الودائع الجارية والمتمثله بأكثر أنواع الودائع من حيث السحب والإيداع وارتفاع هذه النسبة تعني زيادة حاجة المصرف للأرصدة السائلة وبالعكس وتحسب من خلال المعادلة الآتية :

نسبة الودائع الجارية الى الودائع الادخارية والآجلة = (أجمالي الودائع الجارية ÷ الودائع الادخارية والآجلة) × 100% .

3. مؤشرات ملاءة رأس المال

تراعي المصارف أن يكون لها رؤوس أموال لتغطية احتياجاتها من التجهيزات والمعدات والأصول الثابتة وما يلزمها من أموال لتتمكن من البدء في تحقيق الأرباح ولمقابلة المخاطر من استعمال الأموال إذ يرتبط رأس المال في المصارف بقدر هذه المخاطر وأهم هذه المخاطر الائتمانية إذ تؤدي لتدهور قيمة الأصول الموجودة على شكل قروض وسلفيات .

ورأس مال المصرف مكون من رأس المال المدفوع والمخصصات والاحتياطيات والأرباح المحتجزة ويتصف رأس مال المصرف بالصغر النسبي بالمقارنة مع الودائع مما يؤدي الى ضعف هامش الأمان للمودعين لذا

فأن الحفاظ على ملاءة رأس المال في المصارف أمر ضروري وهام لدعم ثقة المودعين ليتمكنوا من اجتذاب الودائع الكافية لتأمين احتياجاته المالية بضمان أداء سليم ومتميز .

ومن أهم مؤشرات ملاءة رأس المال ما يأتي :

1. نسبة حق الملكية الى إجمالي الموجودات : تقيس هذه النسبة مقدار مساهمة حقوق المالكين في تمويل نشاط المصرف الاستثماري(علي، 2018: 137) وتحسب من خلال المعادلة الآتية :

نسبة حق الملكية الى إجمالي الموجودات = (حق الملكية ÷ إجمالي الموجودات) × 100% .

2. نسبة حق الملكية الى إجمالي الودائع :وتقيس هذه النسبة قدرة إدارة المصرف على تسديد الودائع من خلال الأموال المملوكة له إذ تعد حقوق الملكية من أهم مصادر التمويل لذلك تبين هذه النسبة مدى اعتماد المصرف عليها وأن زيادة الودائع عن حقوق المساهمين سيعرض المصرف لمخاطر تجاه المودعين لذا على إدارة المصرف الموازنة بين نسبة الايداعات الى نسبة حقوق الملكية(اللامي،27:2013) وتحسب من خلال المعادلة الآتية :

نسبة حقوق الملكية الى الودائع = (حق الملكية ÷ إجمالي الودائع) × 100% .

3. نسبة حق الملكية الى إجمالي القروض: تبين هذه النسبة مدى قدرة المصرف بمقابله أخطار الاستثمار في القروض والسلفيات من حقوق الملكية بدون المساس بالودائع وهذه النسبة تعكس درجة الخطر المتوقع بمحفظة القروض والواجب على كل مصرف الاحتفاظ بنسبة معينة من الاستثمار بكل نوع من أنواع القروض على شكل احتياطي لتغطية أخطار الائتمان وعدم السداد(زيني،68:2004) وتحسب من خلال المعادلة الآتية :

نسبة حق الملكية الى إجمالي القروض =(حق الملكية ÷ إجمالي القروض) × 100% .

4. نسبة حق الملكية الى الاستثمارات المالية :توضح هذه النسبة مدى قدرة المصرف لمواجهه مخاطر انخفاض القيمة السوقية لمكونات محفظة الأوراق المالية(علي، 2018: 137) وتحسب من خلال المعادلة الآتية :

نسبة حق الملكية الى الاستثمارات = (حق الملكية ÷ إجمالي الاستثمارات المالية) × 100%

4. مؤشرات توظيف الأموال

تهدف هذه المؤشرات الى الحكم على كفاءة المصرف بتوظيف الأموال المتاحة له في مختلف المجالات وفق إطار السياسات الائتمانية للمصرف وتقيس هذه المؤشرات اداء المصرف باستعمال الأموال المتوفرة وانتاجية العمالة والعائد الذي تم تحقيقه نتيجة الاستثمار في مختلف المجالات ومن أهم هذه المؤشرات ما يأتي :

1. معدل استثمار الودائع: يقيس هذا المعدل مدى قدرة المصرف في توظيف الودائع في أوجه الاستثمار المختلفة بهدف تحقيق الأرباح ولغرض دفع أرباح وعوائد للمودعين(العبيدي والجميلي ،2012: 366) وتحسب من خلال المعادلة الآتية :

معدل استثمار الودائع=(إجمالي الاستثمارات ÷ إجمالي الودائع) × 100%

2. نسبة إجمالي الايرادات الى إجمالي الاستثمارات: توضح هذه النسبة كفاءة المصرف في الاستثمار وزيادتها تعني زيادة حصيلة الايرادات التي حصل عليها المصرف من مختلف الاستثمارات(زيني ،2014: 68) وتحسب من خلال المعادلة الآتية :

نسبة إجمالي الايرادات الى إجمالي الاستثمارات =(إجمالي الايرادات ÷ إجمالي الاستثمارات) × 100%.

3. نسبة إجمالي الايرادات الى إجمالي الموجودات: يبين هذا المعدل كفاءة المصرف في تشغيل موارده المالية وكفاءته في تشغيل الامكانيات البشرية لأداء الخدمات المصرفية كافة والمتمثل عائدها أو جزء كبير منها في الفوائد المحققة والعمولات وزيادة هذه النسبة دليل على الاستغلال السليم للموجودات وتحسب من خلال المعادلة الآتية :

نسبة إجمالي الايرادات الى الموجودات= (إجمالي الايرادات ÷ إجمالي الموجودات) × 100%.

4. معدل توظيف الموارد :تعد هذه النسبة مؤشراً لسياسه المصرف في التوظيف(شاهين ومطر ،2011: 857) وتحسب من خلال المعادلة الآتية :

معدل توظيف الموارد= (إجمالي الاستثمارات ÷ إجمالي الودائع + حق الملكية) × 100%.

5. معدل العائد على إجمالي محفظة القروض :يوضح هذا المعدل نسبة الفوائد المحصلة من نشاط المصرف في مجال الاقراض الى إجمالي ماقدمه المصرف من قروض وزيادة هذا المعدل يدل على تحقيق عوائد أكبر للمصرف وتحسب من خلال المعادلة الآتية:

معدل العائد على إجمالي محفظة القروض= (الفوائد المحصلة من القروض ÷ إجمالي القروض) × 100%

6. نسبة إجمالي القروض الى إجمالي الودائع : تعد هذه النسبة من المؤشرات الرئيسه لقياس قدرة المصرف في توظيف الودائع وتبين حجم الأموال التي وظفها المصرف من إجمالي ودائع العملاء وزيادتها تعني قدرة المصرف على توظيف الأموال وتحسب من خلال المعادلة الآتية:

نسبة إجمالي القروض الى إجمالي الودائع= (إجمالي القروض ÷ إجمالي الودائع) × 100% (اللامي،27:2013)

5. مؤشرات نسب المديونية

1. نسبة المديونية: تقيس هذه النسبة استخدام مصادر التمويل الخارجية في الهيكل التمويلي في المصرف وتقيس حجم المخاطر المحتمل أن يواجهها المصرف من حيث عبء الديون وارتفاع النسبة يدل على عدم قدرة المصرف بالوفاء بالتزاماته طويلة الأجل مما سيعرضه لمشاكل الافلاس بينما انخفاض النسبة دليل على أن المصرف يعتمد في نشاطه على التمويل الذاتي أكثر من الاعتماد على الودائع والديون وتحسب من خلال المعادلة الآتية :

نسبة المديونية = (إجمالي المطلوبات ÷ إجمالي الموجودات) × 100%.

2. نسبة المديونية الى حقوق الملكية :تبين هذه النسبة مدى اعتماد المصرف على المطلوبات مقارنةً بحقوق الملكية وأن ارتفاع هذه النسبة سيزيد مخاطر المودعين وبالتالي مخاطر المستثمرين وانخفاضها يوفر حماية افضل للمودعين ودليل عن وجود قدرة كامنة على الاستثمار لدى المصرف وفي بعض الأحيان قد يستنفذ المصرف قدرته على الاستثمار طويل الأجل لعدم وجود ثقة لدى المودعين بوضع المصرف المالي أو احتمال تأثر نشاطه بالتغييرات الاقتصادية والسياسية التي يمر بها البلد(العامري،2001: 8) وتحسب من خلال المعادلة الآتية :

نسبة المديونية الى حقوق الملكية = (إجمالي المطلوبات ÷ حقوق الملكية) × 100%.

6. مؤشر جودة الأرباح

هنالك العديد من المقاييس لقياس جودة الأرباح ومنها مؤشر صافي التدفق من الأنشطة التشغيلية بموجب الأساس النقدي لأن أعداد الأرباح المحاسبية على أساس الاستحقاق تكون على قسمين مستحقات وتدفقات

نقدية فأن زيادة المستحقات تدل على زيادة التلاعب الإداري بالدخل المحاسبي مما سيؤدي الى زيادة المخاطر وبالتالي انخفاض جودة الأرباح وانخفاض جودة الأداء المالي(العامري، 8:2001) وتحسب من خلال المعادلة الأتية :

العائد على الأصول عن التدفق النقدي التشغيلي = (صافي التدفق من الانشطة التشغيلية ÷ إجمالي الأصول) × 100% .

2-2-8 معايير التحليل المالي

إن احتساب النسب المالية وأي مقياس من مقاييس الأداء بمفردها سيحصل المحلل المالي على مؤشرات محدودة القيمة مالم يكن هناك معيار لغرض قياس النتائج ومقارنتها به من أجل الحكم على النتائج فيما إذا كانت مناسبة أو غير مناسبة ويمكن القول بأن اختيار معيار مناسب للحكم على النسبة ليس اقل أهمية عن اختيار النسبة نفسها فمثلاً قيام المحلل المالي باحتساب نسبة السيولة وخروجه في هذه الحالة بنسبة 3: 1 فهذه النتيجة لامعنى لها إذ لم يستطع المحلل بأن يقرر ما إذا كانت النسبة مرتفعة أو منخفضة . فإن هكذا قرار يحتاج الى معيار أو مقياس محدد فهنا برزت أهمية اختيار معايير التحليل المالي وهي عبارة عن أرقام معينة تستخدم للحكم على مدى ملاءمة رقم أو نسبة ما (الطويل،2008: 20).

2-2-9 خصائص المعايير

لكي يكون المعيار مقبولاً وذا معنى فلا بد أن يتصف بالخصائص الآتية :

1. أن يتصف المعيار بالواقعية أي من الممكن تنفيذه.
2. أن يتصف المعيار بالاستقرار النسبي وهذا لا يمنع من إجراء تعديلات عليه إذا توجب الأمر لذلك .
3. أن يتصف المعيار بالوضوح وسهولة التركيب والبساطة (كراجة واخرون،2002: 154) .

2-2-10 استخدامات المعايير

1. يستعمل المعيار بوصفه أداة مقارنة مع النسب الفعلية لاظهار الانحرافات والبحث عن الأسباب التي أدت لهذه الانحرافات.
2. إعطاء الرقم المطلق معنى من الممكن تفسيره في ضوء المعيار الموضوع (الحلو،2016: 43) .

يتبين مما سبق بأن المعيار يستخدم لإعطاء الرقم المطلق أو النسبة معنى من الممكن تفسيره في ضوءه وأيضاً يكون أداة مقارنة مع النسب الفعلية مما سيؤدي لأبراز الأنحرافات التي تقوم بدفع المحلل المالي للبحث عن الأسباب التي أدت لها.

2-2-11 أنواع المعايير

1. المعايير المستهدفة

وهي المعايير التي تعتمد على الخطط المستقبلية للوحدة الاقتصادية التي تمثل الموازنات التخطيطية .وأن هذه المعايير تستفيد منها الإدارة والمحلل المالي للتحقق من مدى تطبيق الخطط الموضوعة . وتعد المعايير المستهدفة من الأدوات المهمة في عملية الرقابة والتخطيط إذ يقوم المحلل المالي بمقارنة المعايير المستهدفة مع ما تم تحقيقه وبالتالي يتم التحقق ما إذا كانت هناك انحرافات سواء كانت إيجابية أم سلبية (زكريا،70:2014) .

2. المعايير المطلقة

تمثل المعايير المطلقة صيغة مثالية لحدث معين وهي لذلك تمثل خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة مشتركة بين جميع الوحدات الاقتصادية وتقاس بها التقلبات الواقعية . وقليل ما يستخدم هذا النوع من المعايير لابتعادها عن المتطلبات الواقعية لأنشطة الكثير من الوحدات الاقتصادية إذ يعد مؤشراً مالياً ضعيفاً لأنه يعتمد على إيجاد الصفات المشتركة فيما بين وحدات اقتصادية متعددة وقطاعات مختلفة بطبيعة عملها . ومثالها نسبة التداول المتعارف عليها 2: 1 ومن الممكن اللجوء الى هذه المعايير عند عدم توفر معايير ملائمة للمقارنة الموضوعية بالنسب التي تحققها الوحدة الاقتصادية (فلوح وأخرون ، 2008: 164) .

3. المعايير الصناعية

هو متوسط نسب أخذت لمجموعة كبيرة من الوحدات الاقتصادية تنتمي الى نفس القطاع عن فترة زمنية محددة . ويعد هذا المعيار من الأكثر استعمالاً فيتم من خلاله مقارنة النسبة الخاصة بالوحدة الاقتصادية موضوع الدراسة للتعرف على مركزها المالي ومدى التطابق مع معدل الصناعة (وحيد ، 2017: 42)

ويؤخذ على هذا المعيار مايأتي:

أ- الصعوبة في تصنيف وتحديد الصناعات وتنوع أنشطتها .

ب- الصعوبة في تحديد المقصود بالصناعة الواحدة والصناعات الممكن تصنيفها ضمن الفئة نفسها .

ج- إختلاف شروط الائتمان الذي تحصل الشركة عليه وتمنحه لعملائها .

د- مدى تنوع المنتجات وتركيبة هذا التنوع .

هـ- الاختلاف في الموقع الجغرافي .

و- أهداف المؤسسات المختلفة .

ومن أجل أن تكون المقارنة وفق هذا المعيار ناجحة فمن الواجب توفر الخصائص الآتية عند إجراء المقارنات وهي :

أ- يجب أن تكون الشركات موضوع الدراسة ذات حجم مماثل .

ب- أن تكون الشركات موضوع الدراسة تابعة لقطاع واحد .

ج- يجب استخدام نفس الأساليب والأسس المحاسبية وأن يتم عرض البيانات باستخدام أسس موحدة .

د- أن تنتمي الشركات لنفس المنطقة الجغرافية (قدور، 2014: 22: 23).

4- المعايير التاريخية

تعتمد هذه المعايير على دراسة أداء الوحدة الاقتصادية في الماضي وعده معياراً للحكم على أدائها الحالي واتجاهاته ويتم التوصل لهذا المعيار من خلال إيجاد المتوسط الحسابي لنفس السنة لفترات سابقة محددة (كراجه واخرون،2006: 162) .

المبحث الثالث

المرتكزات المعرفية لجودة التقارير المالية

2-3-1 مفهوم التقارير المالية

تعد التقارير المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها أصحاب المصالح في الوحدة الاقتصادية في عملية اتخاذ القرارات المختلفة فتعد وسيلة رئيسه للإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية . وبالتالي تعد القوائم المالية هي الجزء المحوري للتقارير المالية .

لقد ازداد الاهتمام بجودة التقارير المالية في الاونه الأخيرة والتي تعكس الصورة الصادقة للأحداث والعمليات التي قامت بها الوحدة الاقتصادية وعليه اصبح من الضروري على الوحدات الاقتصادية الاهتمام بجودة التقارير المالية .(عبد الغفار واخرون، 12:2020)

وقد تم تعريف التقارير المالية بأنها عرض نزيه ودقيق ومنسق وموثق للبيانات المختلفة عن أنشطه الوحدات الاقتصادية تقدم للإدارة العليا أو من لهم مصالح في الوحدة الاقتصادية من أجل تحقيق أهداف مختلفة منها المراقبة والمتابعة وتقييم الأداء وأتخاذ القرارات الأزمة وتحسين الأداء للأفضل (أبو طالب،2005: 165) .

وكما عرفها (سامي) بأنها وسيلة أتصال ما بين الوحدة الاقتصادية والعالم الخارجي وأداة لتوصيل المعلومات التي تعدها الوحدة الاقتصادية الى المستفيدين . بحيث تشمل التقارير المالية كافة المعلومات الخاصة بنتائج الأعمال والواجب من الوحدة الاقتصادية تقديمها بشكل دوري سواء كانت على شكل قوائم مالية أو غيرها من الأشكال (سامي،2011: 35) .

وتتمثل التقارير المالية بالمنتج النهائي للعمل المحاسبي في الوحدة الاقتصادية إذ يتم إعداد هذه التقارير وفق إجراء مجموعة من المعالجات المحاسبية للبيانات التي لها علاقة بالعمليات والأحداث والانشطة الاقتصادية التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية لأجل تقديمها بشكل ملخص ومفهوم للجهات التي تقوم باتخاذ القرارات فهي تمثل وسيلة من أجل إيصال المعلومات المحاسبية الى المستخدمين (الحبيطي ويحيى، 2002 : 32).

والتقارير المالية تعد الأداة التي يتم استخدامها بواسطة النظام في عرض المعلومات وتوصيلها الى مستخدمي النظام فهي تعد قناة اتصال بين النظام المحاسبي والأطراف الأخرى التي تعتمد على هذه المعلومات التي يقوم النظام بإنتاجها (عبد الغفار وآخرون، 2020 :12) .

ومن خلال التعريفات السابقة للتقارير المالية نستنتج ما يأتي:

- إن التقارير المالية تحتوي على معلومات والتي تعد الناتج النهائي للنظام المحاسبي .
- التقارير المالية هي وسيلة لتوصيل المعلومات الى المستخدمين .
- إن التقارير المالية هي أداة لتقييم أداء الوحدة الاقتصادية خلال فترة معينة .

يتبين مما سبق أن التقارير المالية ليست فقط غاية وانما هي وسيله لتوصيل المعلومات عند أعلى درجة من الجودة الى المستخدمين كلاً حسب حاجتهِ لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المناسبة.

2-3-2 مفهوم جودة التقارير المالية

من أجل الإلمام بمفهوم جودة التقارير المالية سيتم تفصيله الى مكوناته الأساسية للوصول لمفهوم شامل. فإن الجودة في اللغة العربية معناها أنه جاد الشيء جودة أي اصبح جيداً وكلمة أجاد أتت بالجيد من القول والفعل (أبن منظور،2003: 254).

لقد تناولت الأدبيات المحاسبية مفهوم الجودة من خلال جوانب عديدة وهذا ما توصل إليه (Mcfie) من خلال متابعة كلمة الجودة بإجراء بحث الالكتروني في مجلة (The Review Accounting) ولقد تم إيجاد 260 بحثاً على العلم بأن البحث الإلكتروني في الإصدارات الأولى غير ممكن ولقد قام (Mcfie) قراءة كل بحث ليتم تحديد مفهوم كلمة الجودة ولإيجاد طريقة استخدامها ولقد توصل الى إن البحوث قد تناولت الجودة من ثلاثة مفاهيم الأول هو التميز في التدقيق ويعد الأكثر شيوعاً والثاني جودة الأرباح والثالث جودة الإبلاغ المالي وجودة الإفصاح (حسين،2016: 22).

ومن أجل فهم معنى الجودة وتحديد ماهي عليه فهناك سؤال ما المقصود بالجودة في التقارير المالية ؟ (Cheung،2010: 148) .

ولغرض الإجابة عن التساؤل فلابد من استعراض مفاهيم الجودة في مجال التقارير المالية من وجهه نظر المنظمات المهنية والباحثين . فعرفها (FAF) اتحاد المحللين الماليين بأنها الشفافية والوضوح وتوفر المعلومات في الوقت المناسب . بينما ترى (SCFR) اللجنة الخاصة بالإبلاغ التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) على أن الجودة تعني القدرة على استخدام المعلومات بمجال التنبؤ وملاءمة المعلومات للهدف من الحصول عليها (حسين،2016: 22) .

يقصد بجودة التقارير المالية هي قدرة التقارير المالية على تلبية الاحتياجات لمستخدميها من المعلومات ومدى وفائها بأهداف التقرير المالي (براهيمي،2017: 239) .

وقد عرفها (دهمان) بأنها التقارير المالية التي أعدت وفق المعايير المحاسبية الدولية بكل موضوعية وشفافية، لضمان تقديم معلومات ملاءمة وموثوقة الى مستخدمي التقارير المالية عن التدفقات النقدية والمركز المالي للوحدة الاقتصادية، حيث يتم تحديد جودة التقارير، المالية من خلال طريق الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير لكي، تكون مفيدة في تلبية احتياجات المستخدمين (دهمان، 2012: 22) .

وكما تم تعريف جودة التقارير المالية بأنها: الدقة في نقل المعلومات المتعلقة بنشاطات وعمليات الوحدة الاقتصادية ، والمتمثلة بالتدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها ، من تلك العمليات ومدى استفادة المستثمرين من المعلومات (عجبنا،60:2018) .

وكما تم تعريفها على أنها تلك التقارير الخالية من التحريفات والأخطاء، واعطاها صوره جوهريه تعبر بشكل عادل عن المركز المالي للوحدة الاقتصادية وبارتفاع قدرتها التنبؤية على تقييم الوضع الحالي والمستقبلي للوحدة الاقتصادية (الخزندار وإبراهيم، 2020: 131).

وكما يرى(قداري) بأنها وسيلة للحصول على معلومات ونتائج للاستفادة منها في عملية اتخاذ القرار وللحكم على نتائج عمليات الوحدة الاقتصادية وتقييم مركزها المالي (قداري،28:2015) .

ويمكن القول واستناداً الى المفاهيم أعلاه بأن جودة التقارير المالية هي التقارير الصادرة من الوحدات الاقتصادية التي تعبر عن مدى صدق معلومات الانشطة التي تمارسها الوحدات الاقتصادية في البنود المعروضة في تلك التقارير بحيث تكون بعيدة عن التحيز والتضليل لكي تكون ذات فائدة لمستخدميها ولاتخاذ القرارات المناسبة .

2-3-3 أنواع جودة التقارير المالية

إن جودة التقارير المالية عن أعمال ، الوحدة الاقتصادية تتطلب تحقيق ثلاثة أنواع من الجودة في التقارير المالية وهي: (عبد الفتاح، 2013: 59)

1. جودة صياغه التقرير: الوصف الجيد لبيانات التقرير إذ تكون الكلمات التي تم اختيارها لوصف البيانات واضحة ومفهومه وتعبر بدقة عن البيانات إذ يتطلب هذا توفر خاصية الوضوح.

2. جوده محتوى التقرير: أن يخلو التقرير من الأخطاء الجوهرية إذ يتطلب هذا ثلاث خصائص وهي الدقة والاكتمال والشمول .

3. جودة عرض التقرير: أن يتم الحصول على التقرير بسهوله وبالوقت المناسب ،وعرض المعلومات وفق عناوين متجانسه وبطريقه لا تحتاج الى المزيد من التوضيح والتفسير، عند استخدامها إذ يتطلب هذا توفر أربعه، خصائص هي الحياد والشفافية والتوقيت والاتساق.

يتبين مما سبق بأن أنواع التقارير المالية تشمل توصيف بيانات التقارير بشكل جيد هذا من جانب صياغة التقرير أما من جانب المحتوى فمن الواجب أن تتوفر الشمولية والاكتمال والدقة وبالنسبة للعرض فيجب عرض المعلومات تحت عناوين متجانسه وواضحة .

2-3-4 خصائص جودة الإبلاغ المالي

وفق بيان (FASP) رقم (8) الصادر في 2010 إن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تقسم على قسمين خصائص أساسية وثانوية فضلاً عن قيود المعلومات المحاسبية وقد جاءت خصائص جودة المعلومات المحاسبية بمجموعتين أساسيتين بعدما أصدر مجلس المحاسبة الدولية قائمة المفاهيم رقم (8) في 2010 والتي تضمنت القيام ببعض التعديلات على الخصائص النوعية لكي تكون أكثر فائدة لمتخذي القرارات .

أ. **الخصائص الأساسية:** وتشمل خاصيتي الملاءمة والتمثيل الصادق .

ب . **الخصائص الثانوية :** وتشمل القابلية للمقارنة والقابلية للفهم والقابلية للتحقق والوقت المناسب .

جـ . **القيود والمحددات:** وتشمل قيد الأهمية النسبية وقيد الكلفة وقيد الثبات .

أ . الخصائص الأساسية

1. الملاءمة

عرفت الملاءمة من خلال ربط المعلومات المالية بمستخدميها فهي ذات تأثير إذا جاءت قراراتهم نتيجة تقييم أو تصحيح ما تم تقييمه من المعلومات والملاءمة تعني أن تكون المعلومات المالية التي تم عرضها على صلة بالقرار الذي سيتخذ وبالتالي ستؤثر فيه عن طريق تقييم المستخدمين للأحداث الماضية والحالية والمستقبلية أو ما تم تقييمه سابقاً واتخاذ القرار بناءً على ذلك . ولقد عرفت المعلومات الملاءمة بأنها المعلومات التي لها على الأقل ثلاثة أبعاد وهي التأثير في الهدف وتسمى الملاءمة للأهداف والتأثير في الفهم وتسمى الملاءمة الدلالية والتأثير في أتخاذ القرارات وتسمى الملاءمة للقرارات (أبو حمام،70:2009).

وتكون المعلومات المحاسبية ملاءمة عندما تكون لها القدرة على احداث فرق في اتخاذ القرار وذلك لمساعدة المستخدمين في وضع تنبؤات عن ناتج الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية أو على تأكيد او تصحيح توقعات سابقة ولكي تكون المعلومة ملائمة يجب ان تكون لها قيمة تنبؤية واسترجاعية وان تقوم في الوقت المناسب (شرويدر وأخرون،2006: 86) .

يتضح مما سبق بأن كل تعاريف الملاءمة المتعلقة بالخصائص الأساسية جاءت لكي تجعل صاحب القرار من مستخدمي المعلومات المالية الهدف الأول والأخير حيث يتضح من التعاريف . تكون المعلومات ملاءمة إذا ما ساعدت مستخدميها من اتخاذ قرارات صائبة وسليمة باستثمار أموالهم .

وتتضمن خاصية الملاءمة خاصيتين ثانويتين هما :

أ . القيمة التنبؤية

القيمة التنبؤية تعني احتواء المعلومة على قدرة تنبؤية وبالتالي يتمكن مستخدمو المعلومات من تقدير المستقبل وتشكيل صورة احتمالية (تقديرية) عنه فأن المعلومة الجيدة تمكن المستخدم من تكوين توقعات عن نتائج المستقبل وتحسين امكانياته وقدراته في هذا المجال (Hendriksen ،1992:145) .

لقد عرف مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) القيمة التنبؤية : تصبح المعلومة المحاسبية أكثر ملاءمة للمستخدمين عندما تساعدهم على وضع تنبؤات عن نتائج الأحداث السابقة والحالية والمستقبلية فكلما ساعدت المعلومات المحاسبية مستخدميها في التنبؤ بنتائج الأحداث المتوقعة أو تأكيدها لتوقعاتهم أو مساعدتهم في التعديل والتصحيح لقراراتهم كانت ذات قيمة تنبؤية وبالتالي ملائمة (ريشو،2013: 70) .

يتضح مما سبق أنه على الرغم من الأثر المهم الذي تلعبه القيمة التنبؤية بوصفها أحد مكونات الملاءمة وواحدة من ركائزها المهمة في تحسين جودة المعلومات وبالرغم من الاجتهاد في إعداد المعلومات لن توصل مستخدميها الى اتخاذ القرار المناسب والقطعي والضامن للنتائج لأن الواقع الاقتصادي قائم على عدم التأكد ولن يكون التنبؤ مرتبطاً بالمعلومات المحاسبية فحسب بل مرتبط بعوامل أخرى قد تكون ذات اهميه أكثر من المعلومات المحاسبية مثل المعلومات البيئية والإدارية وظهور منتوج منافس لم يكن متوقعاً وبذلك من الصعب التنبؤ بالأهداف والاحداث المستقبلية وستبقى القيمة التنبؤية نظرية أكثر مما هي تطبيقية .

ب . القيمة الاسترجاعية

تكون للمعلومة قيمة مؤكدة في حالة تزويد مستخدميها بتغذية عكسية (FASB، 2010) واذا تمتعت المعلومات المحاسبية بقدرة في تغيير الأهداف العامة أو البحث عن البدائل أو تطوير وتصحيح أخطاء فتكون معلومة لها قيمة في مجال التغذية العكسية أو إعادة التغذية وتكون ملاءمة لمستخدمي المعلومات للاستفادة منها . وتتميز المعلومات المحاسبية بالخاصية الاسترجاعية إذا تمكن متخذ القرار بمساعدة تلك المعلومات من إن يتأكد من صحة التوقعات السابقة وبالتالي تقييم نتائج القرارات التي اتخذت بناءً على هذه التوقعات .

فلابد من إن تتضمن المعلومات المحاسبية خاصية تُمكن مستخدميها من التقييم الارتدادي أو التغذية المرتدة عن طريق المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات والتي تساعد في تحسين وتطوير نوعية مخرجات النظام لذا من الممكن القول بأن المعلومة الملاءمة هي التي تمكن متخذي القرارات من تعزيز التوقعات الحالية أو حصول تغيير فيها وتقييم نتائج القرارات السابقة (الشيرازي،1990: 200).

2. التمثيل الصادق

من اجل أن تكون التقارير المالية ذات فائدة لمستخدميها فلابد من إن تحتوي على أحداث حقيقية وذات علاقة والتي يجب أن تمثلها بصدق ومن أجل أن يتحقق صدق التمثيل في المعلومات المالية فلا بد من تحقيق عوامل تتمثل في الحيادية والخلو من الأخطاء وكمال التمثيل فأن تحقيق هذه الخواص يعد من الأمور الصعبة وبالتالي فأن الهدف من خاصية التمثيل هو تفعيل هذه العوامل الى الحد الممكن.

ومصطلح الموثوقية يعني مقدار الخلو من الخطأ والموثوقية تعني أن تكون المعلومة دقيقة متمثلة بصدق لما يجدر بها أن تمثله وتكون بعيدة عن التحيز ولا تتأثر بأحكام القائمين على أعدادها (أسماعيل ونعوم،2012: 2) .

ولكي تكون المعلومات مُعبراً عنها بصدق من الواجب مراعاة تجنب نوعين من التحيز هما (الخطيب والقشي،2006: 12) .

- **التحيز في عملية القياس** : وتعني طريقة القياس سواء كانت قد توصلت الى نتائج موضوعية أم لا .
- **تحيز القائم بعملية القياس** : وينقسم على التحيز المقصود وغير المقصود والتحرر من التحيز يتطلب بأن تكون المعلومة على أكبر قدر ممكن من الاكتمال ويعني التأكد من أنه لم يسقط من الاعتبار أي

من الظواهر الهامة عند القيام بإعداد التقارير المالية من جهة وهناك اعتبارات الأهمية النسبية وما تستلزم من وجوب دراسة جدوى المعلومات قبل عملية قياسها والافصاح عنها من جهة أخرى .

وتنقسم خاصية التمثيل الصادق الى الخصائص الثانوية الآتية :

أ. كمال التمثيل

وهو كمال الوصف أو تمثيل المعلومات الازمة لمستخدميها لحدث معين بما في ذلك التفسيرات والأوصاف الضرورية . وقد يترتب على الكمال تفسيرات لحقائق مهمة حول طبيعة ونوعية العناصر والظروف والعوامل التي من الممكن أن تؤثر في نوعية الموجودات وطبيعتها وهنا تبرز أهمية المعلومات التي تم الإفصاح عنها طوعياً والتي تهدف لإعطاء صورة متكاملة عن كافة جوانب أنشطة الوحدة الاقتصادية (العبيدي،2014: 50) .

ب . الحيادية

المقصود بالحيادية عدم التحيز عند القيام بعملية قياس وعرض المعلومات المحاسبية الى أي طرف سواء كان الإدارة أو مستخدمي المعلومات لذا يجب أن تكون معلومات الافصاح الطوعي حيادية وهذا ما تفرضه كفاءة السوق المالي التي تتطلب وصول المعلومة الى مستخدميها بصورة عادلة وغير متحيزة (الشامي،2009: 26) .

وإذا كانت المعلومات خالية من أي تحيز في طريقة قياس النتائج أو طريقة عرضها أو الافصاح عنها بصورة لا تغلب مصالح فئة من مستخدمي القوائم المالية على حساب فئة أخرى من المستخدمين فهذا يعني تتوفر في تلك المعلومات خاصية الحياد وبغض النظر عن النتائج . من الممكن الحصول على الحيادية في المعلومات أذا ما تمت مراعاة المعايير المحاسبية المستخدمة .

ج . الخلو من الأخطاء

المقصود بالخلو من الخطأ عدم وجود سهو أو خطأ في وصف ظاهرة معية . وقد تم تطبيق العملية المستخدمة لإنتاج المعلومات بصورة صحيحة ودون أخطاء . وعلى الرغم من ذلك إن الخلو من الخطأ لا يعني خلو العملية من الأخطاء بشكل كامل . ولأن معلومات الإفصاح الطوعي يتم الإفصاح عنها بشكل غير الزامي مما يعني ذلك أنه ليس من الضروري أن يبدي المدقق رأيه عن مدى صحتها بل من الضروري

بذل العناية القصوى عند إعداد هذه المعلومات لضمان خلوها من الأخطاء وخضوعها لإجراءات التدقيق المتعارف عليها (حسين،2004: 27) .

إن خاصية الملاءمة والموثوقية خاصيتان أساسيتان في جودة المعلومات المحاسبية ولابد من أن تتصف بهما المعلومات ولكن هناك احتمال التعارض بين هاتين الخاصيتين بسبب تطبيق بعض السياسات المحاسبية ولهذا من الممكن التضحية بجزء من الملاءمة مقابل الحصول على المزيد من الثقة والعكس قد تقل الثقة في المعلومات بمقابل الحصول على ملاءمة أكثر في المعلومات مثل أن أرقام التكلفة التاريخية تتمتع بدرجة عالية من الثقة بسبب خلوها من التحيز ولكن هذه الأرقام تتمتع بدرجة منخفضة من الملاءمة لأنها أقل تمثيلاً للواقع الفعلي (العبيدي،50:2014) .

ب . الخصائص الثانوية

وهي الخصائص التعزيزية والخصائص الأساسية وتشمل أربع خصائص هي القابلية للمقارنة إمكانية الفهم ،القدرة على التحقق، التوقيت المناسب .

1. القابلية للمقارنة

إن مقارنة المعلومات بمعلومات مماثلة لكيانات أخرى في نفس الفترة هي أحدى أهداف مجلس معايير المحاسبة الدولية وغرض التطبيق الكلي لمعايير الإبلاغ المالي الدولي (FASB ،2010) وإن المعلومات المالية إذا كانت لها قابلية للمقارنة مع معلومات نفس الكيان لفترات مختلفة فهي بلا شك أكثر فائدة وذات جودة عالية أكثر من المعلومات التي ليست لها تلك القابلية وفي كلا الحالتين لا يمكن إجراء عمليات المقارنة إذ لم تكن الإجراءات المحاسبية والتبويب والقياس وطرق الافصاح والعرض المطبقة هي نفسها في المؤسسات الأخرى فإذا قامت شركة بإعداد معلومتها وفق التكلفة الجارية بينما تستخدم شركة أخرى التكلفة التاريخية المعدلة بالمستوى العام للأسعار سوف يكون من الصعب المقارنة بين الشركتين لتقييم كل منهما (سماح،2014: 35) .

2. أمكانية الفهم

يعني تقديم المعلومات بصورة واضحة وبإيجاز مما يجعلها سهلة الفهم لدى المستخدم فبعض الأحداث تكون بطبيعتها معقدة وبالتالي تكون صعبة الفهم وعلية يجب على معدي المعلومات المالية استخدام أساليب سهلة

عند قيامهم بعرض تلك المعلومات مما يؤدي الى أن تكون المعلومات قابلة للفهم من جميع الأطراف المستفيدة منها (FASB ،2010) .

تتطلب خاصية إمكانية الفهم قابلية المعلومات للفهم من قبل المستخدمين ولكن يجب أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في النشاطات الاقتصادية والمحاسبية لذلك يتم أعداد القوائم المالية لمستخدميها الذين يتمتعون بمستوى معقول من المعرفة بالأعمال والأنشطة الاقتصادية وتكون لديهم رغبة في دراسة وتحليل المعلومات (شرو يدر ،2006: 138) .

3. القدرة على التحقق

أي بمعنى أن المعلومة القابلة للتحقق من جهة صحتها ويعني وجود درجة عالية من الاتفاق في ما بين القائمين بعملية القياس المحاسبي المستخدمين لنفس طرائق القياس فأنهم يتوصلون لنفس النتائج وتساعد هذه الخاصية المستخدمين للتأكد من أن المعلومات المالية تم تمثيلها بامانه ومن الممكن القيام بالتحقق بأسلوب مباشر أو غير مباشر وتعني أن توصل شخص معين الى نتائج باستخدام أساليب معينة للقياس والإفصاح من الممكن ان يتوصل اليها شخص آخر باستخدام نفس الأساليب وإذا لم يتمكن التوصل للنتائج نفسها فهذه النتائج تكون غير قابلة للتحقق ولا يمكن اعتمادها (مطر والسويطي،2008: 333) .

يتبين مما سبق بأن الاختلاف في تفسير نتائج القياس سوف يجعل المعلومات غير قابلة للتحقق بالإضافة الى أنه ليس هناك مقياس موضوعي من الممكن الأعتماد عليه في قياس المعلومات فالشخص الذي يقوم بعملية القياس هو نفسه المقياس أي بمعنى أن عملية القياس تجري بشكل شخصي وليس هناك ما يضمن عدم تعرضها للتحيز ولولا الاسترشاد بالمعايير المعدة لهذا الغرض لفقدت هذه الميزة خاصيتها.

4. التوقيت المناسب

ويقصد به توفير المعلومات بالوقت المناسب قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في أتخاذ القرار ووصول المعلومات لمستخدميها في الوقت الملائم فأن التأخير سيضر باتخاذ قراراتهم ويتحقق التوقيت المناسب عن طريق الأتي (Hendriksen 1992:132) :

- إن لم تقدم المعلومات عند الحاجة إليها فستفقد قيمتها .
- إن التقارير المالية سيتم تقديمها في الوقت المحدد لذلك وبالنسبة للمعلومات عن الأحداث الطارئة والمهمة يجب تقديمها لمتخذي القرارات بوقت حدوثها وبصورة مباشرة فكلما زادت السرعة في توصيل

المعلومات المحاسبية الى المستخدمين كلما كان الأحتمال كبيراً في التأثير على قراراتهم المتنوعة وكلما تأخرت فترة توصيل المعلومات كلما كانت ثقة أكبر بأن المعلومات لم تعد صحيحة وملائمة فلذلك أن درجة معينة من صحة المعلومة ودقتها من الممكن التضحية بها من أجل زيادة توقيت المعلومة ومن التضحية بقسم من الدقة لصالح التوقيت المناسب فعملية اتخاذ القرارات محددة بفترة معينة فالمعلومات الملائمة هي تلك المعلومات التي تتوفر في الوقت المناسب ولو كان على حساب الثقة في عملية القياس أو مدى التأكد من صحة المقاييس الناتجة (أحمد،2007: 266) .

ويلاحظ بأن الوقت المناسب لتقديم المعلومات المحاسبية وإيصالها الى المستخدمين تبقى مسألة نسبية تختلف بحسب حجم وهدف النشاط وهدف مستخدمي المعلومات في كل كيان وحسب تأثير الظروف الأنية وغير الأنية التي قد تتأثر بها الوحدة الاقتصادية.

ج . القيود والمحددات

توجد العديد من القيود التي تحد من الإلتزام بخصائص جودة المعلومات المالية وهي :

1. قيد الكلفة / المنفعة

تمثل الكلفة قيداً على معلومات التقارير المالية ويتفق معدو المعلومات المالية على أن الجهد المبذول مقابل إعداد هذه المعلومات ستكون عليه تكاليف يتحملها مستخدم هذه المعلومات بشكل عوائد منخفضة (FASB ،2010) .

إذ يرى مؤيدو الإفصاح الطوعي بأن لقيد الكلفة أهمية كبيرة إذ أن للإفصاح الطوعي آثاراً ايجابية ويتوجب على الشركة الموازنة بين الاثار المترتبة على الإفصاح الإيجابية والسلبية وفي الحقيقة يهتم مديرو الشركات اهتماماً كبيراً بالإفصاح الطوعي عندما تكون فائدته أكبر من تكاليفه (إسماعيل ،2012:16) .

2. الأهمية النسبية

هو التقرير المالي عن المعلومات المهمة والجوهرية لدرجة أنها تؤثر بالتقديرات والقرارات ويجب أن يختلف مفهوم المادية على حسب الغرض من المعلومات المحاسبية والفئة المستفيدة منها ولقد عدّ (FASB) المادية بأنها خاصية عاملة وشاملة وتتشابه مع مفهوم الملاءمة ولقد تم استعمال مفهوم المادية لتقرير ما يجب الإفصاح عنه للأغراض العامة وغير المحددة وتعد المعلومات مادية إذا كان

الإفصاح عنها ضرورياً ويعني ذلك بأن المعرفة بهذه المعلومات قد تكون مهمة لمستخدمي التقارير المالية (Hendriksen،1992: 144).

3. الثبات

المقصود بالثبات أن تستمر الوحدة الاقتصادية بأتباع الأساليب والسياسات المحاسبية نفسها في أثناء الفترات المالية والتي من الممكن المقارنة بين هذه الفترات بسهولة .وهذا المبدأ ليس إلزامياً ولاسيما في معايير الإبلاغ المالي الدولي (IFRS) إذ تعد معايير مبادئ وليس قواعد فإذا كانت هناك ظروف تستوجب تغيير سياسة محاسبية معينة فمن الممكن إدخال التغيير أو التعديل وبكافة الأحوال يجب تحديد أثر التعديل بدقة حتى يتمكن مستخدم التقارير المالية من مراعاة هذه التعديلات عند تحليل التقارير واتخاذ القرارات لذا فمن الضروري الموازنة في ما بين الثبات أو الاتساق باستعمال الإجراءات المحاسبية نفسها بين فترة وأخرى بشرط عدم التأثير على نتائج أعمال والمركز المالي للوحدة الاقتصادية وإذا ما حصلت تشويهات بنتائج أعمال الوحدة الاقتصادية بطرق وإجراءات أكثر ملاءمة فإنه يشترط بعد أن يتم الإفصاح عن تلك التغيرات التي قامت بها مع تبرير الأسباب التي أوجبت إحداث تلك التغيرات وبيان الآثار المترتبة عليها (أسماعيل،2012: 17) .

2-3-5 العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية

هنالك العديد من العوامل التي تؤثر على جودة التقارير المالية من الناحية السلبية بحيث تحد من فاعليتها أو تقف أمام تطورها. أو يكون لها تأثير إيجابي لأن وجودها يؤدي الى تحسين جودة التقارير المالية وتطويرها ومن أهم تلك العوامل الأتي:

1. العوامل الأخلاقية

الأخلاق من الخلق الذي يعرف بأنه هيئة راسخة في النفس تصدر عنها الأفعال الإرادية الاختيارية والأخلاق تعمل بمنطقة الاختيارات الحرة للإنسان وحسب التعريف السابق إن الخلق تصدر عنها أفعال إرادية اختيارية فعند بناء نظام أخلاقي لمهنة المحاسبة لابدّ من اختيار الممارسات التي تنسجم مع القيمة الأخلاقية وتحديدها ومن ثم إلزام المحاسبين بها على صورة قوانين منظمة لسلوك المحاسب وبما أن الخلق نفسية باطنية ستبقى منطقة اختيارات حرة يقوم الالتزام الخلقي فيها على ضمير الإنسان ووعيه بأهمية التمسك بالأخلاق الفاضلة(حمد، 2013: 344).

2. الحوكمة

يوجد أرتباط وثيق بين تطبيق حوكمة الشركات وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية ولأن هذا العامل يمثل أحدى المحددات الرئيسه لجودة المعلومات المحاسبية ولقد أكدته العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة في مابين حوكمة الشركات وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية (الزعبي و أخرون، 2013: 105)

وإن القوانين والأنظمة هي صمام الأمان الرئيسي الذي يضمن حوكمة جيدة للشركات وأن معايير الإفصاح والشفافية والمعايير المحاسبية يجب أن تشكل عصب مبادئ حوكمة الشركات (الزعبي وآخرون، 2013: 105) .

3. جودة المعايير المطبقة

تعد المعايير الدولية المحاسبية مبادئ محاسبية وأصبحت مقبولة على الصعيد العالمي وهي تنسق النظم والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بالطرق التي تعرض فيها كشوف وحدة اقتصادية وهي معيار متماسك بشأن إدراج المعلومات المالية في التقارير المالية القانونية (حمد، 2013: 344) .

ولقد أشار (مليجي) الى انه تختلف جودة المعلومات المحاسبية باختلاف جودة المعايير المطبقة فمعايير (IFRS) قد تحد من ممارسات إدارة الأرباح وعدم تماثل المعلومات بشكل أكبر من المعايير المحاسبية (مليجي،2014: 9) .

4. دوافع الإدارة

من أهم العوامل التي تؤثر على جودة التقارير المالية هي دوافع الإدارة لما لها من سلطة فعلية للتحكم بالتقارير المالية وإمكانياتها للتلاعب بها بمختلف الطرق الشرعية وغير الشرعية .من خلال المرونة المتاحة للإدارة في اختيار السياسات المحاسبية المتاحة ووضع التقديرات وهيكل العمليات لأتباعها طريقة معينة لمعالجة بعض البنود المحاسبية وربما تكون دوافع لإساءة استغلالها من أجل تحقيق مصالحها الشخصية على حساب أصحاب المصالح وهذا ما يقلل من جودة المعلومات المحاسبية (أبو الخير،2007: 25) .

2-3-6 مداخل قياس جودة التقارير المالية

لغرض التوصل الى مداخل جودة التقارير المالية سيتم عرض أهم الدراسات التي تمكنت الباحثة من الاطلاع عليها في هذا المجال وكما مبينة في الجدول الأتي :

الجدول (2)

طرائق قياس جودة التقارير المالية

قياس جودة التقارير المالية	المصدر
1- تم قياس جودة التقارير المالية باستخدام مقياس Francis (2005)	Chen (2007)
2تم قياس جودة التقارير المالية من خلال إجراء استبيان حول الخصائص النوعية	Tasios and Bekiairs (2012)
3- حدد أربعة مداخل هي جودة الاستحقاق ،الخصائص النوعية ،عناصر محددة من التقرير السنوي ، القيمة الملاءمة	Beest (2009)
4- تم قياس جودة التقارير المالية باستخدام ثلاثة مقاييس(الدقة والملاءمة والتوقيت المناسب)	المزوري والشجيري(2010)
5- تم قياس جودة التقارير المالية بالاعتماد على مدخل جودة المعلومات المحاسبية	صالح (2010)
6- تم قياس جودة التقارير المالية باستخدام التحفظ وإدارة الأرباح	نوري (2014)
7- تم تحديد ثلاثة مداخل لقياس جودة التقارير المالية المدخل الأول جودة الأرباح والثاني جودة المعلومات المحاسبية اما المدخل الثالث جودة المعايير المحاسبية	المثنو (2013)
8- تم قياس جودة التقارير المالية باستخدام ثلاثة مقاييس المقياس الأول Jones(1991) و الثاني Dechow and Dihev(2002) أما المقياس الثالث فكان Francis (2005)	Jung(2014)،Baxter (2007)

نلاحظ من خلال اطلاعنا على الدراسات التي تم عرضها بأن الباحثين لديهم اتجاهات مختلفة في قياس جودة التقارير المالية وسيتم تحديدها بثلاثة مداخل لأنها تشمل جميع الاتجاهات السابقة وسيتم عرضها بالتفصيل وكما يأتي :

2-3-7 مدخل جودة المعلومات المحاسبية

تكون المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية عندما تساعد من عملية اتخاذ القرار (Bagaeva 2008:158).

والمقصود بجودة المعلومات المحاسبية ما تحققه من منفعة لمستخدميها وما تتصف به من مصداقية وخلوها من التضليل والتحريف وإعدادها ضمن المعايير المهنية والقانونية والفنية ما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها (عقل،2006: 31) .

ومن الممكن تعريفها بشكل عام بأنها المعلومات المناسبة لاستخدام المستفيدين وتوجد عدة أبعاد لجودة التقارير المالية متمثلة بالأتي: (حسين،2016: 34) .

. الدقة . ويتم تحقيقها عندما تكون القيمة المسجلة تتفق مع القيمة الفعلية .

. الوقتية . ويتم تحقيقها عندما تكون القيمة المسجلة ضمن تاريخها .

. الاكتمال . ويتم تحقيقه عندما يتم تسجيل كل القيم لمتغير معين .

. الاتساق. ويتم تحقيقه عندما يكون تمثيل قيم المعلومات يتوافق مع الحالة .

وهناك عدة عوامل من الممكن ان تؤثر في جودة المعلومات المحاسبية يوضحها الشكل الأتي :

الشكل (3)

العوامل الرئيسية التي يمكن ان تؤثر في جودة المعلومات المحاسبية

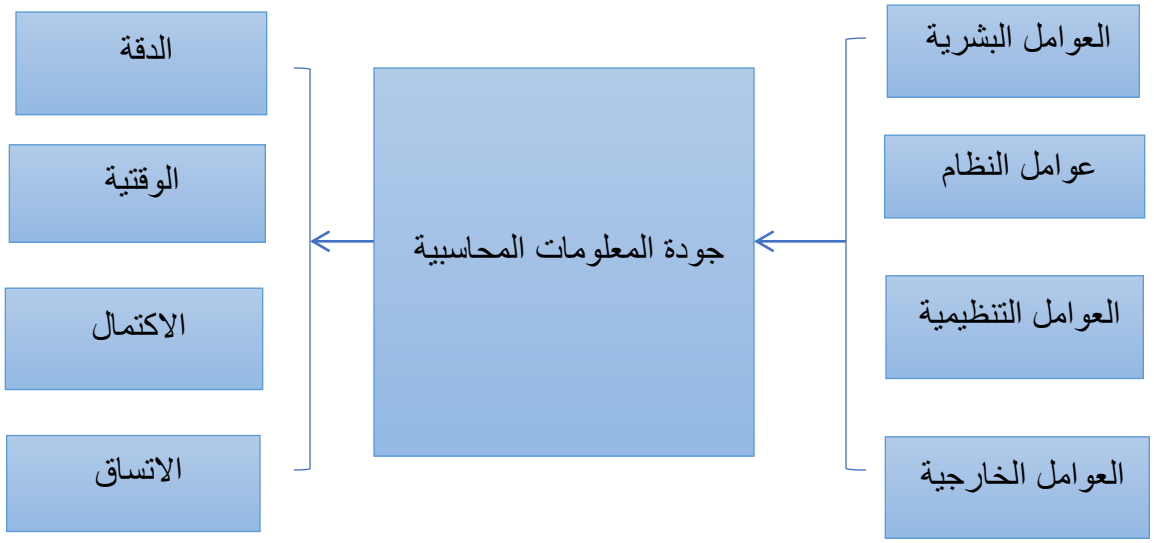

1. المصدر. حسين ، سطم صالح (2016) **تأثير جودة الإبلاغ المالي في سياسات توزيع الأرباح وانعكاساتة على القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية** ، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في علوم المحاسبة ، جامعة بغداد .

يتبين من الشكل السابق بأن العوامل الرئيسة والمتمثلة بالعوامل البشرية والتنظمية والنظام (مجموعة من الأنظمة الرقابية المتمثلة بالسياسات والمعايير والثقافة التنظيمية) والخارجية المتمثلة بالبيئة التي لايمكن تجاهلها ولاسيما في ظل اقتصاد العولمة وتمتلك العوامل تأثيراً موجهاً نحو جودة المعلومات المحاسبية والذي بدوره ينتج عنه أبعاد متعددة (الاكتمال ، الدقة ، الاتساق) .

والشكل الآتي يبين التسلسل الهرمي لخصائص المعلومات المحاسبية :

الشكل (4)

التسلسل الهرمي لخصائص المعلومات المحاسبية

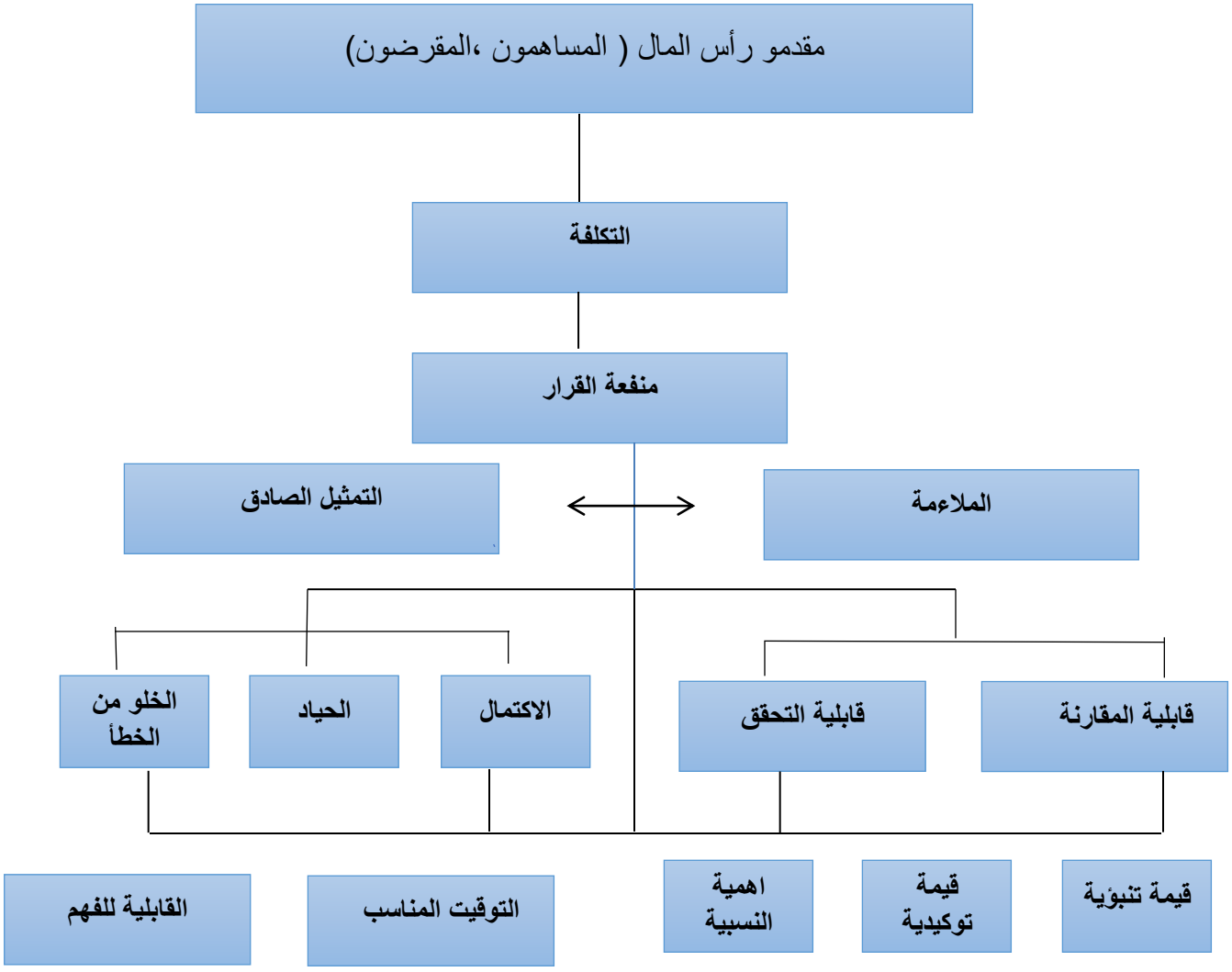

Resource:Kieso,Donalde,wegandt,jerry j,&Warfield,Terry.(2013) P46

يلاحظ من الشكل السابق بأن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تتكون من الخصائص الأساسية والمساندة وتتمثل الخصائص الأساسية بالموثوقية وحلت محلها خاصية التمثيل الصادق وذلك لأن المعلومة عندما تكون صادقة فأنها يجب أن تكون خالية من الخطأ ومكتملة وحيادية .

2-3-8 مدخل جودة المعايير المحاسبية

لقد عرض كلٌ من (IASB&FASB) في سنة 2002 التزامهما في تطوير مجموعة مشتركة من المعايير عالية الجودة والتي من الممكن استخدامها في جميع أنحاء العالم إذ أصبح الأمر تقارباً أكثر نتيجةً للمشروع المشترك فكلا المجلسين وافق على تطوير إطار مفاهيمي جديد والمتضمن اهداف الإبلاغ المالي والخصائص الأساسية التي يجب على أساسها أن توضع المعايير المحاسبية . وفي آيار 2008 نشر المجلسان مسودة توضح تطوير الإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي إذ يمثل هذا الإطار الأساس الذي تقوم علية المعايير المحاسبية . وتحقيق الأهداف والخصائص النوعية ينبغي أن يؤدي الى معايير محاسبية ذات جودة عالية والذي سيؤدي الى معلومات عالية الجودة للتقارير المالية وتكون مفيدة في عملية اتخاذ القرارات (Beest 2009: 5).

تعد المعايير المحاسبية بمثابة القاعدة الأساسية التي يجب اتباعها والاسترشاد بها من أجل تقييم جودة المعلومات المحاسبية فأن تقديم نصيحة باختيار طرائق المعالجات المحاسبية لمشكلة وأساليب الإفصاح عن النتائج يكون على أساس فائدة المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات الاقتصادية (نجم ، 2008: 23) .

بالرغم من أن كلا من (IASB&FASB) يؤكدان على أهمية جودة التقارير المالية الا أننا نلاحظ بأن الكتابات السابقة تواجهه مشكلة وهي كيفية تفصيل وقياس هذه الجودة لأن لها خصوصية المحتوى والتقييم العملي لجودة التقارير المالية ويشمل تفضيلات بين عدد لا يحصى من المكونات. وبما أن هناك اختلافاً بين المستخدمين الذين لهم أفضليات متباينة وتختلف الجودة المدركة بين المكونات وفضلاً عن ذلك من الممكن للمستخدمين من نفس المجموعة أن يروا فائدة مختلفة في محتوى المعلومات المتشابه ولذا فإن قياس جودة التقارير المالية بشكل مباشر يظهر إشكالية فلذلك إن العديد من الباحثين قاموا بقياس جودة التقارير المالية بشكل غير مباشر بتركيزهم على السمات التي من المعتقد أن تؤثر على جودة التقارير المالية مثل الوقتية وإدارة الأرباح (حسين،2016: 37) .

2-3-9 مدخل جودة الأرباح المحاسبية

بشكل عام يعد موضوع جودة الأرباح المحاسبية من اكثر الموضوعات التي لاقت اهتماماً في نقاشات المستثمرين والمنظمين والباحثين وجزء من هذا الاهتمام يعود الى موجة الفضائح المحاسبية التي حدثت في وقت مبكر من القرن الحادي والعشرين عند تقييم القوى المالية للوحدة الاقتصادية .تعد جودة الأرباح من المفاهيم الهامة والضرورية إذ تشير جودة الأرباح الى قدرة الأرباح المنشورة على عكس الأرباح الحقيقية وقدرتها على التنبؤ بالأرباح المستقبلية (البشير،2003: 45).

ويعتقد بعض الباحثين بأن قياس جودة التقارير المالية تتم من خلال جودة الأرباح ويعد المدخل الملائم لهذا الغرض ولعدة أسباب منها أن الربح يعد صافي التدفق النقدي وكما يمثل في الوقت نفسه مدى نجاح الوحدة الاقتصادية في تشغيل مواردها المتاحة في الماضي والسبب الثاني بأن الربح هو محصلة التغيرات التي تحدث على الأصول والخصوم التي تم الاعتراف بها في شكل إيرادات ومصروفات وينتج عنها الربح والخسارة وبناءً عليه إن أخطاء القياس المحاسبي في الأرباح تعد في الوقت نفسه أخطاء قياس الأصول والخصوم المعروضة في قائمة المركز المالي (أحمد،2019: 224) .

يهتم مستخدمو المعلومات المحاسبية بتقييم الأداء الحالي وفي الوقت نفسه يهتمون بتقدير الأداء المستقبلي وهناك جدل حول كيفية استخدام المقاييس المحاسبية المتعددة والتي تنعكس على الأرباح وكثيراً ما يرتبط الحكم على الإدارة بالمستحقات الاختيارية التي لربما يستخدمها المديرون باختيار أسلوب انتهازي لزيادة التعويضات الخاصة او لإخفاء ضعف الأداء وربما تستخدم المستحقات الاختيارية من اجل تحسين المحتوى المعلوماتي للارباح . تتكون الإيرادات والمصروفات في قائمة كشف الدخل من جزأين الجزء الأول يمثل التدفقات النقدية الحالية والثاني المستحقات وقد ناقش (Penman 2001) بأن الأرباح الناتجة من التدفقات النقدية تكون مرغوبة اكثر مما يعني بأن المستحقات المرتفعة بحد ذاتها سيئة والمستحقات تبنى على مبادئ الاعتراف والقياس مما يعني أنه من الممكن ان تكون الأكثر عرضة للتلاعب وهناك افتراض ضمني بأن كل المستحقات يتم التلاعب بها ومن الممكن التمييز بين نوعين من المستحقات هي المستحقات الاختيارية وغير الاختيارية لأن المستحقات غير الاختيارية مرتبطة بعمليات الشركة ونمو مبيعاتها وبالتالي تكون لها قيمة إعلامية وتؤثر بصورة إيجابية على جودة الأرباح (مستحقات عالية الجودة) أما بالنسبة للمستحقات

الاختيارية فهي مستحقات من المحتمل أن تخلق تشويهاً في الأرباح بالتلاعب بها وبالتالي تقليل جودة الأرباح وعليه فأن من يؤثر على الجودة ليس حجم المستحقات وانما خصائصها (حسين،2016: 39) .

2-3-10 نماذج قياس جودة التقارير المالية

1.قياس جودة المعلومات المحاسبية

وفقاً لمجلسي المحاسبة الدولية والمالي (IASB&FASB) هناك مطلب أساس لجودة التقارير المالية وهو التمسك بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والخصائص النوعية هي سمات تجعل المعلومات المالية مفيدة من خلال الاعتماد على الصفات الأساسية وهي (الملاءمة والتمثيل الصادق) والصفات التعزيزية (القابلية للمقارنة والتحقق والوقتية والقابلية للفهم) بشكل يؤثر على فائدة المعلومات (Tasios&Bekiaris 2012: 57) .

ويتم قياس جودة التقارير المالية من خلال مدخل الخصائص النوعية باستخدام استمارة استبانة والمتضمنة مجموعة أسئلة لكل خاصية وقد طور الاستمارة (Van Beest 2009) ليتم ترتيب الاستمارة وفق الخصائص النوعية وتكون الإجابة وفق أساس مقياس Likert الخماسي عدا المجالات المحددة على خلاف ذلك (حسين،2016: 40) .

وبرهن Penman 2001 ان جودة التقارير المالية تساوي التحقق من الأرباح وجودة الأرباح هي خاصية مهمة في التقارير المالية وغالباً ما توظف الادبيات جودة المعلومات المحاسبية بديلاً لجودة الأرباح والانموذجان ERC (معامل استجابة الأرباح) و DA (الاستحقاق الاختياري) شائعان الاستخدام في الادبيات المحاسبية لقياس جودة المعلومة و ERC يدرس معاملات ربحية السهم و EPS استجابة لمستويات سعر السهم فأن المعامل الإيجابي في أنموذج ARS يشير الى معلومات محاسبية عالية الجودة والعكس صحيح أما بالنسبة لانموذج DA فيستخدم المستحقات الاختيارية في قياس إدارة الأرباح والتي تنعكس على جودة المعلومات المحاسبية فعندما DA يكون بمستوى منخفض فهذا يعني ان هناك انخفاضاً بمستوى إدارة الأرباح وهذا يشير الى ان الوحدة الاقتصادية تتمتع بمعلومات محاسبية عالية الجودة ومثال على ذلك يتضمن انموذج DA كلاً من انموذج Jones 1991 و Jones 1995 المعدل وانموذج Kotharis (Ran 2014: 14: 15) .

يتضح مما سبق بأن جودة المعلومات المحاسبية يتم قياسها بطريقتين الطريقة الأولى الاستبانة والثانية تعد بديلاً لجودة الأرباح .

2. قياس جودة المعايير المحاسبية

إن الهدف من لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC والهيئة التي خلفها مجلس معايير المحاسبة الدولية هو وضع معايير عالية الجودة ومقبولة دولياً ولتحقيق هذا الهدف فقد أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة الدولية معايير تستند الى المبادئ ولقد تم اتخاذ خطوات لإزالة البدائل المحاسبية المسموح بها من خلال اقتراح قياسات محاسبية تعكس الوضع الاقتصادي للوحدة الاقتصادية وادائها والحد من البدائل ويُمكن من زيادة جودة التقارير المالية لانه يعمل للحد من حرية الإدارة الانتهازية في تحديد القيم المحاسبية وانسجاماً مع هذا فقد طور Ewert and Wagenhofer 2005 انموذجاً للتوقعات العقلانية الذي يعرض المعايير المحاسبية التي تحد من نتائج حرية التصرفات الانتهازية في الأرباح وتعكس الواقع الاقتصادي للوحدة الاقتصادية مما يؤثر على جودة التقارير المالية (Barth 2008: 471) .

لقد استخدم Lamoreaux 2015 مقياس (IFRS: DIFF) لقياس جودة التقارير المالية من خلال قياس جودة المعايير المحاسبية إذ يبين عدد الاختلافات فيما بين معايير المحاسبة الدولية IFRS:IAS ومعايير المحاسبة المحلية من خلال دراسة استقصائية للتقارير المالية للشركات من مختلف البلدان وتكون المقارنة المرجعية لمبادئ المحاسبية المحلية هي معايير المحاسبة الدولية IFRS:IAS إذ ان درجة الاختلاف العالية تشير الى انخفاض في جودة التقارير المالية والعكس صحيح (حسين،2016: 42) .

3. قياس جودة الأرباح المحاسبية

ان الأسواق المالية تعتمد على معلومات المحاسبة المالية ذات الجودة العالية لغرض مساعدة المستثمرين على تقييم افضل للأداء الوحدة الاقتصادية ولتحسين صنع القرارات الاستثمارية وقد أوضحت الفضائح المالية في الولايات المتحدة واوربا أهمية جودة التقارير المالية والتركيز على جودة الأرباح بشكل خاص (Gaio&Raposo 2011: 447).

ولقد بين كشف مفاهيم المحاسبة المالية (SFAC NO.1) الصادر عن FASB بأن الإبلاغ المالي يجب ان يوفر معلومات حول الأداء المالي خلال فترة معينة وقد عرفت Dechow 2010 جودة التقارير المالية بأنها تتمثل بأرباح عالية الجودة والتي تزود بمعلومات حول خصائص الأداء المالي للوحدة الاقتصادية التي

تكون ملاءمة لقرار محدد بواسطة صانعي القرار ولقد توصلت Dechow واخرون من خلال المفهوم السابق الى ثلاث خصائص لجودة الأرباح (Dechow 2010:344).

- جودة أرباح مشروطة ملاءمة المعلومات للقرار.
- جودة الأرباح تحدد بشكل مشترك من خلال الملاءمة في ظل الأداء المالي للقرار وقدرة النظام المحاسبي على قياس الأداء .
- جودة ارقام الأرباح إذ تعتمد على المحتوى المعلوماتي للأداء المالي للوحدة الاقتصادية .

لقد اختلف الباحثون في قياس جودة الأرباح فقسم منهم استخدم خاصية واحدة للأرباح ومنهم من استخدم عدداً محدوداً من الخصائص والسبب في ذلك هو صعوبة قياس جودة الأرباح (Geio and Raposo 2011: 472) فقامت Dechow على تحديد ثمان خصائص لجودة الأرباح تمثلت بالاستمرارية ومقدار المستحقات وبواقي نماذج الأستحقاق والتمهيد والاعتراف بالخسارة في الوقت المناسب والمقارنة المرجعية ومعامل استجابة الأرباح والمؤشرات الخارجية لتحريف الأرباح (Dechow 2010: 351)

أما Francis فقد حدد مجموعة من الخصائص لقياس جودة الأرباح هي الاستمرارية والقدرة على التنبؤ والتمهيد وملاءمة القيمة والتوقيت المناسب والتحفظ (حسين، 2016: 43).

لقد استخدم Gaio&Raposo سبع خصائص متعلقة بجودة الأرباح وقد صنفت الى مجموعتين المجموعة الأولى تعتمد على الأساس المحاسبي (جودة الاستمرارية ،جودة الاستحقاق، التمهيد، القدرة على التنبؤ) وتقاس اعتماداً على المعلومات المحاسبية فقط أما المجموعة الثانية فتتضمن خصائص الأرباح المعتمدة على الأساس السوقي (التوقيت الملائم ،ملاءمة القيمة، التحفظ) ويتم قياسها باستعمال بيانات محاسبية وسوقية (Gaio&Raposo 2011: 472).

وبعد أن تم التطرق الى نماذج قياس جودة التقارير المالية نلاحظ أن المستحقات تعد أهمها ضمن مدخل جودة الأرباح المحاسبية لأنها تفتح باب للسلوك الانتهازي للإدارة لكونها سهلة التلاعب وكما تعد أقل وضوحاً بالنسبة للمساهمين مقارنةً بالتدفقات النقدية وبما أن أغلب الدراسات تستخدم مقياس المستحقات عند قياس جودة التقارير المالية لذا ستقوم الباحثة بالاعتماد على نفس المقياس في الجانب العملي حيث ستستخدم مقياس Kathari 2005 الذي قام بتعديل نموذج Jones 1991 والمعدل من Dechow 1995 يقوم المقياس على فصل المستحقات الكلية الى اختيارية وغير اختيارية فالمستحقات الاختيارية

ناتجة من أدارة الأرباح وان العلاقة بين جودة التقارير المالية وإدارة الأرباح عكسية فكلما كانت إدارة الأرباح عالية هذا يعني وجود انخفاض في جودة التقارير المالية والعكس صحيح أما بالنسبة للمستحقات غير الاختيارية فتكون نتيجة التحفظ المحاسبي .

2-3-11 طرق الكشف عن إدارة الأرباح

تناولت العديد من الدراسات نماذج قياس ادارة الأرباح إذ ركزوا على المستحقات الكلية للتأثير على الدخل المعلن عنه في القوائم المالية .ولقد قدموا العديد من النماذج لتقدير المستحقات الاختيارية نذكر منها مايأتي:

أ. نموذج Jones 1991

يستخدم نموذج Jonesالانحدار المتعدد لقياس المستحقات الاختيارية على افتراض انها ثابتة من فترة لاخرى وفي هذا النموذج يتم ادراج تغيير في الإيرادات والمعدات والملكية الكلية للسيطرة على التغييرات في المستحقات غير الاختيارية الناتجة عن تغيير القرارات الاقتصادية كما يتم تضمين اجمالي حقوق الملكية والمعدات لحساب جزء من إجمالي المستحقات المتعلقة بحساب الاستهلاك غير الاختياري فأن التغيير في الإيرادات تستخدم على السيطرة على التغييرات في حسابات رأس المال العامل كالمخزون وحسابات القبض والدفع (Erik,2007:17).

ويمكن القول بأن نموذج Jones قام بإدخال عاميين لتقدير المستحقات غير الاختيارية هما رقم الاعمال وإجمالي الأصول الثابتة بفرض أنهما أقل عرضة للتلاعب من طرف الإدارة .

ب . نموذج Jones المعدل سنة 1995

ناقش Dechow&al سنة 2005 ضعف نموذج Jones في قدرتة على تحديد أثر التلاعبات على أساس المبيعات ويرجع ذلك الى أنه من المفترض أن التغييرات في المبيعات ينتج عنه مستحقات غير اختيارية (حسين ،2016: 49) .

ويفترض نموذج Jones المعدل أن جميع التغييرات في المبيعات الآجلة من المقرر أنها ناتجة من إدارة الأرباح ويستند هذا الى انه من السهل إدارة الأرباح من خلال حرية التصرف في عائدات المبيعات الآجلة بدلا من ممارسه حرية التصرف بعائدات المبيعات النقدية (Erik,2007:17) .

ج . نموذج Kathari&al 2005

يعد نموذج Kathari اكثر دقة في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح حسب اراء معظم الباحثين وهو نموذج المستحقات الاختيارية المعدلة بالأداء ويشير هذا النموذج الى انه يمكن تحسين فعالية النماذج السابقة المستخدمة في قياس المستحقات الاختيارية من خلال التحكم في العائد على الأصول والذي يمكن ان يكون له تأثير على قياس المستحقات الاختيارية خلال فترة الدراسة (Stefano,2013:16) .

وتجدر الإشارة الى انه عند تقدير المستحقات الكلية يمكن استخدام طريقة الميزانية العامة او طريقة قائمة التدفقات النقدية لكن عند استخدام طريقة الميزانية العامة من المحتمل الحصول على نتائج متحيزة وغير دقيقة بسبب وجود أخطاء في القياس عند حساب قيمة المستحقات الكلية لذا فأن الاعتماد على طريقة التدفقات النقدية يكون اكثر دقة ولاسيما عند توفر معلومات تتعلق بالتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية خلال فترة الدراسة (Chunli,2007:21).

2-3-12 معايير جودة التقارير المالية

يتم تحقيق جودة التقارير المالية والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات بمدى جودة المعلومات المحاسبية والتزام الجهات الصادرة عنها بمجموعة من المعايير المهنية والقانونية والفنية والرقابية .

1. معايير قانونية

إن الوحدات الاقتصادية في العديد من الدول تسعى الى تطوير المعايير لجوده التقارير المالية ، والالتزام بها عن طريق، سن القوانين والتشريعات الواضحة والمنظمة لعمل هذه الوحدات وبناء هيكل تنظيمي فعال ليقوم بضبط أداء الوحدة الاقتصادية بما يتوافق مع المتطلبات المالية التي من الواجب التزامها بالإفصاح عن أدائها (مساك، 2014: 46) .

2. معايير رقابية

تعد الرقابة أحد مكونات العملية الإدارية والتي ترتكز عليها الإدارة والمستثمرون إذ يتوقف نجاح الرقابة على وجود نظام رقابة فعال يقوم بتحديد دور لجان المراجعة والأجهزة الرقابية الإدارية والمالية بتنظيم المعالجة المالية وكذلك دور المساهمين وجميع الأطراف ذات العلاقة بتطبيق قواعد الحوكمة عن طريق أجهزه رقابية للتأكد من سياستها وإجراءاتها قد تنفذ بفاعليه وبياناتها المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذيه عكسيه مستمرة وتحليل للعمليات وتقييم للمخاطر ومدى الالتزام بالقوانين والقواعد المطبقة فأن المعايير الرقابية تلعب

دوراً مهماً بتنظيم قواعد الحوكمة بوصفها تهتم بفحص وتقييم مدى الالتزام بالإجراءات والسياسات التي تسهل عمليه تخصيص الموارد ليتم الوصول الى رفع كفاءة الوحدة الاقتصادية وزيادة ثقة مستخدمي المعلومات مما ينعكس أثره على تدعيم دور الرقابة الإيجابي(عاد، واخرون،51:2017).

3. معايير مهنية

تركز الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية اهتمامها على إعداد معايير محاسبية ومراجعة ليتم ضبط أداء العملية المحاسبية مما أبرز معه مفهوم الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم إذ أدت الى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالأمانة والنزاهة.

4. معايير فنية

يؤدي توفر المعايير الفنية الى تطور مفهوم جودة المعلومات مما ينعكس على جودة التقارير المالية و يزيد من ثقة المساهمين وأصحاب المصالح بالشركة سيؤدي ذلك الى زيادة الاستثمار (عاد واخرون، 2017: 51)
.

الفصل الثالث

تحليل العلاقة بين مؤشرات التحليل المالي وجودة التقارير المالية للمصارف عينة البحث

المبحث الأول : نبذة تعريفية عن سوق العراق للأوراق المالية والمصارف عينة البحث

المبحث الثاني : تحليل وقياس التقارير المالية للمصارف عينة البحث

المبحث الثالث : اختبار وتحليل فرضيات البحث

تمهيد

بعد ان تطرقت الباحثة في الفصل السابق الى الجانب النظري الخاص بالبحث سوف تتناول خلال هذا الفصل الجانب التطبيقي للبحث وبهدف الوصول الى إثبات او نفي فرضية البحث والتي تمثل الحل لمشكلة البحث تناولت الباحثة في هذا الفصل ثلاثة مباحث فقد خُصص المبحث الأول نبذة تعريفية عن سوق العراق للأوراق المالية والمصارف عينة البحث في حين تناول المبحث الثاني قياس التقارير المالية للمصارف عينة البحث أما المبحث الثالث فقد خُصص لتحليل النتائج واختبار الفرضيات .

المبحث الأول

نبذة تعريفية عن سوق العراق للأوراق المالية والمصارف عينة البحث

3-1-1 سوق العراق للأوراق المالية

تأسس سوق العراق للأوراق المالية بموجب القانون المؤقت لأسواق الأوراق المالية رقم (74) الصادر في حزيران 2004 وقد مر التداول بمرحلتين الأولى تمثلت بمرحلة التداول اليدوي من 2004 ولغاية 2009 أذ نظمت اول جلسة تداول بتاريخ 24 حزيران 2004 بأليات التداول اليدوي الذي يقصد به تسجيل أوامر الشراء والبيع على لوحات بلاستيكية ويتم التداول على أسهم الشركات عندما يتطابق سعر الشراء مع سعر البيع وفقاً للعرض والطلب ثم تجري عملية التسوية السهمية في اليوم التالي بموجب عقود التحويل ونقل الملكية في مركز الإيداع يدوياً وتسدد اقيامها بموجب تقرير المقاصة والتسوية المالية بين الدائن والمدين .اما المرحلة الثانية فهي مرحلة للتداول الالكتروني والتي بدأت منذ نيسان 2009 ومازالت مستمرة وبموجبها تم انتقال التداول في سوق العراق للأوراق المالية اعتباراً من جلسة يوم الاحد الموافق 2009/4/19 الى التداول الالكتروني لأول مرة في العراق وتم استبدال اللوحات البلاستيكية بمحطات التداول الالكتروني في مقر السوق .

3-1-2 مصرف الموصل للتنمية والاستثمار BMFI

تأسس المصرف بوصفه شركة مساهمة برأس مال قدره (1) مليار دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة 7909 في 2001/8/23 الصادرة من البنك المركزي العراقي واستمرت الزيادة في رأس ماله الى ان اصبح (252500) مليار دينار عراقي في 2015/1/7 . ويهدف المصرف لوضع سياسات وخطط وبرامج لدعم قدرة التنافسية ليحتل المصرف موقع ومرتبة متقدمة في سوق العراق للأوراق المالية من خلال توظيف المدخرات بمختلف المجالات الاقتصادية والمساهمة بتعزيز التنمية الاقتصادية في العراق وبما يتفق مع السياسة العامة للدولة (التقرير السنوي لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار لسنة 2019) .

3-1-3 مصرف بغداد BBOB

تأسس المصرف بوصفه شركة مساهمة خاصة برأس مال اسمي قدره (100) مليون دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة م. ش / 4512 بتاريخ 1992/2/18 الصادرة عن دائرة تسجيل الشركات بموجب

قانون الشركات النافذ حين ذاك المرقم (36) لسنة 1983 المعدل وهو اول مصرف عراقي خاص سمح تعديل قانون البنك المركزي العراقي (12) لسنة 1991 بإيجازته وباشر المصرف نشاطه في اعمال الصيرفة المرخص بها اعتباراً من تاريخ 1992/9/12 واستمرت الزيادة برأس ماله الى ان اصبح (250) مليار دينار عراقي ويهدف المصرف لتقديم خدمات متعددة وتلبية احتياجات الزبائن (شركات وأفراد).

3-1-4 المصرف العراقي الإسلامي BIIB

تأسس المصرف بموجب شهادة التأسيس المرقمة م. ش / 5011 في 1992/12/19 الصادرة من دائرة تسجيل الشركات برأس مال قدره (126400) مدفوع بالكامل وقد باشر المصرف اعماله بعد حصوله على إجازة ممارسة الصيرفة الصادرة من البنك المركزي المرقمة ت. ص/ 4863/9 في 1993/3/14 ومارس نشاطه في 1993/4/24 وقد أدرجت اسهم المصرف للتداول في سوق العراق للأوراق المالية في 2004/7/25 برأس مال قدرة (1516) مليون دينار عراقي وقد تم تعديل عقد تأسيس المصرف الى ان اصبح في الوقت الحاضر (250) مليار دينار عراقي ويهدف المصرف الى العمل على توسيع السوق النقدية مساهمة في دعم السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي عن طريق فروع المصرف في المحافظات والتشجيع على ادخار الأموال واستثمارها في المجالات المختلفة في ظل مبادئ الشريعة الإسلامية .

3-1-5 مصرف الخليج التجاري BGUC

تأسس مصرف الخليج التجاري في 1999/10/20 بوصفه شركة مساهمة خاصة عراقية بموجب إجازة التأسيس م. ش/ 7002 والمؤرخة في 1999/10/20 الصادرة من دائرة تسجيل الشركات وفق قانون الشركات (21) لسنة 1997 المعدل برأس مالٍ قدره (600) مليون دينار عراقي مدفوع بالكامل وباشر المصرف بممارسة اعماله عن طريق الفرع الرئيس بتاريخ 2000/4/1 بعد حصوله على إجازة ممارسة الصيرفة الصادرة من البنك المركزي العراقي المرقمة ص. أ/ 115/3/9 والمؤرخة في 2000/2/7 وفقاً لأحكام قانون البنك المركزي رقم (64) لسنة 1976 ليمارس المصرف اعمال الصيرفة الشاملة واستمرت الزيادة في رأس ماله الى ان اصبح (300) مليار دينار عراقي في سنة 2014 ويهدف المصرف الى توسيع السوق النقدية وشبكة فروع المصرف لتغطية محافظات العراق كافة كما يسعى الى توظيف الموارد المتاحة لتحقيق الأرباح والعوائد مقارنة مع المخاطر الناجمة عن العمليات المصرفية .

3-1-6 المصرف الوطني الإسلامي BNAI

تأسس المصرف بوصفه شركة مساهمة خاصة بموجب إجازة التأسيس المرقمة م. ش/ 26073 والمؤرخة في 2005/5/5 برأس مال قدره (25) مليار دينار عراقي مدفوع بالكامل وقد حصلت موافقة البنك المركزي العراقي على ممارسة اعمال الصيرفة الشاملة كما تم السماح للمصرف بالتوسط ببيع وشراء العملات الأجنبية وحسب الاجازة الصادرة برقم 2641/3/9 في 2005/9/26 ولقد تطور رأس مال المصرف الى ان اصبح (251) مليار دينار عراقي بتاريخ 2013/8/29 وفقاً للسقوف الزمنية المقررة في تعليمات البنك المركزي العراقي .

3-1-7 مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الإسلامي BCIH

تأسس مصرف جيهان للاستثمار والتمويل بوصفه شركة مساهمة خاصة برأس مال قدره (25) مليار دينار عراقي في شهر حزيران سنة 2008 وباشر اعماله في 2008/4/1 من خلال فرعه الرئيس تبعها المباشرة بفتح عدة فروع بلغ عددها (13) فرعاً غطت اغلب محافظات القطر سواء في الشمال او الوسط والجنوب وفق خطة سنوية معدة سلفاً تقدم الى البنك المركزي العراقي للمصادقة والموافقة عليها أما في بغداد فقد تم افتتاح فرعين وتم استكمال الإجراءات القانونية لتعديل رأس المال وإقرار الزيادة ليصبح رأس مال المصرف (255) مليار دينار عراقي . يقوم مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الإسلامي طليعة المصارف الأخرى في العراق لكونه من المصارف الإسلامية يعمل عن طريق ابتكار وتطوير المعاملات المصرفية المعتمدة في العراق ولاسيما في ظل الاطار السياسي والاقتصادي الراهن وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية .

المبحث الثاني

تحليل وقياس التقارير المالية للمصارف عينة البحث

يعرض هذا المبحث دراسة وتحليل التقارير المالية للمصارف عينة البحث باستخدام منهج التحليل المالي.

3-2-1 تحليل وقياس التقارير المالية للمصارف عينة البحث

بعد إن قامت الباحثة بعرض نبذه تعريفية للمصارف عينة البحث في المبحث الأول سوف يتم التطرق خلال هذا المبحث الى عملية تحليل وقياس التقارير المالية للمصارف من خلال الاعتماد على التقارير المالية الصادرة من سوق العراق للأوراق المالية والخاصة بالمصارف عينة البحث والمتكونة من 6 مصارف .حيث سوف تتم عملية التحليل من خلال الاعتماد على 6 مؤشرات مالية من اجل تحليل التقارير المالية الخاصة بالمصارف عينة البحث وسيتم توضيح آلية العمل من خلال الخطوات الآتية :

1_ سوف تقوم الباحثة بتحليل التقارير المالية للمصارف عينة البحث بالاعتماد على المؤشرات المالية التي تم توضيحها سابقاً هي (مؤشر الربحية ، مؤشر السيولة ، مؤشر ملاءة رأس المال ، مؤشر توظيف الأموال، مؤشر المديونية ، مؤشر جودة الأرباح) من اجل الوصول الى قاعدة بيانات يتم الاعتماد عليها في عملية تحليل وقياس التقارير المالية .

2_ بعد ذلك يتم استخراج متوسطات نتائج عملية تحليل التقارير المالية للمصارف عينة البحث من اجل توفير قاعدة بيانات يتم الاعتماد عليها في البرنامج الاحصائي الخاص بتحليل واختبار الفرضيات .

3_ ستقوم الباحثة بالاعتماد على نموذج Kothari من اجل قياس جودة التقارير المالية وكما موضح في المبحث الثالث من هذا الفصل .

4_ ستقوم الباحثة باختبار الفرضيات من خلال مقارنة نتائج المستحقات الكلية مع بيانات متوسطات تحليل التقارير المالية للمصارف عينة البحث

1- تحليل تقارير مصرف الموصل. يوضح الجدول(3) نتائج تحليل التقارير المالية للمصرف وكالآتي:

الجدول (3)

تحليل تقارير مصرف الموصل

ت	المؤشر	ت	المقياس	2017	2018	2019
1	الربحية	أ	نسبة هامش الربح= هامش الربح ÷ اجمالي الموجودات ×100%	%1,216	% 1,250	%0,434
		ب	معدل العائد على حق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة ÷ حق الملكية×100%	%1,808	%0,972	%1,273
		ج	معدل العائد على الموجودات= صافي الربح بعد الضريبة ÷حق الملكية×100%	%1,195	%6,967	%0,834
		د	نسبة صافي الربح الى اجمالي الإيرادات= صافي الربح بعد الضريبة ÷ الإيرادات ×100%	%43,448	27,449 %	37,603 %
		هـ	معدل العائد على الموارد=صافي الربح بعد الضريبة ÷ الودائع+ حق الملكية×100%	%1,318	%1,209	%0,883
		و	معدل العائد على رأس المال المدفوع=صافي الربح بعد الضريبة ÷ رأس المال المدفوع×100%	%1,938	%1,923	%1,354
		ز	نسبة الأرباح الموزعة على المساهمين = التوزيعات على المساهمين ÷ صافي الربح ×100%	صفر	صفر	صفر
		ح	العائد على الودائع = صافي	%4,861	%4,161	%2,182

			الربح بعد الضريبة ÷ الودائع×100%			
متوسط مؤشر الربحية				%6,973	%5,491	%5,570

ت	المؤشر	ت	المقياس	2017	2018	2019
2	السيولة	أ	نسبة السيولة النقدية = النقدية + شبه النقدية ÷ اجمالي الودائع×100%	215,026 %	189,243 %	147,158
		ب	المعدل النقدي= النقدية ÷ الودائع×100%	155,258	142,682 %	87,103 %
		ج	نسبة النقدية الى اجمالي الموجودات = النقدية ÷ الموجودات ×100%	38,184 %	40,629 %	25,191 %
		د	نسبة الاحتياطي القانوني= الأرصدة لدى البنك المركزي ÷ الودائع ×100%	%1,346	%242,0	%0,181
		ه	نسبة الودائع الجارية الى الادخارية والآجلة = اجمالي الودائع الجارية ÷ الودائع الادخارية والآجلة × 100%	81,899	84,655 %	66,468 %
متوسط مؤشر السيولة				124,996 %	91,490 %	%65,22

ت	المؤشر	ت	المقياس	2017	2018	2019
3	ملاءة رأس المال	أ	نسبة حق الملكية الى اجمالي الموجودات = حق الملكية ÷ اجمالي الموجودات × 100%	66,106 %	%64,864	%65,451
		ب	نسبة حق الملكية الى اجمالي الودائع = حق الملكية ÷ الودائع ×100%	268,787 %	227,792 %	226,312 %

		ج	نسبة حق الملكية الى القروض = حق الملكية ÷ القروض ×100%	156,022 %	239,474 %	233,987 %
		د	نسبة حق الملكية الى الاستثمارات = حق الملكية ÷ الاستثمارات ×100%	458,092	9849,38 %	6040,392 %
متوسط مؤشر ملاءة رأس المال				237,251 %	2595,377 %	1641,153 %

ت	المؤشر	ت	المقياس	2017	2018	2019
4	توظيف الأموال	أ	معدل استثمار الودائع = اجمالي الاستثمارات ÷ اجمالي الودائع ×100%	0,586 %	3,831 %	3,747 %
		ب	نسبة اجمالي القروض الى اجمالي الودائع = اجمالي القروض÷ الودائع ×100%	172,2 %74	95,12 %1	96,728 %
		ج	نسبة اجمالي الإيرادات الى الاستثمارات = اجمالي الإيرادات ÷ الاستثمارات ×100%	190,6 %44	232,6 %11	204,56 %9
		د	نسبة اجمالي الإيرادات الى اجمالي الموجودات = اجمالي الإيرادات+ اجمالي الموجودات ×100%	2,751 %	2,538 %	2,217 %
		ه	معدل توظيف الموارد = اجمالي الاستثمارات ÷ (أجمالي الودائع +حق الملكية)× 100%	0,159 %	1,611 %	1,148 %
		و	معدل على اجمالي محفظة القروض = الفوائد المحصلة من القروض ÷ اجمالي القروض × 100%	2,925	5,062 %	1,746 %
متوسط مؤشر توظيف الأموال				61,55 %6	56,79 %5	51,692 %

ت	المؤشر	ت	المقياس	2017	2018	2019
5	نسبة المديونية	أ	نسبة المديونية = اجمالي المطلوبات ÷ اجمالي الموجودات ×100%	33,893 %	35,136 %	34,549 %
		ب	نسبة المديونية الى حقوق الملكية = اجمالي المطلوبات ÷ اجمالي حقوق الملكية ×100%	51,272 %	54,168 %	52,785 %
متوسط مؤشر نسبة المديونية				42,582 %	44,652 %	43,667 %

ت	المؤشر	ت	المقياس	2017	2018	2019
6	جودة الأرباح	أ	العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية ÷ اجمالي الأصول ×100%	0,321 %	17,1045 %	% -4,811

نلاحظ من خلال الجدول (3) ان هناك تذبذباً في مقاييس مؤشر الربحية لمصرف الموصل فبالنسبة لهامش الربح على الموجودات في سنة 2017 كان (1,216)بينما ارتفع في سنة 2018 الى (1,250)أي بمعدل ارتفاع (0,03)بينما انخفض في سنة 2019 وانخفاض النسبة تعني عدم قدرة موجودات المصرف على توليد أرباح ونلاحظ ايضاً بان معدل العائد على حق الملكية قد انخفض في سنة 2018 مقارنةًفي سنة 2017 بمعدل انخفاض (0,836)بينما ارتفع في سنه 2019 بمعدل (0.301)وان معدل العائد على الموجودات قد ارتفع في سنة 2018 بمعدل ارتفاع (5,772) بينما انخفض في سنه 2019 بمعدل (6,133) وزيادة النسبة تعني ان المصرف قد استغل موجوداته في الاستثمار لتحقيق أرباح صافية اما بالنسبة لنسبة صافي الربح الى الإيرادات ففي سنة 2018 قد انخفض عن سنة 2017 بمعدل (6,999) بينما ارتفع في سنة 2019 وهذا يدل على تحقيق معدلات اكبر من الأرباح بالنسبة لإجمالي الموجودات وبالنسبة لمعدل العائد على رأس المال فنلاحظ بأن النسبة في حالة تذبذب وانخفاض وهذا دليل على انه ليس هناك أي تطور في العائد على رأس المال ونلاحظ من خلال تحليل نسبة الأرباح الموزعة على المساهمين أنها كانت صفراً طوال فترة البحث وهذا يعني أنه ليس هناك عوائد من صافي الأرباح السنوية ليحصل عليها

المساهمون وهناك انخفاض في معدل العائد على الودائع في سنة 2018 بمعدل انخفاض (0,7) وكذلك انخفض في سنة 2019 بمعدل (1,979) بسبب انخفاض صافي الربح قبل الضريبة . وان متوسط الربحية في سنة 2017 كان (6,973) وقد انخفض في سنة 2018 واصبح (5,491) أي بمعدل انخفاض (1,482) بينما ارتفع في سنة 2019 الى (5,570) وبمعدل ارتفاع (0,079) .

وبالنسبة لمقاييس مؤشر السيولة في المصرف فنلاحظ بأن هناك انخفاضاً بصورة عامة علماً بأن الانخفاض كان نتيجة للحالة الاقتصادية والسياسية التي يمر بها البلد والتخوف الكبير في الساحة المالية مما انعكس على تخفيض حجم الاستثمارات وتفضيل نسب سيولة عالية وبما ان هذا المؤشر يعتمد على بيانات قائمة المركز المالي التي تعكس الوضع المالي للمصرف لذلك يعد هذا المؤشر مهماً لمتخذي القرارات من المقرضين والمستثمرين وبالتالي مؤشراً على جودة التقارير المالية لأن متوسط السيولة لمصرف الموصل كان في سنة 2017 (124,996) بينما انخفض في سنة 2018 الى (97,490) وبمعدل انخفاض (33,506) واستمر بالانخفاض في سنة 2019 الى ان اصبح (65,22) وبمعدل انخفاض (26,27)

اما عن مؤشر ملاءة رأس المال لمصرف الموصل فقد شهد تذبذباً واضحاً في النسب فنلاحظ ان هناك انخفاضاً بسيطاً لنسبة حق الملكية الى الموجودات في سنة 2018 وبمعدل (1,242) وارتفع سنة 2019 بمعدل (0,587) إذ يشير ارتفاع النسبة الى ارتفاع مساهمة حقوق المالكين في تمويل موجودات المصرف ونلاحظ ان هناك انخفاضاً بنسبة حق الملكية الى الودائع وهذا مؤشر جيد إذ ان ارتفاعها يعني تعرض المودعين الى مخاطر واما نسبة حق الملكية الى القروض فقد ارتفع في سنة 2018 مقارنةً في سنة 2017 بمعدل ارتفاع (83,965) وانخفض في سنة 2019 بمعدل (5,487) وهذا يدل على عدم قدرة المصرف لمقابلة اخطار الاستثمار في القروض من حقوق الملكية واما عن حق الملكية الى الاستثمارات فقد ارتفعت في سنة 2018 بمعدل ارتفاع (9391,29) بينما انخفض في سنة 2019 بمعدل (3808,99) وهذا يشير الى انخفاض مجال الاستثمار ويعد مؤشراً غير جيد عن أداء المصرف وبالتالي سينعكس على جودة التقارير المالية وان متوسط ملاءة رأس المال في سنة 2017 كان (237,251) واصبح في سنة 2018 (2595,377) وبمعدل ارتفاع (2358,126) وانخفض في سنة 2019 ليصل الى (1641,575) وبمعدل انخفاض (953,803)

ونلاحظ ان مؤشر التوظيف للمصرف فقد شهد انخفاضاً وارتفاعاً فبالنسبة لمعدل استثمار الودائع فقد ارتفع في سنة 2018 بمعدل (3,263) بينما انخفض في سنة 2019 بمعدل انخفاض (0,084) اما عن نسبة اجمالي القروض الى الودائع فقد شهد انخفاضاً في سنة 2018 بمعدل (77,153) بينما ارتفع بشكل بسيط في سنة 2019 بمعدل (1,607) اما نسبة اجمالي الإيرادات الى الاستثمارات فقد ارتفعت في سنة 2018 بمعدل (41,967) وانخفض سنة 2019 بمعدل (28,042) ونسبة اجمالي الإيرادات الى الموجودات فقد انخفض في سنة 2018 مقارنةً بسنة 2017 وبمعدل (0,213) وانخفض في سنة 2019 بمعدل انخفاض (0,321) اما عن نسبة توظيف الموارد فقد شهدت ارتفاعاً وانخفاضاً فأرتفعت في سنة 2018 بمعدل ارتفاع (1,452) وهذا مؤشر جيد على سياسة المصرف في توظيف أمواله وانخفضت في سنة 2019 بمعدل انخفاض (0,463) وان نسبة اجمالي العائد على محفظة القروض فقد شهدت ارتفاعاً في سنة 2018 بمعدل (2,11) وانخفضت في سنة 2019 بمعدل (3,316) ومن خلال الاعتماد على المعلومات الواردة في القوائم المالية وملحقاتها فقد تم قياس متوسط توظيف الأموال لمصرف الموصل وكان في سنة 2017 (61,556) وانخفض في سنة 2018 ليصبح (56,795) بمعدل انخفاض (4,761) وانخفض في سنة 2019 ليصبح (51,692) بمعدل انخفاض (5,103)

اما بالنسبة لمؤشر المديونية فقد ارتفع في سنة 2018 مقارنةً في سنة 2017 فقد ارتفعت نسبة المديونية بمعدل (19,243) وانخفضت في سنة 2019 بمعدل (0.587) ونلاحظ نسبة لمديونية الى حقوق الملكية بأنها ارتفعت في سنة 2018 بمعدل (2,896) وانخفضت في سنة 2019 بمعدل (1,383) ويعد انخفاض النسبة افضل لحماية المودعين وكان متوسط المديونية في سنة 2017 كان (42,582) وارتفع في سنة 2018 ليصبح (44,652) بمعدل ارتفاع (2,07) بينما انخفض المتوسط في سنة 2017 ليصل الى (43.667) وبمعدل انخفاض (0,985)

اما بالنسبة لمعدل جودة الأرباح في المصرف فقد ارتفعت في سنة 2018 مقارنةً بسنة 2017 بمعدل ارتفاع (16,783) وانخفض في سنة 2019 بسبب التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية التي أدت الى وصول صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية للسالب وأعطى صورة واضحة عن عمل المصرف خلال

سنوات البحث والذي ينعكس بدورة على قدرة المستثمرين والدائنين في التنبؤ في الأرباح والتدفقات النقدية التشغيلية .

2- تحليل تقارير مصرف بغداد يوضح الجدول (4) نتائج تحليل التقارير المالية للمصرف وكالاتي :

جدول (4)

تحليل تقارير مصرف بغداد

ت	المؤشر	ت	المقياس	2017	2018	2019
1	الربحية	أ	نسبة هامش الربح = هامش الربح ÷ اجمالي الموجودات ×100%	1,219 %	0,519 %	%0,455
		ب	معدل العائد على حق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة ÷ حق الملكية × 100%	2,210 %	1,557 %	%2,667
		ج	معدل العائد على اجمالي الموجودات = صافي الربح بعد الضريبة ÷ الموجودات × 100%	0,561 %	0,373 %	%0,644
		د	نسبة صافي الربح الى اجمالي الإيرادات = صافي الربح بعد الضريبة ÷ الإيرادات ×100%	11,309	11,354 %	%18,210
		ه	معدل العائد على الموارد = صافي الربح بعد الضريبة ÷ الودائع +حق الملكية ×100%	0,623 %	0,396 %	%0,796
		و	معدل العائد على رأس المال المدفوع = صافي الربح بعد الضريبة ÷ رأس المال المدفوع ×100%	2,448 %	1,660 %	%2,919
		ز	نسبة الأرباح الموزعة على المساهمين = التوزيعات على المساهمين ÷ صافي الربح ×100%	285,83 %1	صفر	%2,146
		ح	العائد على الودائع = صافي الربح بعد الضريبة ÷ الودائع ×100%	0,867 %	0,531 %	% 0,911
متوسط مؤشرالربحية				38,133 %	2,048 %	%3,593

ت	المؤشر	ت	المقياس	2017	2018	2019
2	السيولة	أ	نسبة السيولة النقدية = النقدية + شبه النقدية ÷ اجمالي الودائع ×100%	76,736 %	81,781 %	%86,217
		ب	المعدل النقدي = النقدية ÷ الودائع×100%	70,992 %	78,251 %	%68,814
		ج	نسبة النقدية الى اجمالي الموجودات = النقدية ÷ الموجودات ×100%	45,947 %	54,965 %	%48,671
		ه	نسبة الاحتياطي القانوني = الأرصدة لدى البنك المركزي ÷ اجمالي الودائع ×100%	61,375 %	67,667 %	%61,429
		و	نسبة الودائع الجارية الى الادخارية والاجلة = الودائع الجارية ÷ الودائع الادخارية والاجلة ×100%	93,963	57,133 %	%58,704
متوسط مؤشر السيولة				69,802 %	67,959 %	%64,768

ت	المؤشر	ت	المقياس	2017	2018	2019
3	ملاءة رأس المال	أ	نسبة حق الملكية الى اجمالي الموجودات = حق الملكية ÷ الموجودات ×100%	25,403 %	23,95 %4	24,157 %
		ب	نسبة حق الملكية الى اجمالي الودائع =حق الملكية ÷ الودائع ×100%	39,250	34,10 %2	34,155 %
		ج	نسبة حق الملكية الى اجمالي القروض = حق الملكية ÷ القروض ×100%	190,20 %4	164,7 %02	182,91 %2
		د	نسبة حق الملكية الى الاستثمارات = حق الملكية ÷ الاستثمارات ×100%	310,36 %8	5113, %639	5290,0 %13
متوسط مؤشر ملاءة رأس المال				141,30 %6	4246, %423	770,23 %7

ت	المؤشر	ت	المقياس	2017	2018	2019
4	توظيف الاموال	أ	معدل استثمار الودائع = اجمالي الاستثمارات ÷ اجمالي الودائع ×100%	12,64 %6	0,667 %	%0,646
		ب	نسبة اجمالي القروض الى اجمالي الودائع= اجمالي القروض ÷ اجمالي	20,63 %6	20,706 %	18,673 %

			الودائع ×100%			
		ج	نسبة اجمالي الإيرادات الى الاستثمارات = اجمالي الإيرادات ÷ الاستثمارات ×100%	60,667%	701,033%	771,105%
		د	نسبة اجمالي الإيرادات الى اجمالي الموجودات = اجمالي الإيرادات ÷ اجمالي الموجودات ×100	4,965%	0,329%	%3,521
		ه	معدل توظيف الوارد = اجمالي الاستثمارات ÷ (اجمالي الودائع + حق الملكية)× 100%	9,081%	0,410%	%0,481
		و	معدل العائد على اجمالي محفظة القروض = الفوائد المحصلة من القروض ÷ اجمالي القروض ×100%	9,131%	6,929%	%7,289
متوسط مؤشر توظيف الاموال				19,521%	121,679%	133,619%

ت	المؤشر	ت	المقياس	2017	2018	2019
5	نسبة المديونية	أ	نسبة المديونية = اجمالي المطلوبات ÷ اجمالي الموجودات ×100%	74,596%	76,045%	%75,842
		ب	نسبة المديونية الى حقوق الملكية = اجمالي المطلوبات ÷ حقوق الملكية ×100%	293,639%	317,457%	%313,952
متوسط مؤشر نسبة المديونية				184,104%	196,755%	%194,897

ت	المؤشر	ت	المقياس	2017	2018	2019
6	جودة الاربا ح	أ	العائد على الأصول عن التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفق من الأنشطة التشغيلية ÷ اجمالي الأصول ×100%	%2,404	0,664%	%4,392

نلاحظ من خلال الجدول (4) لتحليل مؤشر ربحية المصرف أن هناك تذبذباً بالنسب فهناك انخفاض بنسبة هامش الربح في سنة ٢٠١٨ مقارنةً بسنة ٢٠١٧ وكذلك انخفضت النسبة في سنة ٢٠١٩ مما يعني عدم قدرة موجودات المصرف على توليد ارباح أما بالنسبة لباقي النسب في سنة ٢٠١٨ مقارنةً بسنة ٢٠١٧ فقد شهدت انخفاضاً ماعدا نسبة صافي الربح الى الإيرادات فقد ارتفع في سنة ٢٠١٨ بنسبة (٠,٠٤٥) أما عن النسبة في سنة ٢٠١٩ فقد شهدت ارتفاعاً حيث يعبر هذا المؤشر على مدى كفاءة إدارة المصرف في اتخاذ قراراتها الاستثمارية لذلك يعد هذا المؤشر هو مجال اهتمام المستثمرين والإدارة فأن المستثمرين يتطلعون إلى الفرص المربحة والإدارة تستطيع التحقق من نجاح سياستها فنلاحظ أن الارتفاع قد تم في معدلات العائد على حق الملكية والعائد على الموجودات ونسبة صافي الربح إلى الإيرادات والعائد على الموارد والأرباح الموزعه والعائد على الودائع وهذا مؤشر جيد على تحويل الودائع إلى عوائد .وكان متوسط الربحيه في سنة ٢٠١٧ (٣٨,١٣٣) وأصبح في سنة ٢٠١٨(٢,٠٤٨) بمعدل انخفاض (٣٦,٠٨٥) وارتفع في سنة ٢٠١٩ ليصبح (٣,٥٩٣) بمعدل ارتفاع (١,٥٤٥) وان الارتفاع قد حصل نتيجة الإيرادات التي تحققت في سنة ٢٠١٩ ويمثل هذا الارتفاع اثر جيداً على أداء المصرف وبالتالي جودة التقارير المالية .

اما بالنسبة لمؤشر السيولة لمصرف بغداد فنلاحظ أن هناك صعوداً ونزولاً في المقاييس فأن نسبة السيولة النقدية قد شهدت تطوراً خلال السنوات الثلاثة وكان معدل الارتفاع بين سنة ٢٠١٧ و٢٠١٨ (٥,٠٤٥) وسنة ٢٠١٩ قد ارتفعت بمعدل (٤,٤٣٦) وهذا يدل على قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته أما بالنسبة للمعدل النقدي فقد ارتفع في سنة ٢٠١٨ مقارنةً بسنة ٢٠١٧ بمعدل ارتفاع (٧,٢٥٩) وانخفض في سنة ٢٠١٩ بمعدل (٩,٤٣٧) وانخفاض النسبة تؤدي الى فقدان ثقة المودعين بالمصرف أما نسبة النقدية إلى الموجودات فقد ارتفعت في سنة ٢٠١٨ بمعدل ارتفاع (٩,٠١٨) وانخفضت في سنة ٢٠١٩ بمعدل (٦,٢٩٤) أما عن نسبة الاحتياطي القانوني فقد ارتفعت في سنة ٣٠١٨ بمعدل (٦,٢٩٢) وانخفضت في سنة ٢٠١٩ بمعدل (٦,٢٣٨) ونسبة الودائع الجارية قد انخفضت في سنة ٢٠١٨ بمعدل (٣٦,٨٣) وارتفعت في سنة ٢٠١٩ وبما أن هذا المؤشر يعتمد بالدرجة الأساس على بيانات قائمة المركز المالي والتي تعكس الوضع المالي للمصرف لذا يعد مؤشراً مهماً لمتخذي القرارات من مستثمرين ومقرضين وبالتالي مؤشراً على جودة ادائها المالي .وان متوسط السيوله لسنة٢٠١٧ كان (٦٩,٨٠٢) وقد أصبح في سنة ٢٠١٨(٦٧,٩٥٩) بمعدل انخفاض (١,٨٤٣) وانخفض في سنة ٢٠١٩ بمعدل (٣,١٩١)

أما عن مؤشر ملاءة. رأس المال لمصرف بغداد فقد شهدت انخفاضاً في النسب لسنة ٢٠١٧ فنسبة حق الملكية إلى الموجودات كانت في سنة ٢٠١٧ (٢٥,٤٠٣) وانخفض في سنة ٢٠١٨ إلى (٢٣,٩٥٤) بمعدل انخفاض (١,٤٤٩) وارتفعت في سنة ٢٠١٩ بمعدل (٠,٢٠٣) فأن ارتفاع النسبة يؤشر إلى ارتفاع حقوق المالكين في نشاطات المصرف الاستثمارية أما بالنسبة لنسبة حقوق الملكية إلى الودائع فنلاحظ انخفاض النسبة في سنة ٢٠١٨ بمعدل (٥,١٤٨) وارتفعت في سنة ٢٠١٩ بمعدل (٠,٠٥٣) وزيادة الودائع على حقوق الملكية سيعرض المصرف إلى مخاطر نجاة المودعين لذا على إدارة المصرف التوازن بين الإيداعات وحقوق المالكين ونلاحظ انخفاضاً بنسبة حق الملكية إلى القروض في سنة ٢٠١٨ مقارنةً بسنة ٢٠١٧ بمعدل انخفاض (٢٥,٥٠٢) وارتفعت في سنة ٢٠١٩ بمعدل (١٨,٢١) إن ارتفاع النسبة تمثل قدرة المصرف على مقابلة أخطاء الاستثمار في القروض من حقوق الملكية دون المساس بالودائع وهناك ارتفاع في نسبة حق الملكية إلى الاستثمارات في السنوات الثلاث وهذا الارتفاع يمثل قدرة المصرف على مواجهة مخاطر القيمة السوقية لمكونات محفظة الاوراق الماليه وهذا مؤشر جيد عن أداء المصرف وبالتالي يعكس جودة التقارير المالية .إذ أن متوسط ملاءة رأس المال في سنة ٢٠١٧ كان (١٤١,٣٠٦) واصبح في سنة ٢٠١٨ (٤٢٤٦,٤٢٣) بمعدل ارتفاع (٤١٠٥,١١٧) وفي سنة ٢٠١٩ أصبح (٧٧٠,٢٣٧) بمعدل انخفاض (٣٤٥,٥٩٥)

بينما مؤشرات التوظيف للمصرف فقد شهدت تذبذباً في المقاييس فنلاحظ نسبة معدل استثمار الودائع قد انخفض في سنة ٢٠١٨مقارنةً بسنة ٢٠١٧ بمعدل (١١,٩٧٩) واستمر الانخفاض حتى في سنة ٢٠١٩وبمعدل انخفاض (٠,٠٢١) ويمثل انخفاض النسبة على عدم كفاءة المصرف في تشغيل موارده مما يؤثر على رغبة المودعين للاستثمار في المصرف قد ارتفعت نسبة إجمالي القروض إلى الودائع في سنة ٢٠١٨ بمعدل ارتفاع (٠,٠٧) وانخفضت في سنة ٢٠١٩ بمعدل (٢,٠٣٣) أما عن نسبة الإيرادات إلى الاستثمارات فقد ارتفعت خلال الثلاث سنوات ففي سنة ٢٠١٨ قد ارتفعت بمعدل (٦٤٠,٣٦٦) وفي سنة ٢٠١٩ ارتفعت بمعدل (٧٠,٠٧٢) أما عن نسبة الإيرادات إلى الموجودات فقد شهدت انخفاضاً في سنة ٢٠١٨ بمعدل (٤,٦٣٦) وارتفع في سنة ٢٠١٩ بمعدل (٣,١٩٢) وأما نسبة توظيف الموارد فقد انخفضت في سنة ٢٠١٨بمعدل (٨,٦٧١) وارتفعت في سنة ٢٠١٩ بمعدل (٠,٠٧١) وارتفاع النسبة يعد مؤشراً جيداً

لسياسة المصرف في توظيف الأموال أما متوسط مؤشر توظيف الأموال فكان في سنة ٢٠١٧ (١٩,٥٢١) وارتفع في سنة ٢٠١٨ بمعدل (١٠٢,١٥٨) وكان هناك ارتفاع في سنة ٢٠١٩ بمعدل (١١,٩٤)

أما بالنسبة لمؤشر المديونية فنلاحظ بأن نسبة المديونية في سنة ٢٠١٨ قد ارتفعت مقارنةً بسنة ٢٠١٧ بمعدل ارتفاع (١,٤٤٩) وانخفضت في سنة ٢٠١٩ بمعدل (٠,٢٠٣) أما نسبة المديونية إلى حقوق الملكية فقد ارتفعت في سنة ٢٠١٨ بمعدل (٢٣,٨٢٨) وانخفضت في سنة ٢٠١٩بمعدل (٢٢٢,١٥٤)إذ يشير انخفاض توفير حماية للمودعين

ونلاحظ أن مؤشر جودة الارباح في المصرف شهد انخفاضاً في سنة ٢٠١٨ بالمقارنة مع سنة ٢٠١٧ بمعدل انخفاض (١,٧٤) بينما ارتفع في سنة ٢٠١٩ بمعدل (٣,٧٢٨) وهذا الارتفاع بعد مؤشراً جيداً عن عمل المصرف إذ ينعكس بدوره على قدرة الدائنين والمستثمرين بالتنبؤ بالتدفقات النقدية والأرباح.

تحليل تقارير المصرف العراقي يوضح الجدول (5) نتائج تحليل التقارير المالية للمصرف وكالآتي:

جدول (5)

تحليل تقارير المصرف العراقي

ت	المؤشر	ت	المقياس	2017	2018	2019
1	الربحية	أ	نسبة هامش الربح = هامش الربح ÷ اجمالي الموجودات ×100%	0,562 %	%1,432	%1,935
		ب	معدل العائد على حق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة ÷ حق الملكية × 100%	2,647 %	%1,919	%4,385
		ج	معدل العائد على اجمالي الموجودات = صافي الربح بعد الضريبة ÷ الموجودات × 100%	1,508 %	%0,910	%1,526
		د	نسبة صافي الربح الى اجمالي الإيرادات = صافي الربح بعد الضريبة ÷ الإيرادات ×100%	32,894 %	%28,444	%43,683
		ه	معدل العائد على الموارد = صافي الربح بعد الضريبة ÷ الودائع +حق الملكية ×100%	1,848 %	%1,186	%3,859
		و	معدل العائد على رأس المال المدفوع = صافي الربح بعد الضريبة ÷ رأس المال المدفوع ×100%	2,835 %	%2,016	%4,773
		ز	نسبة الأرباح الموزعة على المساهمين = التوزيعات على المساهمين ÷ صافي الربح ×100%	صفر	148,812 %	صفر
		ح	العائد على الودائع = صافي الربح بعد الضريبة ÷ الودائع ×100%	6,123 %	% 3,104	% 4,231
متوسط مؤشر الربحية				6,052 %	%23,477	%32,196

ت	المؤشر	ت	المقياس	2017	2018	2019
2	السيولة	أ	نسبة السيولة النقدية = النقدية + شبه النقدية ÷ اجمالي الودائع ×100%	188,638 %	149,24 %9	151,51 %8
		ب	المعدل النقدي = النقدية ÷ الودائع×100%	180,208 %	130,71 %0	126,84 %2
		ج	نسبة النقدية الى اجمالي الموجودات = النقدية ÷ الموجودات ×100%	44,406 %	42,058 %	45,727 %
		ه	نسبة الاحتياطي القانوني = الأرصدة لدى البنك المركزي ÷ اجمالي الودائع ×100%	166,121 %	113,74 %8	118,93 %1
		و	نسبة الودائع الجارية الى الادخارية والآجلة = الودائع الجارية ÷ الودائع الادخارية والآجلة ×100%	89,174 %	83,222 %	86,556 %
متوسط مؤشر السيولة				133,709 %	103,79 %7	105,91 %4

ت	المؤشر	ت	المقياس	2017	2018	2019
3	ملاءة رأس المال	أ	نسبة حق الملكية الى اجمالي الموجودات = حق الملكية ÷ الموجودات ×100%	57,000 %	52,047 %	34,793 %
		ب	نسبة حق الملكية الى اجمالي الودائع =حق الملكية ÷ الودائع ×100%	231,31 %6	161,75 %3	96,514 %
		ج	نسبة حق الملكية الى اجمالي القروض = حق الملكية ÷ القروض ×100%	192,50 %3	214,79 %8	142,83 %5
		د	نسبة حق الملكية الى الاستثمارات = حق الملكية ÷ الاستثمارات ×100%	535,54 %1	1894,8 %79	2319,1 %24
متوسط مؤشر ملاءة رأس المال				254,09 %	580,86 %9	641,56 %6

ت	المؤشر	ت	المقياس	2017	2018	2019
4	توظيف الاموال	أ	معدل استثمار الودائع = اجمالي الاستثمارات ÷ اجمالي الودائع ×100%	%0,431	8,536 %	%4,162
		ب	نسبة اجمالي القروض الى اجمالي الودائع= اجمالي القروض ÷ اجمالي الودائع ×100%	120,162 %	75,305 %	67,570 %
		ج	نسبة اجمالي الإيرادات الى الاستثمارات = اجمالي الإيرادات ÷ الاستثمارات ×100%	%43,097	127,85 %4	232,784 %
		د	نسبة اجمالي الإيرادات الى اجمالي الموجودات = اجمالي الإيرادات ÷ اجمالي الموجودات ×100%	%4,587	3,512 %	%3,492
		ه	معدل توظيف الوارد = اجمالي الاستثمارات ÷ (اجمالي الودائع + حق الملكية)× 100%	%0,431	3,261 %	%3,710
		و	معدل العائد على اجمالي محفظة القروض = الفوائد المحصلة من القروض ÷ اجمالي القروض ×100%	%1,899	0,715 %	%2,229
متوسط مؤشر توظيف الاموال				%28,434	36,530 %	52,324 %

ت	المؤشر	ت	المقياس	2017	2018	2019
5	نسبة المديونية	أ	نسبة المديونية = اجمالي المطلوبات ÷ اجمالي الموجودات ×100%	%42,999	47,953 %	%65,206
		ب	نسبة المديونية الى حقوق الملكية = اجمالي المطلوبات ÷ حقوق الملكية ×100%	%75,438	92,135 %	%187,410
متوسط مؤشر نسبة المديونية				118,437 %	70,044 %	%126,308

ت	المؤشر	ت	المقياس	2017	2018	2019
6	جودة الارباح	أ	العائد على الأصول عن التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفق من الأنشطة التشغيلية ÷ اجمالي الأصول ×100%	4,381 %	83,371 %	21,610 %

من خلال الجدول (5) لتحليل المصرف العراقي نلاحظ بأن هناك انخفاضاً وارتفاعاً في نسب مؤشر الربحية فنسبة هامش الربح قد ارتفعت في سنة ٢٠١٨ عن سنة ٢٠١٧ بمعدل (٠,٨٧) وارتفع في سنة ٢٠١٩بمعدل (٠,٥٠٣) وهذا مؤشر جيد على قدرة موجودات المصرف على توليد ارباح ومعدل العائد على حق الملكية نلاحظ أنه انخفض في سنة ٢٠١٨ مقارنةً بسنة ٢٠١٧ وبمعدل انخفاض (٠,٧٢٨) وارتفع في سنة ٢٠١٩ بمعدل(٢,٤٦٦) ومعدل العائد على الموجودات قد انخفض في سنة ٢٠١٨بمعدل(٠,٥٩٨) وارتفع في سنة ٢٠١٩مقارنةً بسنة ٢٠١٨ بمعدل ارتفاع (٠,٦١٦) وارتفاع النسبة دليل على كفاءة إدارة المصرف في استغلال موجوداته وتوليد ارباح واما عن نسبة صافي الربح إلى الإيرادات فنلاحظ انخفاض النسبة في سنة ٢٠١٨ مقارنتاً بسنة ٢٠١٧ وارتفعت في سنة ٢٠١٩ بمعدل (١٥,٢٣٩) أما معدل العائد على الموارد فقد حصل انخفاض في المعدل في سنة ٢٠١٨ بمعدل (٠,٢٩٨) وارتفع في سنة ٢٠١٩بمعدل (٢,٦٧٣) وبالنسبة لمعدل العائد على رأس المال فقد انخفض في سنة ٢٠١٨ بمعدل (٠,٨١٩) وارتفع في سنة ٢٠١٩ بمعدل (٢,٧٥٧) أما معدل العائد على الودائع فقد شهد ارتفاعاً في سنة ٢٠١٩ بمعدل (١,١٢٧) وهذا دليل على أن المصرف استطاع توليد ارباح من الودائع التي حصل عليها .ولقد كان متوسط مؤشر الربحية في سنة ٢٠١٧ (٦,٠٥٢) وأصبح في سنة ٢٠١٨(٢٣,٤٧٧) بمعدل ارتفاع (١٧,٤٢٥) وارتفع في سنة ٢٠١٩ بمعدل (٨,٧١٩)

أما مؤشر السيولة فهناك تذبذب في المقاييس بين الارتفاع والانخفاض لأن نسبة السيولة النقدية شهدت انخفاضاً في سنة ٢٠١٨مقارنةً بسنة ٢٠١٧ بمعدل انخفاض (٣٩,٣٨٩) وارتفع في سنة ٢٠١٩ بمعدل (٢,٢٦٩) وارتفاع النسبة دليل على قدرة المصرف للوفاء بألتزاماتة أما عن نسبة المعدل النقدي فنلاحظ أن هناك انخفاضاً خلال الثلاث سنوات وانخفاض النسبة سيؤدي الى فقدان ثقة المودعين بالمصرف على عدم

قدرتة للوفاء بألتزاماتة أما بالنسبة لنسبة النقدية إلى الموجودات فنلاحظ انخفاض النسبة في سنة ٢٠١٨ بمعدل (٢,٥٤٩) ولقد ارتفعت النسبة في سنة ٢٠١٩بمعدل (١٢,٦٦٩) أما عن نسبة الاحتياطي القانوني فقد انخفض في سنة ٢٠١٨ بمعدل (٥٢,٣٧٣) وارتفع في سنة ٢٠١٩ بمعدل (٥,١٨٣) ونلاحظ انخفاض نسبة الودائع الجارية إلى الادخارية والآجلة في سنة ٢٠١٨ بمعدل (٥,٩٥) وارتفع في سنة ٢٠١٩بمعدل (٣,٣٣٤) ويعد مؤشر السيولة من المؤشرات المهمه لدى المقرضين والمستثمرين وبالتالي مؤشر على جودة الأداء المالي للمصرف فقد بلغ متوسط مؤشر السيولة في سنة ٢٠١٧(١٣٣,٧٠٩) وأصبح في سنة ٢٠١٨ (١٠٣,٧٩٧) بمعدل انخفاض (٢٩,٩١٢) بينما ارتفع في سنة ٢٠١٩ بمعدل ارتفاع (٢,١١٧)

ونلاحظ مؤشر ملاءة رأس المال قد شهد تذبذباً في النسب خلال السنوات الثلاث فنلاحظ نسبة حق الملكية إلى الموجودات قد انخفضت في سنة ٢٠١٨ مقارنةً بسنة ٢٠١٧ بمعدل انخفاض (٤,٩٥٣) واستمر بالانخفاض في سنة ٢٠١٩ بمعدل انخفاض (١٧,٢٥٤) وهذا دليل على انخفاض نسبة مساهمة حقوق الملكية في تمويل نشاطات المصرف الاستثمارية أما نسبة حقوق الملكية إلى الودائع فقد انخفضت خلال السنوات الثلاث ففي سنة ٢٠١٨ قد انخفض بمعدل (٦٩,٥٦٣) واستمر بالانخفاض في سنة ٢٠١٩ بمعدل (٦٥,٢٣٩) وهذا دليل على وجود مخاطر تجاة المودعين فعلى إدارة المصرف أن توازن بين الإيداعات إلى حقوق الملكية أما عن نسبة حق الملكية إلى القروض فهناك انخفاض في سنة ٢٠١٨ بمعدل (٢٢,٢٩٥) وانخفض في سنة ٢٠١٩ بمعدل (٧١,٩٦٣) ويدل انخفاض النسبة على عدم قدرة المصرف لمقابلة أخطار الاستثمار في القروض من حقوق الملكية أما عن نسبة حق الملكية إلى الاستثمارات فقد شهدت ارتفاعاً خلال السنوات الثلاث وهذا مؤشر جيد على قدرة المصرف لمواجهة مخاطر القيمة السوقية لمكونات محفظة الاوراق المالية وسينعكس على جودة الأداء المالي للمصرف .وبلغ متوسط ملاءة رأس المال للمصرف في سنة ٢٠١٧(٢٥٤,٠٩٥) وفي سنة ٢٠١٨ (٥٨٠,٨٦٩) بمعدل ارتفاع (٣٣٥,٧٧٥) وفي سنة ٢٠١٩ ارتفع بمعدل ٦٠,٦٩٧)

ونلاحظ أن هناك تبايناً في مؤشر توظيف الأموال فبالنسبة لمعدل استثمار الودائع فقد ارتفعت في سنة ٢٠١٨ مقارنةً بسنة ٢٠١٧ بمعدل ارتفاع (٨,١٠٥) وانخفض في سنة ٢٠١٩ بمعدل (٤,٣٧٤) وبالنسبة لنسبة إجمالي القروض إلى الودائع فقد انخفضت في سنة ٢٠١٨ بمعدل (٤٤,٨٥٧) وانخفضت في سنة

٢٠١٩ بمعدل (٧,٧٣٥) بينما نسبة الإيرادات إلى الاستثمار فقد ارتفعت خلال السنوات الثلاث ونلاحظ انخفاض نسبة الإيرادات إلى الموجودات في سنة ٢٠١٨ بمعدل (١,٠٧٥) وانخفض في سنة ٢٠١٩بمعدل ٠,٠٢) وكان متوسط توظيف الأموال في سنة ٢٠١٧ (٢٨,٤٣٤) وأصبح في سنة ٢٠١٨ (٣٦,٠٥٣) بمعدل ارتفاع (٨,٠٩٦) وارتفع في سنة ٢٠١٩ بمعدل (١٥,٧٩٤)

بينما نلاحظ ارتفاع مؤشر المديونية فنسبة المديونية ارتفعت في سنة 2018 مقارنةً بسنة 2017 وهذه الزيادة تدل على عدم قدرة المصرف للوفاء بألتزاماتة مما يعرضه للافلاس أو التصفيه وارتفاع نسبة المديونية إلى حقوق الملكية هذه الزياده ستؤدي إلى زيادة مخاطر المودعين والمستثمرين إذ كان متوسط مؤشر المديونية في سنة ٢٠١٧(٥٩,٢١٨) واصبح في سنة ٢٠١٨(٧٠,٠٤٤)بمعدل ارتفاع (١٠,٨٢٦) وارتفع في سنة ٢٠١٩ بمعدل (٥٦,٢٦٤)

أما عن مؤشر جودة الارباح فنلاحظ أن هناك انخفاضاً في قياس العائد على الأصول من التدفقات النقدية التشغيلية بسبب التغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية التي أدت إلى وصول صافي التدفق التشغيلي للسالب وهذا ينعكس بدوره على قدرة الدائنين والمستثمرين بالتنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية والأرباح وبالتالي قياس الأداء المالي للمصرف

4. تحليل تقارير مصرف الخليج يوضح الجدول (6) نتائج تحليل التقارير المالية للمصرف وكالآتي :

جدول (6)

تحليل تقارير مصرف الخليج

ت	المؤشر	ت	المقياس	2017	2018	2019
1	الربحية	أ	نسبة هامش الربح = هامش الربح ÷ اجمالي الموجودات ×100%	%1,175	1,210 %	0,815 %
		ب	معدل العائد على حق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة ÷ حق الملكية × 100%	%1,318	0,188 %	1,282 %
		ج	معدل العائد على اجمالي الموجودات = صافي الربح بعد الضريبة ÷ الموجودات × 100%	%0,701	0,102 %	0,716 %
		د	نسبة صافي الربح الى اجمالي الإيرادات = صافي الربح بعد الضريبة ÷ الإيرادات ×100%	16,300 %	3,561 %	36,003 %
		هـ	معدل العائد على الموارد = صافي الربح بعد الضريبة ÷ الودائع +حق الملكية ×100%	%0,721	%0,108	%0,773
		و	معدل العائد على رأس المال المدفوع = صافي الربح بعد الضريبة ÷ رأس المال المدفوع ×100%	%1,410	0,197 %	1,310 %
		ز	نسبة الأرباح الموزعة على المساهمين = التوزيعات على المساهمين ÷ صافي الربح ×100%	صفر	1017,7 %17	صفر
		ح	العائد على الودائع = صافي الربح بعد الضريبة ÷ الودائع ×100%	%1,591	0,254 %	1,950 %
متوسط مؤشر الربحية				%2,902	127,91 %7	5,356 %

ت	المؤشر	ت	المقياس	2017	2018	2019
2	السيولة	أ	نسبة السيولة النقدية = النقدية + شبه النقدية ÷ اجمالي الودائع ×100%	92,767 %	102,545 %	131,123 %
		ب	المعدل النقدي = النقدية ÷ الودائع×100%	75,917 %	83,392 %	111,296 %
		ج	نسبة النقدية الى اجمالي الموجودات = النقدية ÷ الموجودات ×100%	33,447 %	33,588 %	%40,854
		د	نسبة الاحتياطي القانوني = الأرصدة لدى البنك المركزي ÷ اجمالي الودائع ×100%	54,776 %	64,128 %	%88,042
		ه	نسبة الودائع الجارية الى الادخارية والآجلة = الودائع الجارية ÷ الودائع الادخارية والآجلة ×100%	28,139 %	31,014 %	%31,568
متوسط مؤشر السيولة				57,009 %	44,933 %	%80,576

ت	المؤشر	ت	المقياس	2017	2018	2019
3	ملاءة رأس المال	أ	نسبة حق الملكية الى اجمالي الموجودات = حق الملكية ÷ الموجودات ×100%	53,187 %	54,375 %	55,852 %
		ب	نسبة حق الملكية الى اجمالي الودائع =حق الملكية ÷ الودائع ×100%	120,72 %3	135,00 %4	152,153 %
		ج	نسبة حق الملكية الى اجمالي القروض = حق الملكية ÷ القروض ×100%	157,08 %6	183,33 %	212,08 %
		د	نسبة حق الملكية الى الاستثمارات = حق الملكية ÷ الاستثمارات ×100%	63,217 %	55,534 %	127,524 %
متوسط مؤشر ملاءة رأس المال				98,553 %	107,06 %0	136,902 %

ت	المؤشر	ت	المقياس	2017	2018	2019
4	توظيف الاموال	أ	معدل استثمار الودائع = اجمالي الاستثمارات ÷ اجمالي الودائع ×100%	18,886 %	24,310 %	20,037 %
		ب	نسبة اجمالي القروض الى اجمالي الودائع= اجمالي القروض ÷ اجمالي الودائع ×100%	76,851 %	73,622 %	71,740 %
		ج	نسبة اجمالي الإيرادات الى الاستثمارات = اجمالي الإيرادات ÷ الاستثمارات ×100%	51,693 %	29,346 %	18,070 %
		د	نسبة اجمالي الإيرادات الى اجمالي الموجودات = اجمالي الإيرادات ÷ اجمالي الموجودات ×100%	4,301 %	2,873 %	1,988 %
		ه	معدل توظيف الوارد = اجمالي الاستثمارات ÷ (اجمالي الودائع + حق الملكية)× 100%	8,556 %	10,345 %	9,934 %
		و	معدل العائد على اجمالي محفظة القروض = الفوائد المحصلة من القروض ÷ اجمالي القروض ×100%	6,325 %	7,077 %	5,691 %
متوسط مؤشر توظيف الاموال				27,768 %	24,595 %	21,243 %

ت	المؤشر	ت	المقياس	2017	2018	2019
5	نسبة المديونية	أ	نسبة المديونية = اجمالي المطلوبات ÷ اجمالي الموجودات ×100%	46,812 %	45,624 %	44,147 %
		ب	نسبة المديونية الى حقوق الملكية = اجمالي المطلوبات ÷ حقوق الملكية ×100%	88,013 %	83,906 %	79,044 %
متوسط مؤشر نسبة المديونية				76,412 %	64,765 %	61,595 %

ت	المؤشر	ت	المقياس	2017	2018	2019
6	جودة الارباح	أ	العائد على الأصول عن التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفق من الأنشطة التشغيلية ÷ اجمالي الأصول ×100%	%2,207	0,312 %	1,144 %

نلاحظ من خلال الجدول (6)لتحليل مصرف الخليج أن هناك تذبذباً قد حصل في مؤشر الربحية فنسبة هامش الربح في سنة ٢٠١٨ قد ارتفعت بمعدل (٠,٠٣٥) وانخفضت في سنة ٢٠١٩ مقارنةً بسنة ٢٠١٨ بمعدل (٠,٣٩٥) وان انخفاض النسبة يدل على عدم قدرة موجودات المصرف على توليد ارباح .أما نسبة العائد على حق الملكية قد انخفضت في سنة ٢٠١٨ بمعدل (١,١٣) وفي سنة ٢٠١٩ ارتفعت بمعدل (٠,٠٩٤) أما معدل العائد على الموجودات فقد انخفض في سنة ٢٠١٨ بمعدل (٠,٥٩٩) وفي سنة ٢٠١٩ قد ارتفع بمعدل (٠,٧٠٤) وارتفاع المعدل دليل على كفاءة المصرف في استغلال الموجودات وتوليد الأرباح أما نسبة صافي الربح إلى الإيرادات فنلاحظ أن النسبة قد انخفضت في سنة ٢٠١٨ بمعدل (١٢,٧٣٩) وقد ارتفع في سنة ٢٠١٩مقارنةً بسنة ٢٠١٨ بمعدل (٣٢,٤٤٢) وان معدل العائد على الموارد قد انخفض في سنة ٢٠١٨مقارنةً بسنة ٢٠١٧ بمعدل انخفاض (٠,٦١٣) وارتفع في سنة ٢٠١٩ بمعدل (٠,٦٦٥) أما معدل العائد على رأس المال فقد ارتفع خلال الثلاث سنوات وهذه الزيادة في النسبة تعني أن هناك كفاءة لدى إدارة المصرف في استخدام رأس المال لتوليد الأرباح أما بالنسبة للعائد على الودائع فقد انخفض في سنة ٢٠١٨ مقارنةً بسنة ٢٠١٧ بمعدل انخفاض (١,٣٣٧) وارتفع في سنة ٢٠١٩بمعدل (١,٦٩٦) حيث زيادة هذا المعدل دليل على كفاءة المصرف على توليد الأرباح من الودائع التي استطاع الحصول عليها في تحويل الودائع إلى عوائد صافية وكان متوسط الربحية في سنة ٢٠١٧(٢,٩٠٢) وأصبح في سنة ٢٠١٨(١٢٧,٩١٧) بمعدل ارتفاع (١٢٥,٠١٥) وانخفض في سنة ٢٠١٩بمعدل (١٢٢,٥٦١)

أما عن مؤشر السيولة فنلاحظ أنه قد ارتفعت النسبة في سنة ٢٠١٨ مقارنةً بسنة ٢٠١٧ وكذلك هناك ارتفاع قد حصل في سنة ٢٠١٩ ويعد هذا المؤشر المؤشر مهماً بالنسبة لمتخذي القرارات من مستخدمين ومقرضين إذ يتطلعون إلى الفرص المربحة في المصرف وان متوسط مؤشر السيولة لمصرف الخليج في سنة

٢٠١٧ كان (٥٧,٠٠٩) وأصبح في سنة ٢٠١٨(٤٤,٩٣٧) بمعدل انخفاض (١٢,٠٧٢) وفي سنة ٢٠١٩اصبح (٨٠,٥٧٦) بمعدل ارتفاع (٣٥,٦٤٨)

أما عن مؤشر ملاءة رأس المال لمصرف الخليج فقد شهد ارتفاعاً بكل النسب ماعدا نسبة حق الملكية إلى الاستثمارات في سنة ٢٠١٨ انخفضت بمعدل (٧,٧٣٦) وارتفع في سنة ٢٠١٩ بمعدل (٧١,٩٩) وزيادة النسبة تعني توجه المصرف نحو الاستثمار بشكل واسع وهذا مؤشر جيد عن أداء المصرف ونلاحظ ارتفاعاً قد حصل في نسبة حق الملكية إلى الموجودات في سنة ٢٠١٨بمعدل (١,١٨٨) وقد ارتفع في سنة ٢٠١٩مقارنتاً بسنة ٢٠١٨ بمعدل (١,٤٧٧) وأن نسبة حق الملكية إلى الودائع قد ارتفعت في سنة ٢٠١٨بمعدل (١٤,٢٨١)

وارتفعت في سنة ٢٠١٩ بمعدل (١٧,١٤٩) وزيادة النسبة دليل على كفاءة المصرف على توليد ارباح من الودائع التي حصل عليها بتحويلها إلى عوائد وكان متوسط مؤشر ملاءة رأس المال في سنة ٢٠١٧(٩٨,٥٥٣) واصبح في سنة ٢٠١٨(١٠٧,٠٦٠) بمعدل ارتفاع (٨,٥٠٧) وفي سنة ٢٠١٩اصبح (١٣٦,٩٠٢) بمعدل ارتفاع (٢٩,٨٤٢)

أما عن مؤشر توظيف الموارد فنلاحظ أن هناك تذبذباً في النسب فنسبة معدل استثمار الودائع قد ارتفع في سنة ٢٠١٨ مقارنةً بسنة ٢٠١٧بمعدل ارتفاع (٥,٤٢٤) وزيادة النسبة تعني أن هناك كفاءة لدى إدارة المصرف في توظيف الأموال المتحصلة وتشغيل موارده المالية ممايساعد على جذب أكبر عدد من المودعين للاستثمار أما نسبة إجمالي القروض إلى الودائع فقد. انخفضت في سنة ٢٠١٨بمدل (٣,٢٢٩٠) وفي سنة ٢٠١٩ فقد انخفضت النسبة بمعدل (١,٨٨٢) أما نسبة الإيرادات إلى الاستثمارات فقد انخفضت النسبة في سنة ٢٠١٨ مقارنةً بسنة ٢٠١٧ بمعدل انخفاض (٢٢,٣٤٧) وكذلك انخفض في سنة ٢٠١٩ بمعدل (١١,٢٧٦) أما عن نسبة الإيرادات إلى الموجودات فقد حصل انخفاض خلال الثلاث سنوات ففي سنة ٢٠١٨انخفضت النسبة بمعدل (١,٤٢٨) وسنة ٢٠١٩ حدث فيها انخفاض بمعدل (٠,٨٨٥) أما معدل توظيف الموارد فقد حصل ارتفاع في سنة ٢٠١٨ مقارنةً بسنة ٢٠١٧ بمعدل ارتفاع (١,٧٨٩) ويعد مؤشر جيد لسياسة المصرف في التوظيف وكان متوسط مؤشر التوظيف في سنة ٢٠١٧(٢٧,٧٦٨) وأصبح في

سنة ٢٠١٨(٢٤,٥٩٥) بمعدل انخفاض (٣,١٧٣) وفي سنة ٢٠١٩ كان (٢١,٢٤٣) اي انخفض بمعدل (٣,٣٥٢)

أما عن مؤشر المديونية لمصرف الخليج فنسبة المديونية في سنة ٢٠١٨ انخفضت بمعدل (١,١٨٨) وفي سنة ٢٠١٩ قد انخفضت بمعدل (١,٤٧٧) اما نسبة المديونية إلى حق الملكية فقد انخفضت في سنة ٢٠١٨ مقارنةً بسنة ٢٠١٧ بمعدل انخفاض (٤,١٠٧) وانخفضت في سنة ٢٠١٩ بمعدل (٤,٨٦٢) حيث يمثل انخفاض النسبة توفير حماية لأموال المودعين

وبالنسبة عن مؤشر جودة الارباح فنلاحظ أنه في انخفاض خلال الثلاث سنوات في قياس التدفق النقدي التشغيلي بسبب التغيرات في المطلوبات والموجودات التشغيلية

5. تحليل تقارير المصرف الوطني يوضح الجدول (7) نتائج تحليل التقارير المالية للمصرف وكالآتي

جدول (7)

تحليل تقارير المصرف الوطني

ت	المؤشر	ت	المقياس	2017	2018	2019
1	الربحية	أ	نسبة هامش الربح = هامش الربح ÷ اجمالي الموجودات ×100%	%1,316	%0,859	%0,421
		ب	معدل العائد على حق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة ÷ حق الملكية × 100%	%8,824	%2,828	%0,810
		ج	معدل العائد على اجمالي الموجودات = صافي الربح بعد الضريبة ÷ الموجودات × 100%	%3,258	%1,300	%4,802
		د	نسبة صافي الربح الى اجمالي الإيرادات = صافي الربح بعد الضريبة ÷ الإيرادات ×100%	63,691 %	45,388 %	27,808 %
		ه	معدل العائد على الموارد = صافي الربح بعد الضريبة ÷ الودائع +حق الملكية ×100%	%4,636	%1,803	%0,673
		و	معدل العائد على رأس المال المدفوع = صافي الربح بعد	10,137 %	%3,119	%0,910

			الضريبة ÷ رأس المال المدفوع ×100%			
		ز	نسبة الأرباح الموزعة على المساهمين = التوزيعات على المساهمين ÷ صافي الربح ×100%	83,849 %	128,244 %	صفر
		ح	العائد على الودائع = صافي الربح بعد الضريبة ÷ الودائع ×100%	%9,772	%4,994	% 2,610
متوسط مؤشر الربحية				23,185 %	23,566 %	%4,754

ت	المؤشر	ت	المقياس	2017	2018	2019
2	السيولة	أ	نسبة السيولة النقدية = النقدية + شبه النقدية ÷ اجمالي الودائع ×100%	88,177 %	86,283 %	128,346 %
		ب	المعدل النقدي = النقدية ÷ الودائع×100%	68,104 %	58,283 %	%53,982
		ج	نسبة النقدية الى اجمالي الموجودات = النقدية ÷ الموجودات ×100%	22,706 %	15,178 %	%9,613
		د	نسبة الاحتياطي القانوني = الأرصدة لدى البنك المركزي ÷ اجمالي الودائع ×100%	46,085 %	45,773 %	%50,293
		ه	نسبة الودائع الجارية الى الادخارية والآجلة = الودائع الجارية ÷ الودائع الادخارية والآجلة ×100%	86,552 %	81,225 %	%71,282
متوسط مؤشر السيولة				62,324 %	57,348 %	%62,703

ت	المؤشر	ت	المقياس	2017	2018	2019
3	ملاءة رأس المال	أ	نسبة حق الملكية الى اجمالي الموجودات = حق الملكية ÷ الموجودات ×100%	36,923 %	45,989 %	53,572 %

		ب	نسبة حق الملكية الى اجمالي الودائع =حق الملكية ÷ الودائع ×100%	110,74 %3	176,59 %4	300,846 %
		ج	نسبة حق الملكية الى اجمالي القروض = حق الملكية ÷ القروض ×100%	54,684 %	62,431 %	75,122 %
		د	نسبة حق الملكية الى الاستثمارات = حق الملكية ÷ الاستثمارات ×100%	271,41 %4	443,76 %	262,57 %
متوسط مؤشر ملاءة رأس المال				118,44 %1	182,19 %3	173,027 %

ت	المؤشر	ت	المقياس	2017	2018	2019
4	توظيف الاموال	أ	معدل استثمار الودائع = اجمالي الاستثمارات ÷ اجمالي الودائع ×100%	0,040 %	0,039 %	0,114 %
		ب	نسبة اجمالي القروض الى اجمالي الودائع= اجمالي القروض ÷ اجمالي الودائع ×100%	202,51 %2	282,86 %	400,47 %
		ج	نسبة اجمالي الإيرادات الى الاستثمارات = اجمالي الإيرادات ÷ الاستثمارات ×100%	376,02 %9	276,40 %	811,26 %
		د	نسبة اجمالي الإيرادات الى اجمالي الموجودات = اجمالي الإيرادات ÷ اجمالي الموجودات ×100%	5,115 %	2,860 %	1,654 %
		ه	معدل توظيف الوارد = اجمالي الاستثمارات ÷ (اجمالي الودائع + حق الملكية)× 100%	0,019 %	0,014 %	0,028 %
		و	معدل العائد على اجمالي محفظة القروض = الفوائد المحصلة من القروض ÷ اجمالي القروض ×100%	1,950 %	1,487 %	0,799 %
متوسط مؤشر توظيف الاموال				97,610 %	93,943 %	202,38 %7

ت	المؤشر	ت	المقياس	2017	2018	2019
5	نسبة المديونية	أ	نسبة المديونية = اجمالي المطلوبات ÷ اجمالي الموجودات ×100%	63,076 %	54.010 %	46,428 %
		ب	نسبة المديونية الى حقوق الملكية = اجمالي المطلوبات ÷ حقوق الملكية ×100%	170,832 %	117,43 %0	86,666 %
متوسط مؤشر نسبة المديونية				116,954 %	85,72 %	66,547 %

ت	المؤشر	ت	المقياس	2017	2018	2019
6	جودة الارباح	أ	العائد على الأصول عن التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفق من الأنشطة التشغيلية ÷ اجمالي الأصول ×100%	2,830 %	1,294 %	-6,370 %

نلاحظ من خلال الجدول (7) إن هناك انخفاضاً بمقاييس مؤشر الربحية لمصرف الوطني اذا أن نسبة هامش الربح في سنة ٢٠١٨ انخفضت بمعدل (٠,٤٦٢) واستمر الانخفاض في سنة ٢٠١٩ مقارنةً بسنة ٢٠١٨ بمعدل انخفاض (٠,٠٤٣) وهذا دليل على عدم قدرة موجودات المصرف على توليد ارباح ونلاحظ انخفاض بمعدل العائد على حق الملكية في سنة ٢٠١٨ بمعدل (٥,٩٩٦) وفي سنة ٢٠١٩ انخفض بمعدل (٢,٠١٨) وهذا دليل على اعتماد المصرف على أموال حملة الأسهم بدلاً من أموال المودعين ونلاحظ انخفاضاً بمعدل العائد على الموجودات في سنة ٢٠١٨ بمعدل (١,٩٥٨) ولكن ارتفع المعدل في سنة ٢٠١٩ بنسبة (٣,٥٠٢) حيث يمثل هذا الارتفاع كفاءة المصرف في استغلال موجوداته لتوليد الأرباح أما بالنسبة لنسبة العائد على الموارد فقد انخفضت في سنة ٢٠١٨ مقارنةً بسنة ٢٠١٧ بمعدل (٢,٥٠٦) وانخفض في سنة ٢٠١٩ بمعدل (١,١٣) وهذا دليل على عدم فاعلية المصرف خلال الثلاث سنوات على توليد عوائد من خلال الودائع أما بالنسبة للأرباح الموزعة فقد ارتفعت في سنة ٢٠١٨ بمعدل (٤٤,٧٥٥)

وهذا الارتفاع يدل على أن هناك عوائد في صافي الربح السنوي بينما انخفض في سنة ٢٠١٩بمعدل (٥٢) أما نسبة العائد على الودائع فقد انخفض خلال السنوات الثلاث وهذا دليل على عدم قدرة المصرف في توليد الأرباح من الودائع التي استطاع الحصول عليها وتحويلها إلى عوائد صافيه وكان متوسط الربحية للمصرف الوطني في سنة ٢٠١٧ (٢٣,١٨٥) وأصبح في سنة ٢٠١٨(٢٣,٥٦٦) بمعدل ارتفاع (٠,٣٨١) وانخفض في سنة ٢٠١٩بمعدل (١٨,٨١٢)

أما عن مؤشر السيولة فنلاحظ بأن هناك تذبذباً يتراوح صعوداً ونزولاً في المقاييس لأن نسبة السيولة النقدية قد انخفضت في سنة ٢٠١٨ بمعدل (١,٨٩٤) وارتفعت في سنة ٢٠١٩ بمعدل (٤٢,٠٣٦) أما المعدل النقدي فقد انخفض في سنة ٢٠١٨ بمعدل (٩,٨٢١) وانخفض في سنة ٢٠١٩ بمعدل (٤,٣٠١) ويؤدي انخفاض المعدل الى فقدان ثقة المودعين بالمصرف فيجب على المصارف أن تكون مستعدة لمقابلة الحركة في المسحوبات المفاجئة والعادية واستمرارها في تقديم التسهيلات الائتمانية وحصل انخفاض في معدل العائد على الموجودات في سنة ٢٠١٨ مقارنةً بسنة ٢٠١٧ بمعدل (٧,٥١٨) وانخفض في سنة ٢٠١٩بمعدل (٥,٥٢٥) وان هذا الانخفاض يدل على عدم قدرة المصرف خلال الثلاث سنوات في توليد الأرباح من خلال موجوداته ونلاحظ انخفاضاً في نسبة الودائع الجارية إلى الادخارية ففي سنة ٢٠١٨ انخفضت النسبة بمعدل (٥,٣٢٧) وانخفضت في سنة ٢٠١٩بمعدل (٩,٩٤٣) وكان متوسط السيولة في سنة ٢٠١٧(٦٢,٣٢٤) وأصبح في سنة ٢٠١٨ (٥٧,٣٤٨) بمعدل انخفاض (٤,٩٧٦) وأصبح في سنة ٢٠١٩ (٦٢,٧٠٣) بمعدل ارتفاع (٥,٣٥٥)

ونلاحظ مؤشر ملاءة رأس المال للمصرف أنه قد حدث تطور في بعض النسب ماعدا نسبة حق الملكية إلى الاستثمارات في سنة ٢٠١٨ فقد انخفضت بمعدل (١٨١,١٩) وهذا دليل على عدم قدرة المصرف واجهة انخفاض القيمة السوقية لمكونات محفظة الاوراق الماليه أما نسبة حق الملكية إلى الموجودات فقد شهدت تطوراً خلال الثلاث سنوات وهذا دليل على مساهمة حقوق الملكية في تمويل نشاطات المصرف الاستثمارية أما عن نسبة حق الملكية إلى الودائع فقد ارتفعت في سنة ٢٠١٨ بمعدل (٦٥,٨٥١) وارتفعت في سنة ٢٠١٩ بمعدل (١٢٤,٢٥٢) وكذلك ارتفعت نسبة حق الملكية إلى القروض في سنة ٢٠١٨ بمعدل (٧,٧٤٧) وارتفعت في سنة ٢٠١٩ بمعدل (١٢,٦٩١) وكان متوسط مؤشر ملاءة رأس المال في سنة

٢٠١٧ (١١٨,٤٤١) وأصبح في سنة ٢٠١٨(١٨٢,١٩٣) بمعدل ارتفاع ٦٣,٧٥٢) وأصبح في سنة ٢٠١٩ (١٧٣,٠٢٧) بمعدل ارتفاع (٩,١٦٦)

بينما مؤشر توظيف الأموال فقد شهد تذبذباً في المقاييس فنلاحظ بأن معدل استثمار الودائع قد انخفض في سنة ٢٠١٨بمعدل (٠,٠٠١) وارتفع في سنة ٢٠١٩(٠,٠٧٥) وارتفاع النسبة دليل على كفاءة المصرف في تشغيل موارده المالية ممايسهم في جذب واستقطاب اكبر عدد من المودعين للاستثمار وأن نسبة إجمالي القروض إلى الودائع فقد ارتفع في سنة ٢٠١٨ بمعدل (٧٧,٣٥) وارتفعت في سنة ٢٠١٩ بمعدل (١١٧,٦١) وقد انخفضت نسبة إجمالي الإيرادات إلى الاستثمارات في سنة ٢٠١٨ (٩٩,٦٢٩) وارتفعت في سنة ٢٠١٩بمعدل (٥٣٤,٨٦) وهذا دليل على قدرة المصرف في توظيف الأموال ونلاحظ أن هناك انخفاضاً في معدل توظيف الموارد في سنة ٢٠١٨ بمعدل ٠,٠٠٥) وارتفعت في سنة ٢٠١٩بمعدل (٠,٠١٤) وارتفاع النسبة دليل على كفاءة إدارة المصرف في توظيف أمواله وان متوسط توظيف الأموال في سنة ٢٠١٧(٩٧,٦١٠) وأصبح في سنة ٢٠١٨(٩٣,٩٤٣) بمعدل انخفاض (٣,٦٦٧) بينما ارتفع في سنة ٢٠١٩بمعدل (١٠٨,٤٤٤)

أما عن مؤشر نسبة المديونية فنلاحظ انخفاضه خلال السنوات الثلاث فأن نسبة المديونية انخفض بمعدل (٩,٠٦٦) وانخفض في سنة ٢٠١٩ بمعدل (٧,٥٨٢) وهذا الانخفاض جيد وسيعطي نظرة إيجابية للمصرف من قِبل المودعين فيعني أن المصرف يعتمد في نشاطاته على التمويل الذاتي أكثر من اعتماده على الديون والودائع أما نسبة المديونية إلى حق الملكية فقد انخفضت في سنة ٢٠١٨ مقارنةً بسنة ٢٠١٧ بمعدل (٥٣,٤٠٢) وانخفض في سنة ٢٠١٩بمعدل (٣٠,٧٦٤) وكان متوسط المديونية للمصرف الوطني في سنة ٢٠١٧ (١١٦,٩٥٤) وأصبح في سنة ٢٠١٨(٨٥,٧٢) بمعدل انخفاض (٣١,٢٣) وانخفض في سنة ٢٠١٩بمعدل (١٩,١٨)

أما عن مؤشر جودة الارباح فقد انخفض في مقياس العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي ففي سنة ٢٠١٧ كان (٢,٣٨٠) وأصبح في سنة ٢٠١٨(١,٢٩٤) بمعدل انخفاض (١,٠٨٦) وأصبح في سنة ٢٠١٩ (٦,٣٧٠-) بمعدل انخفاض (٥,٠٧٦)

6. تحليل تقارير مصرف جيهان يوضح الجدول (8) نتائج تحليل التقارير المالية للمصرف وكالآتي

جدول (8)

تحليل تقارير مصرف جيهان

ت	المؤشر	ت	المقياس	2017	2018	2019
1	الربحية	أ	نسبة هامش الربح = هامش الربح ÷ اجمالي الموجودات ×100%	3,842 %	0,133 %	%0,910
		ب	معدل العائد على حق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة ÷ حق الملكية × 100%	5,161 %	0,173 %	%1,485
		ج	معدل العائد على اجمالي الموجودات = صافي الربح بعد الضريبة ÷ الموجودات × 100%	2,687 %	0,079 %	%0,656
		د	نسبة صافي الربح الى اجمالي الإيرادات = صافي الربح بعد الضريبة ÷ الإيرادات ×100%	4,500 %	2,748 %	17,541 %
		ه	معدل العائد على الموارد = صافي الربح بعد الضريبة ÷ الودائع +حق الملكية ×100%	2,855 %	0,084 %	%0,610
		و	معدل العائد على رأس المال المدفوع = صافي الربح بعد الضريبة ÷ رأس المال المدفوع ×100%	6,426 %	0,198 %	%1,610
		ز	نسبة الأرباح الموزعة على المساهمين = التوزيعات على المساهمين ÷ صافي الربح ×100%	25,364 %	49,62 %3	34,710 %
		ح	العائد على الودائع = صافي الربح بعد الضريبة ÷ الودائع ×100%	6,388 %	0,166 %	% 1,314
متوسط مؤشر الربحية				12,215 %	6,650 %	%7,354

ت	المؤشر	ت	المقياس	2017	2018	2019
2	السيولة	أ	نسبة السيولة النقدية = النقدية + شبه النقدية ÷ اجمالي الودائع ×100%	143,684 %	120,272 %	148,478 %
		ب	المعدل النقدي = النقدية ÷	97,345	90,997	%78,183

		الودائع×100%	%	%	
	ج	نسبة النقدية الى اجمالي الموجودات = النقدية ÷ الموجودات ×100%	40,942 %	45,345 %	%37,495
	د	نسبة الاحتياطي القانوني = الأرصدة لدى البنك المركزي ÷ اجمالي الودائع ×100%	45,181 %	35,253 %	%34,147
	ه	نسبة الودائع الجارية الى الادخارية والآجلة = الودائع الجارية ÷ الودائع الادخارية والآجلة ×100%	36,680 %	54,467 %	%67,029
متوسط مؤشر السيولة			72,766 %	69,266 %	%73,066

ت	المؤشر	ت	المقياس	2017	2018	2019
3	ملاءة رأس المال	أ	نسبة حق الملكية الى اجمالي الموجودات = حق الملكية ÷ الموجودات ×100%	52,056 %	44,107 %	46,089 %
		ب	نسبة حق الملكية الى اجمالي الودائع =حق الملكية ÷ الودائع ×100%	123,768%	88,513 %	96,101 %
		ج	نسبة حق الملكية الى اجمالي القروض = حق الملكية ÷ القروض ×100%	222,126	259,408 %	495,139 %
		د	نسبة حق الملكية الى الاستثمارات = حق الملكية ÷ الاستثمارات ×100%	126,995%	116,402 %	794,284 %
متوسط مؤشر ملاءة رأس المال				131,236%	127,107 %	357,903 %

ت	المؤشر	ت	المقياس	%2017	2018	2019
4	توظيف الاموال	أ	معدل استثمار الودائع = اجمالي الاستثمارات ÷ اجمالي الودائع ×100%	0,097 %	%0,076	12,010 %
		ب	نسبة اجمالي القروض الى اجمالي الودائع= اجمالي القروض ÷ اجمالي الودائع ×100%	55,719 %	34,121 %	19,409 %
		ج	نسبة اجمالي الإيرادات الى الاستثمارات = اجمالي الإيرادات ÷ الاستثمارات ×100%	145,670%	%98,54	49,950 %

		د	نسبة اجمالي الإيرادات الى اجمالي الموجودات = اجمالي الإيرادات ÷ اجمالي الموجودات ×100%	5,971 %	%3,734	%2,810
		ه	معدل توظيف الوارد = اجمالي الاستثمارات ÷ (اجمالي الودائع + حق الملكية)× 100%	0,043 %	%0,040	6,6100 %
		و	معدل العائد على اجمالي محفظة القروض = الفوائد المحصلة من القروض ÷ اجمالي القروض ×100%	12,254 %	%9,742	%8,628
متوسط مؤشر توظيف الاموال				36,625 %	24,375 %	16,569 %

ت	المؤشر	ت	المقياس	2017	2018	2019
5	نسبة المديونية	أ	نسبة المديونية = اجمالي المطلوبات ÷ اجمالي الموجودات ×100%	47,943	55,893 %	53,911 %
		ب	نسبة المديونية الى حقوق الملكية = اجمالي المطلوبات ÷ حقوق الملكية ×100%	92,100 %	126,722 %	116,973 %
متوسط مؤشر نسبة المديونية				70,021 %	91,307 %	85,442 %

ت	المؤشر	ت	المقياس	2017	2018	2019
6	جودة الارباح	أ	العائد على الأصول عن التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفق من الأنشطة التشغيلية ÷ اجمالي الأصول ×100%	%7,915	19,315 %	-14,220 %

نلاحظ من خلال الجدول (8) لتحليل مؤشرات الربحية لمصرف جيهان بأن نسبة هامش الربح في سنة ٢٠١٨مقارنتاً بسنة ٢٠١٧ كان (٣,٨٤٢) واصبح (٠,٣٣) بمعدل انخفاض (٣,٧٠٩) وارتفع في سنة ٢٠١٩ بمعدل (٠,٧٧٧) وزيادة النسبة دليل على قدرة المصرف بتوليد ارباح ونلاحظ انخفاضاً بمعدل العائد

على حق الملكية في سنة ٢٠١٨بمعدل (٤,٩٨٦) وارتفع في سنة ٢٠١٩ بمعدل (١,٣١٢) حيث تشير الزيادة في النسبة الى وجود مخاطر على أموال المودعين بسبب اعتماد المصرف بالجزء الأكبر على أموال المودعين مقابل الجزء الأصغر على أموال المساهمين أما معدل العائد على الموجودات فقد انخفض في سنة ٢٠١٨بمعدل (٢,٦٠٨) وارتفع في سنة ٢٠١٩ بمعدل (٠,٥٧٧) و تعد زيادة النسبة مؤشراً جيداً على كفاءة المصرف بأستغلال موجوداته لتوليد عوائد ونسبة الربح إلى الإيرادات قد انخفضت في سنة ٢٠١٨ بمعدل (١,٧٥٢) وارتفع في سنة ٢٠١٩بمعدل (١٤,٧٩٣) أما معدل العائد على الموارد فقد انخفض في سنة ٢٠١٨ بمعدل (٢,٧٧١) وارتفع في سنة ٢٠١٩ بمعدل (٩,٥٢٦) أما معدل العائد على رأس المال فقد انخفض في سنة ٢٠١٨ بمعدل (٦,٢٢٨) وارتفع في سنة ٢٠١٩بمعدل (١,٤١٢) ونلاحظ معدل العائد على الودائع قد انخفض في سنة ٢٠١٨بمعدل (٦,٢٢٢) وارتفع في سنة ٢٠١٩ بمعدل (١,١٤٨) وزيادة المعدل دليل على كفاءة إدارة المصرف لتوليد الأرباح من خلال الودائع التي حصل عليها وكان متوسط مؤشر الربحية في سنة ٢٠١٧ (١٢,٢١٥) وأصبح في سنة ٢٠١٨(٦,٦٥٠) بمعدل انخفاض (٥,٥٦٥) وارتفع في سنة ٢٠١٩ بمعدل (٠,٧٠٤)

أما عن مؤشر السيولة فنلاحظ هناك تذبذباً في المقاييس فنسبة السيولة النقدية في سنة ٢٠١٧ كانت (١٤٣,٦٨٤) وأصبحت في سنة ٢٠١٨(١٢٠,٢٧٢) بمعدل انخفاض (٢٣,٤١٢) وارتفعت في سنة ٢٠١٩بمعدل (٢٨,٢٠٦) ونلاحظ انخفاضاً في المعدل النقدي لسنة ٢٠١٨ بمعدل (٦,٣٤٨) وانخفض في سنة ٢٠١٩بمعدل (١٢,٨١٤) وسيؤدي انخفاض المعدل الى فقدان ثقة المودعين بالمصرف ونلاحظ ارتفاعاً قد حصل في نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات في سنة ٢٠١٨(٤,٤٠٣) بينما انخفض في سنة ٢٠١٩بمعدل (٧,٨٥) ونسبة الاحتياطي القانوني فقد انخفض في سنة ٢٠١٨ بمعدل (٩,٩٢٨) وانخفض في سنة ٢٠١٩ بمعدل (١,١٠٦) أما نسبة الودائع الجارية إلى الادخارية والآجلة فقد ارتفعت في سنة ٢٠١٨ بمعدل (١٧,٧٨٧) وارتفع في سنة ٢٠١٩بمعدل (١٢,٥٦٢) .حيث كان متوسط مؤشر السيولة في سنة ٢٠١٧ (٧٢,٧٦٦) وأصبح في سنة ٢٠١٨(٦٩,٢٦٦) بمعدل انخفاض (٣,٥) وارتفع في سنة ٢٠١٩بمعدل (٣,٨)

وبالنسبة لمؤشر ملاءة رأس المال لمصرف جيهان فنلاحظ أن كل النسب انخفضت في سنة ٢٠١٨ مقارنةً بسنة ٢٠١٧ وارتفعت في سنة ٢٠١٩ فبالنسبة لنسبة حق الملكية إلى الموجودات فنلاحظ انخفاضاً قد حصل في سنة ٢٠١٨ بمعدل (٧,٩٤٩) وارتفع في سنة ٢٠١٩بمعدل (١,٩٨٢) وزيادة النسبة دليل على مساهمة حقوق المساهمين في تمويل نشاطات المصرف الاستثمارية أما عن نسبة حق الملكية إلى الودائع فنلاحظ انخفاضاً النسبة في سنة ٢٠١٨ بمعدل (٣٥,٢٣) وارتفاعها في سنة ٢٠١٩بمعدل (٧,٩٤٨) ونلاحظ ارتفاعاً في نسبة حق الملكية إلى القروض في سنة ٢٠١٨بمعدل (٣٧,٢٨٢) وارتفعت في سنة ٢٠١٩ بمعدل (٢٣٥,٧٣١) ونلاحظ انخفاضاً نسبة حق الملكية إلى الاستثمارات في سنة ٢٠١٨ بمعدل (١٠,٥٩٣) وارتفع في سنة ٢٠١٩بمعدل (٦٧٧,٨٨٢) وكان متوسط مؤشر ملاءة رأس المال في سنة ٢٠١٧(١٣١,٢٣٦) بينما أصبح في سنة ٢٠١٨(١٠٧،١٢٧) وفي سنة ٢٠١٩(٣٥٧,٩٠٣).

أما مؤشر توظيف الأموال فقد شهدت المقاييس ارتفاعاً وانخفاضاً فنلاحظ أن معدل استثمار الودائع قد انخفض في سنة ٢٠١٨بمعدل (٠,٠٢١) وارتفع في سنة ٢٠١٩بمعدل (١١,٩٣٤) وارتفاع النسبة دليل على كفاءة المصرف في توظيف الموارد المالية مما يسهم في جذب عدد أكبر من المودعين للاستثمار أما نسبة إجمالي القروض إلى الودائع فقد انخفضت في سنة ٢٠١٨مقارنةً بسنة ٢٠١٧ بمعدل (٢١,٥٩٨) وارتفعت في سنة ٢٠١٩بمعدل (١٤,٧١٢) وانخفاض نسبة توظيف الموارد في سنة ٢٠١٨بمعدل (٠,٠٠٣) وارتفعت النسبة في سنة ٢٠١٩بمعدل (٦,٥٧) وهذا مؤشر جيد على كفاءة إدارة المصرف في توظيف الموارد المالية أما نسبة معدل العائد على محفظة القروض فقد انخفضت في سنة ٢٠١٨ بمعدل (٢,٥١٤) واستمر الانخفاض في سنة ٢٠١٩ بمعدل (١,١١٤) مقارنةً بسنة ٢٠١٨ .وكان متوسط مؤشر توظيف الموارد في سنة ٢٠١٧(٣٦,٦٢٥) وأصبح في سنة ٢٠١٨ (٢٤,٣٧٥) بمعدل انخفاض (١٢,٢٥) وأصبح في سنة ٢٠١٩ (١٦,٥٦٩) بمعدل انخفاض (٧,٨٠٦)

ونلاحظ مؤشر المديونية بأن نسبة المديونية ارتفعت في سنة ٢٠١٨ مقارنةً بسنة ٢٠١٧ بمعدل (٧,٩٥) وانخفض في سنة ٢٠١٩ بمعدل (١,٩٨٢) أما نسبة المديونية إلى حق الملكية فقد ارتفعت في سنة ٢٠١٨ بمعدل (٣٤,٦٢٢) وانخفضت في سنة ٢٠١٩ بمعدل (٩,٧٤٩) فأنخفاض النسبة يوفر حماية افضل لأموال المودعين

أما عن مؤشر جودة الارباح فنلاحظ ارتفاعاً بنسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي في سنة ٢٠١٨ بمعدل (١١,٤) وانخفض في سنة ٢٠١٩ بمعدل (٥,٠٩) وان هذا المؤشر يعد مهماً للمستثمرين والدائنين في التنبؤ بأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية للمصرف لاتخاذ قرارتهم بشأن الاستثمار

المبحث الثالث

تحليل النتائج واختبار الفرضيات

يعد التحليل الكمي من اهم الأساليب المستخدمة في تفسير الظواهر الاقتصادية المختلفة ومن اهم ادواته النماذج الخطية سواء كانت بسيطة او متعددة فالانحدار الخطي من الأساليب الإحصائية التي تستخدم في قياس العلاقة بين متغيرين او اكثر على هيئة علاقة دالة يسمى احد المتغيرات (المتغير التابع) والمتغير الثاني (المتغير المستقل) وهو المتسبب في تغيير المتغير التابع فالانحدار الخطي أداة للقياس لا تحدد أي المتغيرات يكون تابعاً او مستقلاً وانما يلجأ الباحث الى النظرية الاقتصادية على شكل الدالة والتي يمكن ان تأخذ اشكالاً مختلفة قد تكون خطية او اسية او لو غارتمية ويمكن تحويل أي نموذج للنموذج الخطي وفي دراستنا سوف نركز على الانحدار الخطي البسيط في قياس العلاقة بين المتغيرات

3-3-1 متغيرات البحث

ان البحث يشتمل على مجموعة من المتغيرات المستقلة والتابعة .

المتغيرات المستقلة : وتتمثل بالمحاور الرئيسه للتحليل المالي وهي كما ما يأتي:

1. مؤشر الربحية :ويتم قياسها من خلال متوسط الربحية
2. مؤشر السيولة : ويتم قياسها من خلال متوسط السيولة
3. مؤشر ملاءة رأس المال : ويتم قياسها من خلال متوسط ملاءة رأس المال
4. مؤشر توظيف الأموال : ويتم قياسه من خلال متوسط توظيف الأموال
5. مؤشر المديونية : ويتم قياسه من خلال متوسط المديونية
6. مؤشر جودة الأرباح : ويتم قياسه من خلال متوسط جودة الأرباح

المتغير التابع :

تعد جودة التقارير المالية في المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية هو المتغير التابع .ولقد قامت الباحثة باستخدام مقياس Kothari et al 2005 لقياس جودة التقارير المالية وهذا المقياس هو تعديل لمقياس Jones 1991 اذ ان هذا المقياس استخدم بشكل قليل في العراق والبلدان العربية حسب علم الباحثة، وان مبدأ هذا المقياس هو في فصل المستحقات الكلية الى جزأين هما المستحقات الاختيارية والمستحقات غير الاختيارية.

وتنتج المستحقات الاختيارية من ادارة الارباح ويلاحظ ان العلاقة بين جودة التقارير المالية وادارة الارباح هي علاقة عكسية بمعنى اخر ان ارتفاع ادارة الارباح يؤدي الى انخفاض جودة التقارير المالية وبالعكس. اما بالنسبة للمستحقات غير الاختيارية فتنتج من التحفظ المحاسبي.

ولتطبيق هذا المقياس ينبغي اجراء الخطوات الآتية:

3-3-2 الخطوة الاولى: حساب التدفق النقدي من العمليات التشغيلية.

ان المعادلة في ادناه تستخدم في حساب التدفق النقدي من العمليات التشغيلية

$$CFO_{i,t}=NI_{i,t}-(\Delta CA_{i,t}-\Delta CL_{i,t}-\Delta Cash_{i,t}-Dep_{i,t})^{2}$$

حيث ان:

$CFO_{i,t}$: يمثل التدفق النقدي من العمليات التشغيلية للشركة i خلال الفترة t.

$NI_{i,t}$: يمثل صافي الدخل للشركة i خلال الفترة t.

$\Delta CA_{i,t}$: يمثل التغير في الموجودات المتداولة للشركة i خلال الفترة t.

$\Delta CL_{i,t}$: يمثل التغير في المطلوبات المتداولة للشركة i خلال الفترة t.

$\Delta Cash_{i,t}$: يمثل التغير في النقدية للشركة i خلال الفترة t.

$Dep_{i,t}$: يمثل الاندثارات للشركة i خلال الفترة t.

ويتضمن الجدول الآتي قيم التدفق النقدي من العمليات التشغيلية التي تم احتسابها من قبل الباحثة وفق المعادلة اعلاه:

جدول (9)

التدفق النقدي من العمليات التشغيلية للمصارف عينة البحث*

المصرف	السنة	CFO	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الموصل	**2017**	-1.620	-1.496	1.668
	2018	-4.779		
	2019	-3.848		

* لضمان دقة النتائج تم برمجة المعادلة على برنامج Excel وتم الاعتماد على بيانات في الملحق (1) لغرض حساب التدفق النقدي من العمليات التشغيلية.

بغداد	**2017**	-1.520	-5.679	5.681
	2018	-1.371		
	2019	-1.804		
العراقي	**2017**	-1.473	-7.827	1.086
	2018	-1.430		
	2019	-2.319		
الخليج	**2017**	-2.036	-1.523	1.095
	2018	-3.626		
	2019	-2.533		
الوطني	**2017**	-3.562	-2.484	2.083
	2018	-5.314		
	2019	-1.784		
جيهان	**2017**	-6.149	-3.453	2.250
	2018	-6.12		
	2019	-3.625		

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف عينة البحث .

يبين الجدول اعلاه ان قيم الوسط الحسابي للتدفق النقدي من العمليات التشغيلية كانت قيمها سالبة مما تشير الى ضعف نشاط المصارف عينة البحث اذ بلغ الوسط الحسابي لمصرف الموصل 1.496- بانحراف معياري قدره 1.668، اما الوسط الحسابي لمصرف بغداد 5.679- بانحراف معياري قدره 5.681، فقد بلغ الوسط الحسابي للمصرف العراقي 7.827- بانحراف معياري قدره 1.086، وبلغ الوسط الحسابي لمصرف الخليج - 1.523 بانحراف معياري قدره 1.095، بلغ الوسط الحسابي للمصرف الوطني 2.484- بانحراف معياري قدره 2.083، بلغ الوسط الحسابي لمصرف جيهان 3.453- بانحراف معياري قدره 2.250.

من خلال ما تقدم واعتمادا على قيم الانحرافات المعيارية يتضح ان مصرف جيهان كان اكثر استقرارا واقل تقلبا لان قيمة الانحراف المعياري له الأقل بينما مصرف الموصل كان الأقل استقرارا والأكثر تقلبا لأن الانحراف المعياري له كان الأعلى.

والشكلان البيانيان الآتيان يمثلان رسما لقيم الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للمصارف عينة البحث:

شكل رقم (5)

الاوساط الحسابية للتدفق النقدي من العمليات التشغيلية للمصارف

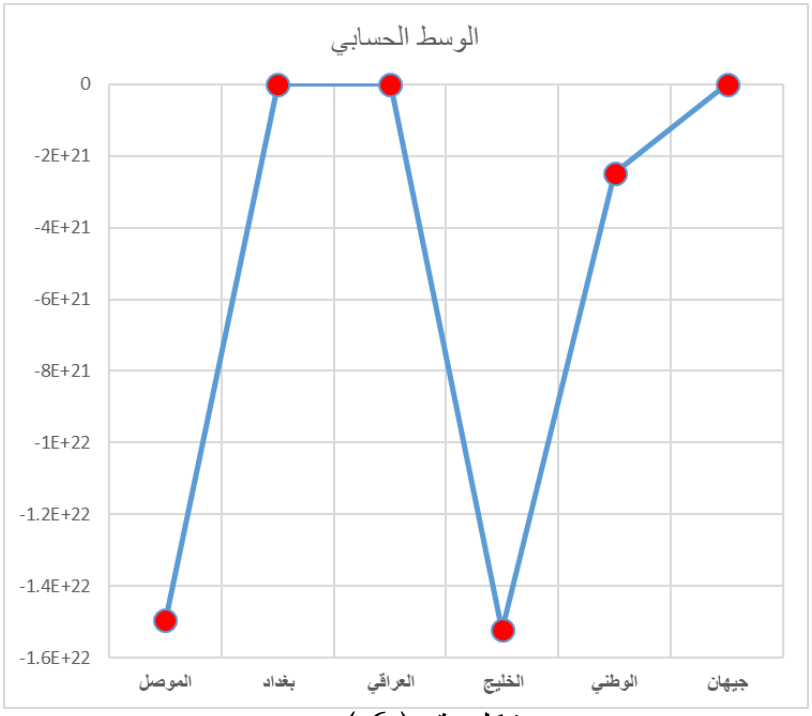

شكل رقم (6)

الانحرافات المعيارية للتدفق النقدي من العمليات التشغيلية للمصارف

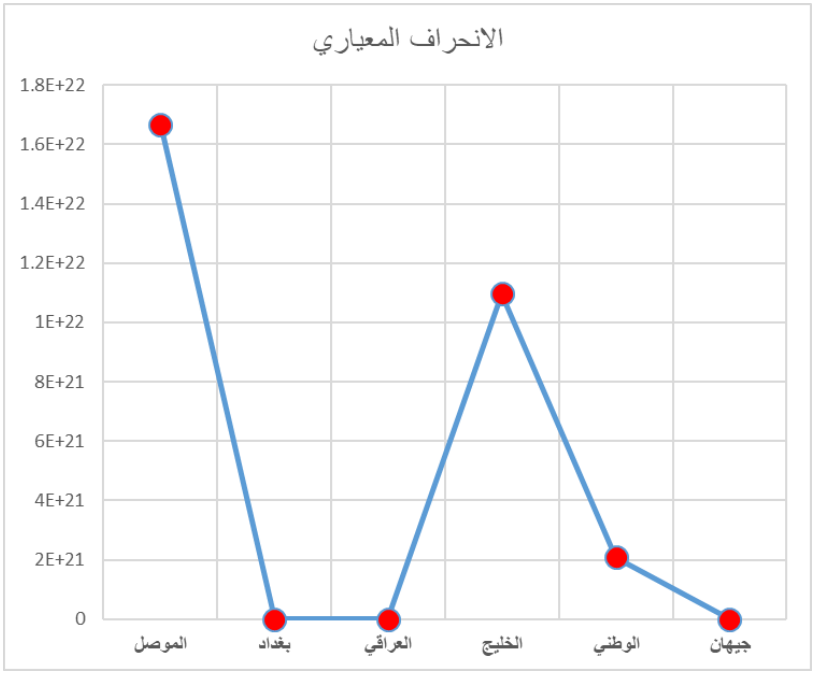

3-3-3الخطوة الثانية: حساب المستحقات الكلية

بعد احتساب قيمة التدفق النقدي من العمليات التشغيلية في الخطوة الاولى سيتم هنا واعتمادا عليها حساب المستحقات الكلية من خلال المعادلة الآتية:

$$TA_{i,t}=NI_{i,t}-CFO_{i,t}$$

إذ ان:

$TA_{i,t}$: يمثل المستحقات الكلية للشركة i خلال الفترة t.

$CFO_{i,t}$: يمثل التدفق النقدي من العمليات التشغيلية للشركة i خلال الفترة t.

$NI_{i,t}$: يمثل صافي الدخل للشركة i خلال الفترة t.

ويتضمن الجدول الآتي قيم المستحقات الكلية التي تم احتسابها من قبل الباحثة وفق المعادلة اعلاه:

جدول (10)

المستحقات الكلية للمصارف عينة البحث

المصرف	السنة	TA	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الموصل	**2017**	1.620	1.496	1.668
	2018	4.779		
	2019	3.848		
بغداد	2017	1.520	5.679	5.681
	2018	1.371		
	2019	1.804		
العراقي	2017	1.473	7.827	1.086
	2018	1.430		
	2019	2.319		
الخليج	2017	2.036	1.523	1.095
	2018	3.626		
	2019	2.533		

الوطني	2017	3.562	2.484	2.083
	2018	5.314		
	2019	1.784		
جيهان	2017	6.1499	3.453	2.250
	2018	6.12		
	2019	3.625		

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف عينة البحث .

ان المستحقات الكلية عبارة عن الفرق بين صافي الدخل والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية وتشير الزيادة في صافي الدخل على التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية الى ان الايرادات المعترف بها تزيد على النقد المتحصل عليه، بمعنى اخر زيادة المستحقات، التي قد تعد احد اشكال ادارة الارباح التي تكون علاقتها عكسية مع جودة التقارير المالية. اما اذا كان العكس أي ان صافي الدخل اقل من التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية فهذا يؤدي الى ان تكون النتيجة سالبة مما يشير الى السياسات التحفظية للشركة ولا وجود للمستحقات هنا. ومن نتائج الجدول اعلاه يتضح ان جميع القيم موجبة مما يشير الى ان جميع المصارف ظهرت لديها مستحقات وليس هناك مصرف ليست لديه مستحقات.

من خلال ما تقدم واعتمادا على قيم الانحرافات المعيارية يتضح ان مصرف جيهان كان اكثر استقرارا واقل تقلبا لأن قيمة الانحراف المعياري له الأقل مما يشير الى استقرار المستحقات الكلية في المصرف، بينما مصرف الموصل كان الأقل استقرارا والأكثر تقلبا لأن الانحراف المعياري له كان الأعلى.

والشكلان البيانيان الآتيان يمثلان رسما لقيم الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للمصارف عينة البحث:

شكل رقم (7)

الاوساط الحسابية للمستحقات الكلية للمصارف

شكل رقم (8)

الانحرافات المعيارية للمستحقات الكلية للمصارف

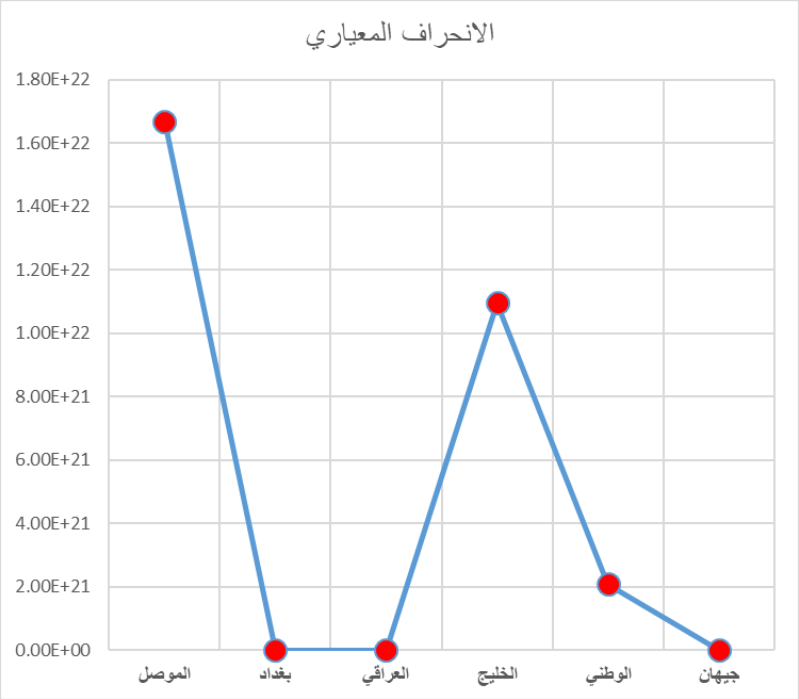

3-3-4 الخطوة الثالثة: حساب قيم الميل للمصارف

سيتم هنا حساب المستحقات غير الاختيارية ولغرض اجراء ذلك يتطلب تقدير قيم الميل لمعادلة الانحدار وكما مبينة في الآتي:

$$TAi,t/\ Ai,t-1= \alpha+ B1(1/\ Ai,t-1) + B2\{(\Delta REVi,t-\Delta RECi,t)/\ Ai,t-1\}+ B3(PPEi,t/Ai,t-1) + B4ROAi,t+ Ei,t$$

(حسين،110:2016)

ان المعادلة اعلاه هي معادلة انحدار التي يتطلب تقديرها وجود البيانات التي ضمنتها الباحثة في الملحق (1) اضافة الى قيم المستحقات الكلية التي تم حسابها في الجدول السابق:

لقد استخدمت الباحثة البرنامج الاحصائي SPSS vr. 24 لغرض احتساب وتقدير ميل الانحدار للمصارف عينة البحث ووضعت النتائج في الجدول الآتي:

الجدول (11)

قيم الميل للمصارف عينة البحث

المتغير	قيمة الميل
A	-30817793422.155
B1	-12337601097247800000
B2	-1368119594452.360
B3	359866415240.120
B4	546084563.144

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الحاسوب.

يتضح من خلال النتائج اعلاه التي تمثل ميل معادلة الانحدار بان قيمها تتذبذب بين القيم السالبة والقيم الموجبة وهذا السلوك له اثر في تقدير المستحقات غير الاختيارية وبالتالي يؤثر على المستحقات الاختيارية ايضاً.

3-3-5 الخطوة الرابعة: تقدير المستحقات غير الاختيارية

في هذه الخطوة يتم تقدير المستحقات غير الاختيارية من خلال تعويض قيم الميل التي تم استخراجها سابقا في المعادلة الآتية:

$NDA_t=\beta_1(1/A_{t-1})+\beta_2(\Delta REV_t-\Delta REC_t)+\beta_3(PPE_t)+\beta4(ROA_t)$ (حسين،112:2016)

ان نتيجة التعويض التي تنتج المستحقات غير الاختيارية افرزت لنا القيم المضمنة في الجدول الآتي:

الجدول (12)

المستحقات غير الاختيارية للمصارف عينة البحث

المصرف	السنة	المستحقات غير الاختيارية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الموصل	2017	-41327492786		
	2018	-22442869885	2.769	5.349
	2019	8.945		
بغداد	2017	45244779061		
	2018	-5399615611	8548342728	32083229516
	2019	-14200135266		
العراقي	2017	-42441542555		
	2018	1.298	10815932054	1.033
	2019	-54993236944		
الخليج	2017	25819550312		
	2018	-25262280770	16850875448	38422075032
	2019	49995356801		
الوطني	2017	-4911776511		
	2018	-24312976474	27449055544	73495536157
	2019	1.115		
جيهان	2017	30245598384		
	2018	14743217436	3812210360	33273930782
	2019	-33552184741		
	الوسط الحسابي	63205624908		
	الانحراف المعياري	2.202		

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الحاسوب .

ان النتائج اعلاه توضح ان قيم المستحقات غير الاختيارية قد ظهرت مرة بقيم سالبة ومرة اخرى بقيم موجبة، وان القيم السالبة تشير الى ان المصرف يتبع سياسات محاسبية متحفظة، وبالتالي فهو لا يمتلك مستحقات غير اختيارية، بينما اذا كانت القيمة موجبة فهذا يشير الى ان المصرف يتبع سياسات غير متحفظة او ان المصرف له نشاط يؤدي الى ظهور المستحقات غير الاختيارية.

والشكلان البيانيان الآتيان يمثلان رسما لقيم الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للمستحقات غير الاختيارية وحسب المصارف عينة البحث:

شكل رقم (9)

الاوساط الحسابية للمستحقات غير الاختيارية للمصارف

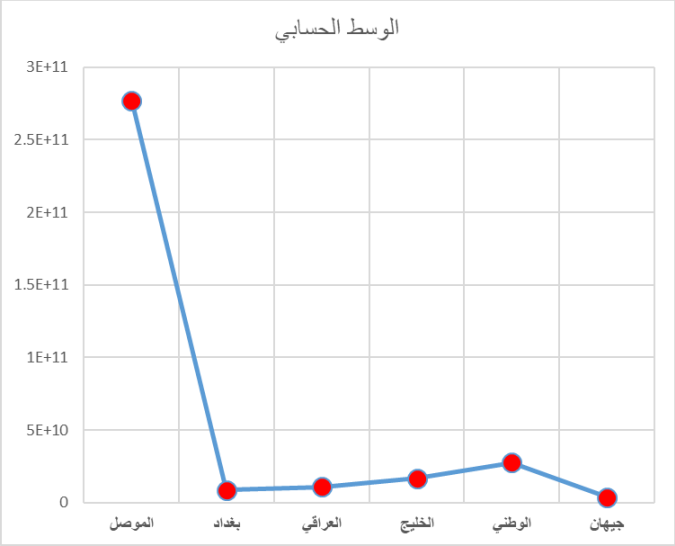

شكل رقم (10)

الانحرافات المعيارية للمستحقات غير الاختيارية للمصارف

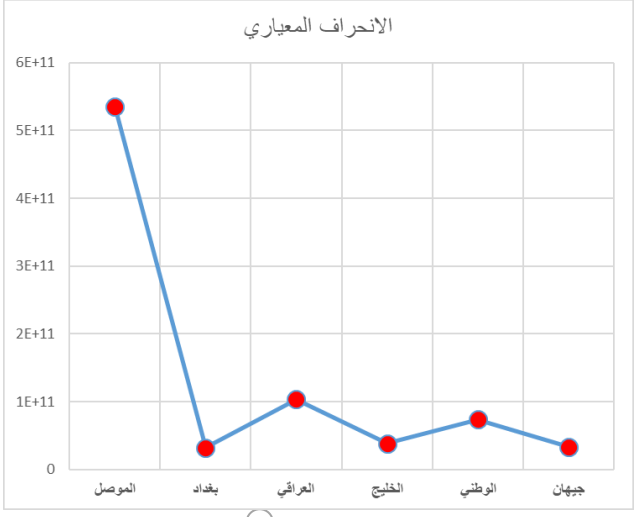

3-3-6الخطوة الخامسة: حساب المستحقات الاختيارية

يمكن من خلال المستحقات الاختيارية معرفة او تحديد فيما اذا كان المصرف يتبع ادارة الارباح ام لا، ويتم حساب المستحقات الاختيارية من خلال المعادلة الآتية:

$$DA_{i,t}=TA_{i,t} - NDA_{i,t}$$

حيث ان:

$DA_{i,t}$: يمثل المستحقات الاختيارية للشركة i خلال الفترة t.

$TA_{i,t}$: يمثل المستحقات الكلية للشركة i خلال الفترة t.

$NDA_{i,t}$: يمثل المستحقات غير الاختيارية للشركة i خلال الفترة t.

ويتضمن الجدول الآتي قيم المستحقات الاختيارية التي تم احتسابها من قبل الباحثة وفق المعادلة اعلاه:

الجدول (13)

المستحقات الاختيارية للمصارف عينة البحث

المصرف	السنة	المستحقات الاختيارية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الموصل	2017	1.62		
	2018	4.78	1.496	2.043
	2019	3.85		
بغداد	2017	1.52		
	2018	1.37	5.679	6.958
	2019	1.8		
العراقي	2017	1.47		
	2018	1.43	7.827	1.330
	2019	2.32		
الخليج	2017	2.04		
	2018	3.63	1.523	1.342

	2019	2.53		
الوطني	2017	3.56		
	2018	5.31	2.484	2.552
	2019	1.78		
جيهان	2017	6.15		
	2018	6.12	3.453	2.756
	2019	3.63		
	الوسط الحسابي	215.67		
	الانحراف المعياري	221.13		

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الحاسوب .

ان القيم السالبة للمستحقات الاختيارية تشير الى ان المصرف لا يمارس ادارة الارباح وبالتالي فان جودة التقارير المالية تكون عالية، بينما اذا كانت القيمة موجبة فهذا يشير الى ان المصرف يمارس ادارة الارباح وبالتالي فان جودة التقارير المالية تكون منخفضة. ان النتائج اعلاه توضح ان قيم المستحقات الاختيارية قد ظهرت بقيم موجبة مما يشير الى ان جميع المصارف عينة البحث كانت ذات جودة تقارير منخفضة والشكلان البيانيان الآتيان يمثلان رسماً لقيم الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للمستحقات الاختيارية وحسب المصارف عينة البحث:

شكل رقم (11)

الاوساط الحسابية للمستحقات الاختيارية للمصارف

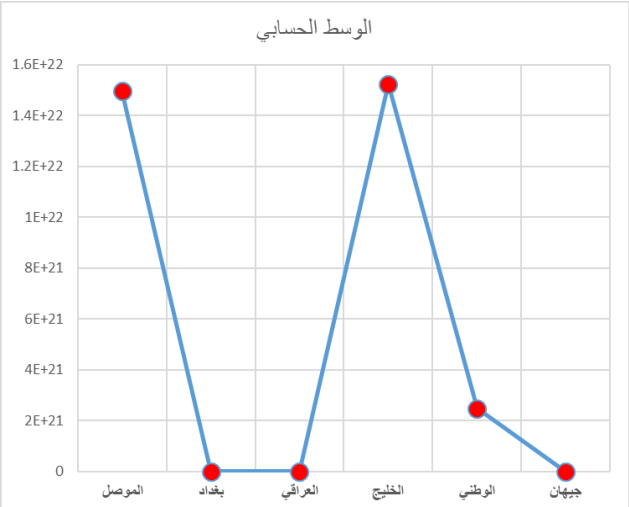

شكل رقم (12)

الانحرافات المعيارية للمستحقات الاختيارية للمصارف

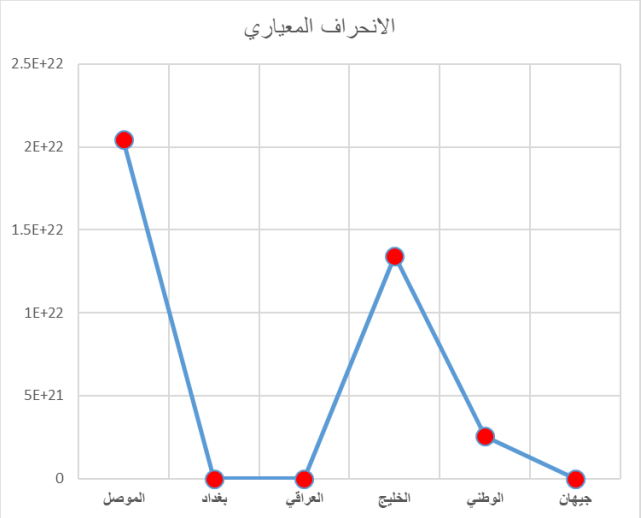

3-3-7الاساليب الاحصائية المستخدمة

استخدمت الباحثة نوعين من الاساليب الاحصائية الاول هو الاحصاء الوصفي المتمثل بايجاد قيم الاحصاءات العامة مثل الوسط الحسابي والانحراف المعياري واعلى وادنى قيمة اضافة الى الرسوم البيانية التي تعطي صورة اوضح عن طبيعة البيانات وخصائصها. والنوع الاخر هو الاحصاء التحليلي المتمثل بتحليل علاقات الارتباط وعلاقات الاثر بين المتغيرات فقد تم استخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط وقد تم استخدام البرنامج الاحصائي المعروف بـ SPSS vr.24 لغرض استخلاص النتائج من البيانات.

3-3-7-1 الاحصاءات العامة للمتغيرات المدروسة

يتضمن الجدول ادناه بعض الاحصاءات العامة للمتغيرات الداخلة في البحث لمعرفة الخصائص العامة لتلك المتغيرات.

جدول رقم (14)

الاحصاءات العامة لمتغيرات البحث

Descriptive Statistics					
المتغير	المشاهدات	ادنى قيمة	اعلى قيمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الربحية	18	48.20	973.60	468.818	297.189
السيولة	18	9.57	959.67	543.592	316.771
ملاءة رأس المال	18	9.25	903.36	386.818	301.656
توظيف الأموال	18	243.21	943.93	570.659	175.845
نسبة المديونية	18	21.70	954.12	476.100	289.281
جودة الأرباح	18	-811.40	951.70	196.031	461.617

المصدر: اعداد الباحثة استنادا لنتائج البرنامج الاحصائي SPSS vr.24.

والشكل الآتي يبين قيم الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية واعلى وادنى قيمة للمتغيرات في الجدول اعلاه:

شكل رقم (13)

الاحصاءات العامة لمتغيرات البحث

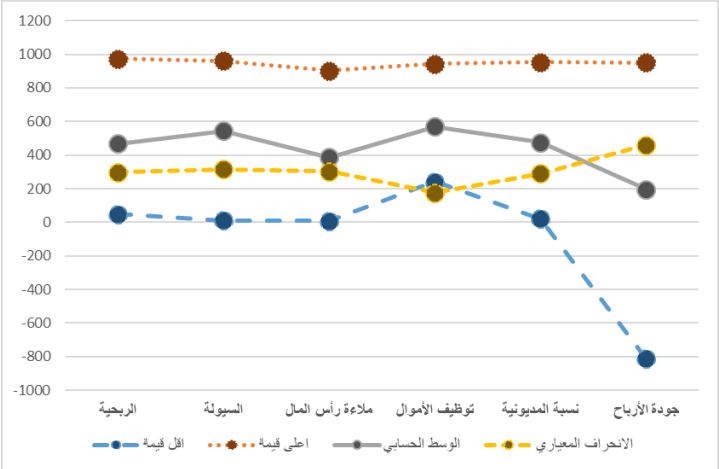

3-3-7-2 مناقشة وتحليل الفرضيات:

لقد وضعت الباحثة الفرضية الرئيسة الآتية لغرض الوقوف على اداء المصارف قيد البحث:

الفرضية الرئيسة : لا يوجد أثر ذو دلالة للتحليل المالي في تحسين جودة التقارير المالية.

1- الربحية

ومن الفرضية اعلاه يمكن صياغة مجموعة فرضيات فرعية هي:

الفرضية الأولى : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحليل المالي باستخدام الربحية في تحسين جودة التقارير المالية للمصارف عينة البحث.

لقد اجرت الباحثة تحليلا لنموذج الانحدار البسيط لمتغير التحليل المالي باستخدام الربحية في تحسين جودة التقارير المالية للمصارف واتضح ان قيمة ميل خط الانحدار 7.837E+18 بقيمة احتمالية .sig مساوية الى 0.400 وهذه القيمة اعلى من مستوى الدلالة المثبت من قبل الباحثة وهو 5% التي تشير الى عدم وجود تأثير للتحليل المالي باستخدام الربحية في تحسين جودة التقارير المالية للمصارف كما ان قيمة الارتباط بلغت 0.21 وان معامل التحديد بلغ 0.05 وهذه القيمة تشير الى ان ما نسبته 5% من التغير في تحسين جودة التقارير المالية قد تم تفسيرها من قبل التحليل المالي باستخدام الربحية والنسبة المتبقية تعود الى عوامل أخرى. كذلك يتضح ان قيمة اختبار F قد بلغت 0.749 مما تشير الى قدرة تنبؤية ضعيفة لنموذج الانحدار المستخدم.

ان نموذج الانحدار المقدر من قبل الباحثة موصوف في المعادلة الآتية:

المستحقات الكلية = 1.773 + 7.837 الربحية

والجدول الآتي يتضمن الاحصاءات ومعلمات نموذج الانحدار

جدول رقم (15)

نتائج نموذج الانحدار البسيط للربحية

معالم وإحصائيات النموذج			
المقدار الثابت	1.773	معامل الارتباط R	.212
ميل خط الانحدار	7.837	معامل التحديد R2	.045
القيمة الاحتمالية .sig	.400	قيمة F	.749

المصدر: اعداد الباحثة استنادا لنتائج البرنامج الاحصائي SPSS vr.24.

2- السيولة

ان الفرضية الفرعية الثانية قد صيغت من قبل الباحثة بالآتي:

الفرضية الثانية :لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحليل المالي باستخدام السيولة في تحسين جودة التقارير المالية للمصارف عينة البحث.

لقد اجرت الباحثة تحليلا لنموذج الانحدار البسيط لمتغير التحليل المالي باستخدام السيولة في تحسين جودة التقارير المالية للمصارف واتضح ان قيمة ميل خط الانحدار 1.42- بقيمة احتمالية .sig مساوية الى 0.092 وهذه القيمة اعلى من مستوى الدلالة المثبت من قبل الباحثة وهو 5% التي تشير الى عدم وجود تأثير للتحليل المالي باستخدام السيولة في تحسين جودة التقارير المالية للمصارف ورغم ذلك نجد ان هذه القيمة اقل من مستوى الدلالة فيما اذا ثبت انه مساو الى 10% التي تشير الى وجود تأثير للتحليل المالي باستخدام السيولة في تحسين جودة التقارير المالية للمصارف كما ان قيمة الارتباط بلغت 0.41 وان معامل التحديد بلغ 0.17 وهذه القيمة تشير الى ان ما نسبته 17% من التغير في تحسين جودة التقارير المالية قد تم تفسيرها من قبل التحليل المالي باستخدام السيولة والنسبة المتبقية تعود الى عوامل أخرى. كذلك يتضح ان قيمة اختبار F قد بلغت 3.108 مما تشير الى قدرة تنبؤية ضعيفة لنموذج الانحدار المستخدم. واذا تم الاعتماد على مستوى الدلالة 10% فيشير الى قدرة تنبؤية قوية لنموذج الانحدار المستخدم.

ان نموذج الانحدار المقدر من قبل الباحثة موصوف في المعادلة الآتية:

المستحقات الكلية = 1.317 – 1.42 السيولة

والجدول الآتي يتضمن الاحصاءات ومعلمات نموذج الانحدار

جدول رقم (16)

نتائج نموذج الانحدار البسيط للسيولة

معالم وإحصائيات النموذج			
المقدار الثابت	1.317	معامل الارتباط R	.409
ميل خط الانحدار	-1.42	معامل التحديد R^2	.167
القيمة الاحتمالية .sig	.092	قيمة F	3.211

المصدر: اعداد الباحثة استنادا لنتائج البرنامج الاحصائي SPSS vr.24

3- ملاءة راس المال

ان الفرضية الفرعية الثالثة قد صيغت من قبل الباحثة بالآتي:

الفرضية الثالثة :لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحليل المالي باستخدام ملاءة راس المال في تحسين جودة التقارير المالية للمصارف عينة البحث.

لقد اجرت الباحثة تحليلا لنموذج الانحدار البسيط لمتغير التحليل المالي باستخدام ملاءة راس المال في تحسين جودة التقارير المالية للمصارف واتضح ان قيمة ميل خط الانحدار 4.035 بقيمة احتمالية .sig مساوية الى 0.662 وهذه القيمة اعلى من مستوى الدلالة المثبت من قبل الباحثة وهو 5% التي تشير الى عدم وجود تأثير للتحليل المالي باستخدام ملاءة راس المال في تحسين جودة التقارير المالية للمصارف كما ان قيمة الارتباط بلغت 0.11 وان معامل التحديد بلغ 0.01 وهذه القيمة تشير الى ان ما نسبته 1% من التغير في تحسين جودة التقارير المالية قد تم تفسيرها من قبل التحليل المالي باستخدام ملاءة راس المال والنسبة المتبقية تعود الى عوامل أخرى. كذلك يتضح ان قيمة اختبار F قد بلغت 0.198 مما تشير الى قدرة تنبؤية ضعيفة لنموذج الانحدار المستخدم.

ان نموذج الانحدار المقدر من قبل الباحثة موصوف في المعادلة الآتية:

المستحقات الكلية = 3.886 + 4.035 ملاءة راس المال

والجدول الآتي يتضمن الاحصاءات ومعلمات نموذج الانحدار

جدول رقم (17)

نتائج نموذج الانحدار البسيط لملاءة رأس المال

معالم وإحصائيات النموذج			
المقدار الثابت	3.886	معامل الارتباط R	.111
ميل خط الانحدار	4.035	معامل التحديد R^2	.012
القيمة الاحتمالية .sig	.662	قيمة F	0.198

المصدر: اعداد الباحثة استنادا لنتائج البرنامج الاحصائي SPSS vr.24.

4- توظيف الاموال

ان الفرضية الفرعية الرابعة قد صيغت من قبل الباحثة بالآتي:

الفرضية الرابعة :لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحليل المالي باستخدام توظيف الاموال في تحسين جودة التقارير المالية للمصارف عينة البحث.

لقد اجرت الباحثة تحليلا لنموذج الانحدار البسيط لمتغير التحليل المالي باستخدام توظيف الاموال في تحسين جودة التقارير المالية للمصارف واتضح ان قيمة ميل خط الانحدار 6.012 بقيمة احتمالية .sig مساوية الى 0.705 وهذه القيمة اعلى من مستوى الدلالة المثبت من قبل الباحثة وهو 5% التي تشير الى عدم وجود تأثير للتحليل المالي باستخدام توظيف الاموال في تحسين جودة التقارير المالية للمصارف كما ان قيمة الارتباط بلغت 0.1 وان معامل التحديد بلغ 0.01 وهذه القيمة تشير الى ان ما نسبته 1% من التغير في تحسين جودة التقارير المالية قد تم تفسيرها من قبل التحليل المالي باستخدام توظيف الاموال والنسبة المتبقية تعود الى عوامل أخرى. كذلك يتضح ان قيمة اختبار F قد بلغت 0.149 مما تشير الى قدرة تنبؤية ضعيفة لنموذج الانحدار المستخدم.

ان نموذج الانحدار المقدر من قبل الباحثة موصوف في المعادلة الآتية:

المستحقات الكلية = 2.016 + 6.012 توظيف الاموال

والجدول الآتي يتضمن الاحصاءات ومعلمات نموذج الانحدار

جدول رقم (18)

نتائج نموذج الانحدار البسيط لتوظيف الأموال

معالم وإحصائيات النموذج			
المقدار الثابت	2.016	معامل الارتباط R	.096
ميل خط الانحدار	6.012	معامل التحديد R^2	.009
القيمة الاحتمالية .sig	.705	قيمة F	0.149

المصدر: اعداد الباحثة استنادا لنتائج البرنامج الاحصائي SPSS vr.24.

5- نسبة المديونية

ان الفرضية الفرعية الخامسة قد صيغت من قبل الباحثة بالآتي:

الفرضية الخامسة :لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحليل المالي باستخدام نسبة المديونية في تحسين جودة التقارير المالية للمصارف عينة البحث.

لقد اجرت الباحثة تحليلا لنموذج الانحدار البسيط لمتغير التحليل المالي باستخدام نسبة المديونية في تحسين جودة التقارير المالية للمصارف واتضح ان قيمة ميل خط الانحدار 5.812 بقيمة احتمالية .sig مساوية الى 0.545 وهذه القيمة اعلى من مستوى الدلالة المثبت من قبل الباحثة وهو 5% التي تشير الى عدم وجود تأثير للتحليل المالي باستخدام نسبة المديونية في تحسين جودة التقارير المالية للمصارف كما ان قيمة الارتباط بلغت 0.15 وان معامل التحديد بلغ 0.02 وهذه القيمة تشير الى ان ما نسبته 2% من التغير في تحسين جودة التقارير المالية قد تم تفسيرها من قبل التحليل المالي باستخدام نسبة المديونية والنسبة المتبقية تعود الى عوامل أخرى. كذلك يتضح ان قيمة اختبار F قد بلغت 0.382 مما تشير الى قدرة تنبؤية ضعيفة لنموذج الانحدار المستخدم.

ان نموذج الانحدار المقدر من قبل الباحثة موصوف في المعادلة الآتية:

المستحقات الكلية = 2.68 + 5.812 نسبة المديونية

والجدول الآتي يتضمن الاحصاءات ومعلمات نموذج الانحدار

جدول رقم (19)

نتائج نموذج الانحدار البسيط لنسبة المديونية

معالم وإحصائيات النموذج			
المقدار الثابت	2.68	معامل الارتباط R	.153
ميل خط الانحدار	5.812	معامل التحديد R^2	.023
القيمة الاحتمالية .sig	.545	قيمة F	.382

المصدر: اعداد الباحثة استنادا لنتائج البرنامج الاحصائي SPSS vr.24.

6-جودة الارباح

ان الفرضية الفرعية السادسة قد صيغت من قبل الباحثة بالآتي:

الفرضية السادسة :لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحليل المالي باستخدام جودة الارباح في تحسين جودة التقارير المالية للمصارف عينة البحث.

لقد اجرت الباحثة تحليلا لنموذج الانحدار البسيط لمتغير التحليل المالي باستخدام جودة الارباح في تحسين جودة التقارير المالية للمصارف واتضح ان قيمة ميل خط الانحدار 1.2- بقيمة احتمالية .sig مساوية الى 0.033 وهذه القيمة اقل من مستوى الدلالة المثبت من قبل الباحثة وهو 5% التي تشير الى وجود تاثير للتحليل المالي باستخدام جودة الارباح في تحسين جودة التقارير المالية للمصارف كما ان قيمة الارتباط بلغت 0.50 وان معامل التحديد بلغ 0.25 وهذه القيمة تشير الى ان ما نسبته 25% من التغير في تحسين جودة التقارير المالية قد تم تفسيرها من قبل التحليل المالي باستخدام جودة الارباح والنسبة المتبقية تعود الى عوامل أخرى. كذلك يتضح ان قيمة اختبار F قد بلغت 5.428 مما تشير الى قدرة تنبؤية عالية لنموذج الانحدار المستخدم.

ان نموذج الانحدار المقدر من قبل الباحثة موصوف في المعادلة الآتية:

المستحقات الكلية = 7.801 – 1.2 جودة الارباح

والجدول الآتي يتضمن الاحصاءات ومعلمات نموذج الانحدار

جدول رقم (20)

نتائج نموذج الانحدار البسيط لجودة الأرباح

معالم وإحصائيات النموذج			
المقدار الثابت	7.801	معامل الارتباط R	.503
ميل خط الانحدار	1.2-	معامل التحديد R^2	.253
القيمة الاحتمالية .sig	.033	قيمة F	5.428

المصدر: اعداد الباحثة استنادا لنتائج البرنامج الاحصائي SPSS vr.24

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول : الاستنتاجات

المبحث الثاني : التوصيات

تمهيد

خُصص هذا الفصل لعرض استنتاجات البحث والتوصيات التي قدمتها الباحثة في مجال دور مؤشرات التحليل المالي في تحسين جودة التقارير المالية لعينة من المصارف العراقية وذلك من خلال مبحثين خُصص المبحث الأول للاستنتاجات التي تم التوصل اليها فيما خُصص المبحث الثاني للتوصيات .

المبحث الأول

الاستنتاجات

من خلال قيام الباحثة بإجراء البحث بجانبية النظري والتطبيقي فقد توصلت الى مجموعة من الاستنتاجات التي تخص الجانب النظري للبحث والجانب التطبيقي وكما يأتي :

اولاً: استنتاجات الجانب النظري

1. من الأدوات المهمة التي يمكن استخدامها من قبل الإدارة والأطراف الخارجية لغرض الحصول على معلومات ومؤشرات إضافية تساعد في عملية اتخاذ القرارات هو التحليل المالي للتقارير المالية .

2. ان التحليل المالي يعد عملية دقيقة ومدروسة تسعى الى تعزيز القرارات من خلال مساعد متخذ القرار في التوصل الى حقيقة الوضع المالي للوحدة الاقتصادية وتقييم أدائها والتنبؤ بمستقبلها

3. ان عملية التحليل المالي لم تعد قاصرة على المحتوى الكمي للأرقام في القوائم المالي التي تظهرها البيانات المالية المنشورة وانما يذهب اهتمام المحللين الماليين الى البحث فيما يوجد وراء هذه الأرقام من مدلولات

4. وجود العديد من الأطراف التي تستفيد من عملية التحليل المالي عند اتخاذ القرارات سواء كانوا من داخل او خارج الوحدة الاقتصادية تختلف من حيث اهتمام كل منها بنتائج عملية التحليل

5. لكي تتم عملية التحليل بشكل صحيح من الواجب وجود معايير متعددة لقياس الأداء ومقارنة النتائج التي تم الوصول اليها

ثانياً: استنتاجات الجانب العملي

عند تحليل تقارير المصارف عينة البحث تم اختبار مدى قدرة مجموعة من المتغيرات المستقلة (النسب المالية) على تحسين المتغير التابع (جودة التقارير المالية) باستخدام أساليب إحصائية للفترة (2019-2017) من خلال 6 مؤشرات مالية وقد أظهرت نتائج الاختبار ما يأتي :

1. **الفرضية الأولى (لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للتحليل المالي باستخدام الربحية في تحسين جودة التقارير المالية للمصارف عينة البحث)** فقد ظهرت قيمة ميل الانحدار 7.837 بقيمة احتمالية مساوية الى 400 وهذه القيمة اعلى من مستوى الدلالة المثبت 5% مما يشير الى عدم وجود تأثير للتحليل المالي باستخدام الربحية في تحسين جودة التقارير المالية .

2. **الفرضية الثانية (لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للتحليل المالي باستخدام السيولة في تحسين جودة التقارير المالية للمصارف عينة البحث)** اتضح ان قيمة ميل خط الانحدار 1.42- بقيمة احتمالية مساوية الى 0.092 وهذه القيمة اعلى من مستوى الدلالة المثبت وهو 5% التي تشير الى عدم تأثير للتحليل المالي باستخدام السيولة في تحسين جودة التقارير المالية رغم ذلك وجدنا ان القيمة اقل من مستوى الدلالة اذا ثبت انها مساويه الى 10% والتي تشير الى وجود تأثير للتحليل المالي باستخدام السيولة في تحسين جودة التقارير المالية .

3. **الفرضية الثالثة (لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للتحليل المالي باستخدام ملاءة رأس المال في تحسين جودة التقارير المالية للمصارف عينة البحث)** اتضح ان قيمة ميل خط الانحدار 4.035 بقيمة احتمالية مساوية الى 0.662 وهذه القيمة اعلى من مستوى الدلالة المثبت هو 5% التي تشير الى عدم وجود تأثير للتحليل المالي باستخدام ملاءة رأس المال في تحسين جودة التقارير المالية .

4. **الفرضية الرابعة (لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للتحليل المالي باستخدام توظيف الأموال في تحسين جودة التقارير المالية للمصارف عينة البحث)** اتضح ان قيمة معدل ميل الانحدار 6.012 بقيمة احتمالية مساوية الى 0.705 وهذه القيمة اعلى من مستوى الدلالة المثبت وهو 5% والتي تشير الى عدم وجود تأثير للتحليل المالي باستخدام توظيف الأموال في تحسين جودة التقارير المالية .

5. **الفرضية الخامسة (لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للتحليل المالي باستخدام المديونية في تحسين جودة التقارير المالية للمصارف عينة البحث)** اتضح ان قيمة ميل الانحدار 5.812 بقيمة احتمالية مساوية 0.545 وهذه القيمة اعلى من مستوى الدلالة المثبت وهو 5% التي تشير الى عدم وجود تأثير للتحليل المالي باستخدام المديونية في تحسين جودة لتقارير المالية .

6. **الفرضية السادسة (لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للتحليل المالي باستخدام جودة الأرباح في تحسين جودة التقارير المالية للمصارف عينة البحث)** اتضح ان قيمة ميل خط الانحدار 1.2- بقيمة احتمالية مساوية الى 0.033 وهذه القيمة اقل من مستوى الدلالة المثبت من قبل الباحثة وهو 5% التي تشير الى وجود تأثير للتحليل المالي باستخدام جودة الأرباح في تحسين جودة التقارير المالية .

المبحث الثاني

التوصيات

في ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل اليها في البحث بجانبية النظري والتطبيقي قدمت الباحثة مجموعة من التوصيات نلخصها بما يأتي:

1. ضرورة رفع قدرات وقابلية الإدارات المصرفية في المصارف العراقية بكل مستوياتها الإدارية والتشغيلية للتوسع في استخدام مؤشرات التحليل المالي لقياس جودة التقارير المالية لتسهم في جذب واستقطاب المودعين .

2. وضع استراتيجيات مصرفية ضمن خطط قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل لرفع مستوى الاستقرار في مؤشرات التحليل المالي للمصارف لغرض الابتعاد عن التذبذب في مؤشرات قياس جودة التقارير المالية لتلك المصارف .

3. ضرورة متابعة الوضع المالي للمصارف بالاعتماد على النسب المالية .

4. زيادة الاهتمام بالتحليل المالي للقوائم المالية لانه يعطي مؤشرات دقيقة عن أداء المصرف مما يزيد من جودة التقارير المالية

5. على المصارف استخدام النسب المالية جميعها وان لا تقلل من أهمية بعض النسب لما لهذه النسب من دور مهم في الحكم على الوضع المالي وترشيد القرار المتخذ .

6. من الضروري ادراج قوائم لنسب التحليل المالي في التقارير المالية السنوية للمصارف العراقية وبتوجيه من البنك المركزي العراقي باستحداث قسم خاص يهتم بتحليل المؤشرات المالية بشكل علمي وفني ومالي يسهل عمل المحللين الماليين في هذه المصارف .

7. ضرورة تفعيل الدور الاستثماري للمصارف العراقية مما ينعكس ايجاباً في رفع معدلات نمو مؤشرات قياس جودة التقارير المالية في تلك المصارف عبر عمليات الإيداع والابتكار للأدوات الاستثمارية التي تتلاءم مع البيئة الاستثمارية في الاقتصاد العراقي .

المصادر

المصادر

القرآن الكريم

أولاً: <u>الوثائق والقوانين والتقارير الرسمية</u> :

1. التقارير المالية السنوية للمصارف الخاصة عينة البحث للمدة (2017، 2018، 2019)

2. دليل المصارف الخاصة والتقارير السنوية والشهرية الصادرة عن سوق العراق للأوراق المالية

ثانياً: <u>المصادر العربية</u> :

أ. الكتب

1. ابن منظور(2003) **<u>لسان العرب</u>** طبعة مراجعه ومصححه بمعرفة نخبة من الأساتذة المتخصصين ،دار الحديث للنشر، الجزء الثاني ، القاهرة .
2. أبو زيد، محمد المبروك (2009) **<u>التحليل المالي شركات وأسواق مالية</u>** ، دار المريخ للنشر ، الطبعة الثانية ، الرياض ، المملكة العربية السعودية .
3. أبو طالب ، يحيى (2005) **<u>نظرية المحاسبة والمعايير المحاسبية</u>** ، القاهرة ، مصر .
4. جلدة ،سامر(2008) **<u>البنوك التجارية والتسويق المصرفي</u>** دار أسامة للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، الأردن .
5. جميل ، أحمد توفيق (2008) **<u>الإدارة المالية</u>** ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت.
6. الحبيطي، قاسم محسن ، ويحيى ، زياد هاشم (2002) **<u>تحليل ومناقشة القوائم المالية</u>** .
7. حسين ، أحمد حسين (2004) **<u>نظم المعلومات المحاسبية الاطار الفكري والنظم التطبيقية</u>** ، مطبعة الاشعاع ، الإسكندرية ، مصر .
8. الحيالي ، وليد ناجي(2004) **الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي** ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى .
9. خنفر، مؤيد راضي، والمطارنة، غسان فلاح(2006) **<u>تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي</u>** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الطبعة الثانية ، عمان ، الأردن .

10. الدوري ، مؤيد عبد الرحمن ، وأبو زناد ، نور الدين أديب (2003) **التحليل المالي بأستخدام الحاسوب** ، دار وائل للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن .

11. شرويدر ، ريتشارد،كلارك، مارشل، كاثي جاك (2006) **نظرية المحاسبة** ،دار المريخ للنشر ، الرياض ، تعريب خالد كاجيجي ، إبراهيم ولد فال .

12. الشريفات، خلدون إبراهيم (2001) إدارة وتحليل مالي ، دار وائل للنشر والطباعة ، الطبعة الأولى، عمان ، الأردن .

13. الشنطي ،أيمن زهير، والحدرب ، عبد الله عامر(2010) **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي** . دار البداية للنشر والتوزيع .الطبعة الأولى . عمان ، الأردن .

14. الشيرازي، عباس مهدي (1990) **نظرية المحاسبة** ، ذات السلاسل ، الكويت .

15. الصياح ،عبد الستار مصطفى ، والعامري ، سعود جايد مشكور(2007) **الإدارة المالية .اطر نظرية وحالات عملية** ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الثالثة .

16. العامري ، الحاج محمد علي أبراهيم (2001) **الإدارة المالية** ، دار أبن الاثير للطباعة والنشر ، بغداد .

17. عباس، علي (2008) **أساسيات علم الإدارة** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الطبعة الثالثة ، عمان ، الأردن .

18. عبد الغفار، محمد رزق وأخرون(2020) **أعداد وتحليل التقارير المالية** .

19. عدون ،ناصر دادي (1998) **اقتصاد المؤسسة** دار المحمدية العامة ، الطبعة الأولى ، الجزائر .

20. عقل ، مفلح محمد (2006) **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي** ، دار أجنادين للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية .

21. فلوح ، صافي ، واسماعيل ، إسماعيل ، و عبد الرحمن،مرعي (2008) **تحليل القوائم المالية** ، جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد .

22. كراجه، عبد الحليم ، و ربايعة ، علي واخرون (2002) **الإدارة والتحليل المالي** ، دار الصفاء والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ، عمان، الأردن .

23. كراجه، عبد الحليم، و ربابعه، علي واخرون (2006) **التحليل المالي أسس .مفاهيم. تطبيقات** ،دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن .

24. مطر ، محمد ، والسويطي، موسى(2008) **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض** ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، عمان ، الأردن .

25. مطر، محمد (2006) **الأتجاهات الحديثة في التحليل المالي والأئتماني** ، دار وائل للنشر والتوزيع ،الطبعة الثانية ،عمان ،الأردن .

26. هندي ،منير أبراهيم (2009) **الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء مدخل حوكمة الشركات** ،دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية .

27. الشواورة ، فيصل محمود (2013) **مبادئ الإدارة المالية اطار نظري ومحتوى عملي ، التمويل ،الاستثمار ، التخطيط ، التحليل المالي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، عمان ، الأردن

ب . الدوريات والمجلات :

1. ابراهيمي ، فوزية (2017) **تطبيق المحاسبة من منظور أسلامي لتحسين جودة التقارير المالية** ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد 7 .
2. أبو الخير ، مدثر طه (2007) **أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة القوائم المالية** . دراسة ميدانية عن تطبيق معيار الانخفاض في قيمة الأصول ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا العدد 1.
3. أسماعيل ، خليل ، ونعوم ، ريان (2012) **الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بين النظرية والتطبيق** ، جامعة الاسراء ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 30 .
4. البحيصي ،عصام محمد ، والكحلوت ، خالد محمود (2007) **العوامل المؤثرة في مدى اعتماد مسؤولي الائتمان على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني** ، مجلة الجامعة الإسلامية ، سلسلة الدراسات الإنسانية ، المجلد 15، العدد 2، غزة .
5. البشير ، حمد (2003) **التحكم المؤسسي ومدقق الحسابات** ، عمان ، المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية مدققي الحسابات الأردنيين .

6. حمد ، منى كامل (2013) **أهمية التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية** ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد 36 .

7. الحيالي، وليد ناجي (2007) **مذكرات التحليل المالي في المنشآت التجارية** ، من منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك .

8. الخزندار ، آية جار الله ، وإبراهيم ، محمد زيدان (2020) **نموذج للدراسة أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقارير المالية بالتطبيق على البنوك التجارية في قطاع غزة** ، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية ، المجلد 5 ، العدد 1 .

9. الخطيب ، حازم ، والقشي ، ظاهر (2006) **توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة والدخل الاقتصادي واثر ذلك على الاقتصاد** ، جامعة الزيتونة الأردنية ، مجلة الزيتونة للبحوث العلمية ،مجلد 2، العدد 2 .

10. ريشو ، بديع الدين (2013) **جودة التقارير المالية . العوامل المؤثرة لوسائل القياس** ، جامعة طنطا ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل المجلد 1 العدد 1 .

11. الزعبي ، علي ، والقاضي، فارس ، والعريان ، ليث (2013) **نحو تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الأردنية** ، دراسة ميدانية قدمت للمؤتمر العلمي الثاني كلية أدارة الاعمال في جامعة عجلون الوطنية .

12. شاهين ، علي ،مطر،جهاد (2011) **نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشأة المصرفية العاملة في فلسطين** مجلة جامعه النجاح للأبحاث ،المجلد 25 ،العدد 4 .

13. العبيدي،سعيد علي محمد ،والجميلي ،مهند خميس عبد (2012) **التقييم المالي للمصارف الإسلامية في العراق** ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المؤتمر العلمي الثاني .

14. علي ،نور جابر محمد (2018) **الحوكمة المصرفية وانعكاسها على الأداء المصرفي** ،دراسة على عينة من المصارف التجارية ،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة الكوفة المجلد 15، العدد 2 .

15. المزوري ، عابد حسين رشيد ،الشجيري ، محمد حويش علاوي (2010) **اثر جودة الإبلاغ المالي في قيمة المنشأة** دراسة تطبيقية في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، مجلة الرافدين الجامعة للعلوم ، العدد 26 .

16. مليجي ، مجدي ، مليجي عبد الحكيم (2014) **أثر التحول الى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الاعمال السعودية** ، دراسة نظرية تطبيقية ، جامعة بني سويف ، مجلة المحاسبة والمراجعة ، المجلد 2 العدد 2 .

17. المهايني ، خالد (2009) **التحليل المالي ومؤشرات تقويم الأداء** ، حالة تطبيقية ضمن الفعاليات العلمية لجمعية المحاسبين القانونيين السوريين ، دمشق ، سوريا .

18. الوتار ، سيف عبد الرحمن محمد ، ورمو ، وحيد محمود (2010) **استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية** ، دراسة عينة من الشركات المساهمة الصناعية الدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، جامعة الموصل ، الرافدين ، مجلد 32، العدد 100 .

19. الشيخ ، علي ناظم عبد الأمير (2019) **دور جودة الإبلاغ المالي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر** ، دراسة استطلاعية لاراء عينة من موظفي هيئة استثمار المثنى ، جامعة المثنى ، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية ، العراق .

ج . الرسائل والاطاريح الجامعية :

1. أبو حمام ، ماجد أسماعيل (2009) **أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية** . دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ،رسالةماجستير في المحاسبة والتمويل ، الجامعة الإسلامية ، غزة .

2. أبو سمهدانه ، نيفين عبد الله (2006) **مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط وأداء عملية المراجعة** ، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل ، الجامعة الإسلامية .

3. أبو عودة ، حسن سليمان محمد (2017) **مدى قدرة النسب المالية على تحسين نوعية المعلومات للشركات الخدمية المدرجة في بورصة فلسطين** ،دراسة حالة مجموعة الاتصالات الفلسطينية ، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل ، الجامعة الإسلامية ، غزة .

4. أحمد ، صديق عبد العزيز (2019) **حوكمة المراجعة ودورها في تقليل مخاطر المراجعة وتحسين جودة التقارير المالية** ، دراسة ميدانية على ديوان المراجع القومي ومكاتب المراجعة الخارجية ، مذكرة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة ، جامعة النيلين .

5. أحمد ، نقاز (2007) **دور المراجعة الداخلية في دعم وتفعيل القرار** رسالة ماجستير تخصص مالية ومحاسبة ، جامعة عمار ثلجي .

6. أسماء ، لحصين (2019) **دور التحليل المالي في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية** ، دراسة حالة مؤسسة سوناطراك ، رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة مالية ، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية ، الجزائر

7. الاغوات . توفيق سميح محمد (2014) **دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لشركة البوتاس العربية** ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، جامعة الاسراء، الأردن .

8. بشرى ، العمري ، وحنان ، ماني (2017) **دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي في المؤسسة** ، دراسة تطبيقية للوضعية المالية لديوان الترقية والتسيير رسالة ماجستير في العلوم المالية والمحاسبة ، جامعة اكلي .

9. بشناق ، زاهر صبحي (2011) **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية** ، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل ، كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل ، الجامعة الإسلامية ، غزة .

10. بن بو زيد ،سليمان (2017) **استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي** ،أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد بو ضياف ، الجزائر .

11. الجرجاوي ، حليمة خليل (2008) **دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم** ، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل ، الجامعة الإسلامية ، غزة .

12. الجعافرة ،احمد ياسين حمد (2012) **مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن** ، رسالة ماجستير ،جامعة الشرق الأوسط ، قسم المحاسبة ، عمان .

13. الحسن ، بو نازف ، والحاج، وضحة (2019) **دور التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية** ، دراسة حالة ملبنة عريب ولاية عين الدفلى ، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمحاسبة ، جامعة الجيلاني .

14. حسين ، سطم صالح (2016) **تأثير جودة الإبلاغ المالي في سياسات توزيع الأرباح وانعكاساتة على القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية** ، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في علوم المحاسبة ، جامعة بغداد .

15. الحلو ، معتصم ايمن محمود(2016) **مدى أستخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية** ، دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية الفلسطينية ، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل ، الجامعة الإسلامية ، غزة .

16. حماد ، سمير ، والرميلي ، يوسف (2017) **دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية** ، دراسة حالة شركة استغلال وتسيير المحطة البرية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص إدارة مالية ، جامعة اكلي ، الجزائر .

17. خالد ، هناء خالد محمد (2020) **تأثير تبني معايير المحاسبة الإسلامية على جودة الأداء المالي في بيئة المصارف الإسلامية** ،دراسة تطبيقية . رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، قسم المحاسبة ، الجامعة المستنصرية .

18. دهمان ، أسامة كمال (2012) **فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحقيق جودة التقارير المالية** ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، دراسة تطبيقية على وزارة المالية الفلسطينية ، الجامعة الإسلامية ، غزة .

19. زكريا ، نائلة فتحي (2014) **استخدام التقارير المالية لتقييم الشركات بغرض الاستثمار** ، دراسة تطبيقية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الدكتوراه ، جامعة دمشق .

20. الزنط ، صابرين نادر(2019) **الإفصاح الاختياري واثره على جودة التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين** ، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية ، غزة

21. زيني ، وسام حسن أحمد (2014) **استعمال المؤشرات المالية وغير المالية لتدقيق أداء المنشأت المالية** . بحث تطبيقي في مصرف دجلة والفرات الأهلي مقدم الى هيئة الأمناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين وهو جزء من متطلبات نيل شهادة المحاسبة القانونية .

22. سالم ، عمار زكريا عبد الله (2014) **دور النسب المالية للتنبؤ في أسعار اسهم الشركات الصناعية المساهمة الأردنية المدرجة في بورصة عمان** ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، جامعة الشرق الأوسط .

23. سامي ، لزعر محمد (2011) **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي** ، دراسة حالة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة منتوري .

24. سماح، الغربي (2014) **اثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية في البنوك التجارية** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير الاكاديمي في العلوم الاقتصادية ،تخصص محاسبة وتدقيق ، جامعة محمد بو ضياف كلية العلوم الاقتصادية والتجارية .

25. سناء ، جمعي ،وصوفيا، راهم (2019) **دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية** ، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمحاسبية تخصص محاسبة ،جامعة محمد خيبر ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية .

26. سنوساوي ، الهام (2015) **أثر تطبيق أليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية** ، دراسة حالة بعض الشركات الجزائرية،رسالة ماجستير في علوم التسيير ، تخصص مالية ، جامعة فرحات عباس ، الجزائر .

27. الشامي ، أكرم يحيى علي (2009) **أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية** ، رساله ماجستير في المحاسبة ، جامعه دمشق الأوسط .

28. الشنبري ، رامي هاشم (2006) **التحليل المالي ودوه في صنع القرار الائتماني في المصارف التجارية العاملة في فلسطين** ،رسالة ماجستير في التخطيط المالي ، جامعة العالم الامريكية ، فلسطين.

29. صالح ، عمار عبد القادر (2010) **دور المستثمرين في تقييم جودة الإبلاغ المالي وانعكاساته على اتخاذ القرار الاستثماري** ،دراسة ميدانية في سوق العراق للأوراق المالية ،رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .

30. الطالب ، صلاح عبد الرحمن مصطفى(2000) **تكييف أدوات التحليل لمالي لقياس مستوى نجاح منشأة الاعمال** ، دراسة تحليلية في شركات صناعية عراقية أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد .

31. طاهر ، أحمد غازي(2015) **مدى أستخدام أدوات التحليل المالي في أعداد الموازنات التخطيطية** ، دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنيةرسالة ماجستير في المحاسبة ، جامعة آل البيت.

32. طلب ، غرام (2015) **دور التحليل المالي في ترشيد قرارات التمويل في البنوك الإسلامية في سوريا** ، دراسة ميدانية ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، جامعة دمشق .

33. الطويل ، عمار اكرم عمر (2008) **مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر** ، دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية ، قطاع غزة ، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل ، الجامعة الإسلامية ، غزة .

34. عاد ، أسماء ، ودويس ، فوزية ، وغوار ، منيه (2017) **دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية** ، دراسة ميدانية في مجموعة من المؤسسات ، رسالة ماجستير الاكاديمي في المحاسبة ، جامعة الشهيد حمه لخضر .

35. عباس ، يسر فائق (2020) **التحليل المالي وأثرة على قرار الاستثمار في شركات التأمين** . بحث تطبيقي وهو جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي المعادل للماجستير في التأمين مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ،جامعة بغداد .

36. عبد الفتاح، سعيد توفيق أحمد (2013) **علاقة خصائص لجان المراجعة بجودة التقارير المالية** ، رسالة ماجستير ، جامعة الزقازيق ، الشرقية مصر .

37. عبد الله، حداد ، وحمزة ، بن عمر (2017) **دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية** ، دراسة حالة لشركة ذات مسؤولية محدودة ،رسالة ماجستير في المالية والمحاسبة ، جامعة اكلي ، الجزائر .

38. العبيدي ، عبد الرحمن سعيد (2014) **القوائم المالية التنبوئية ودورها في ترشيد القرارات الاستثمارية** ، بحث مقدم الى كلية الإدارة والاقتصاد قسم المحاسبة ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، جامعة بغداد .

39. عجبنا ، سمحاح علي العوض (2018) **الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية واثرها على جودة التقارير المالية** ، دراسة ميدانية بالتطبيق على بنك فيصل الإسلامي ،رسالة ماجستير في المحاسبة ، جامعة النيلين .

40. العلمي ، فائق سعيد (2017) **سلوك الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وأثره على قرارات المستثمرين** ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، جامعة الازهر ، غزة .

41. قداري ، لنده (2015) **دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومة المحاسبية** ، دراسة ميدانية ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، جامعة الشهيد حمة لخضر .

42. قدور ، وهيب حسن يس (2014) **المشكلات المرتبطة بأستخدام وتطبيق أدوات التحليل المالي في المصارف السودانية** ، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة والتمويل ، جامعة الجزيرة .

43. اللامي ، علي حسين نوري (2013) **أثر استخدام التحليل المالي والكمي للقوائم المالية في تحديد أسعار اسهم المصارف** . بحث تطبيقي على عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية وهو جزء من متطلبات نيل درجة الدبلوم العالي المعادل للماجستير في المصارف.

44. المثنو، مصطفى يونس حميد (2013) **مداخل تقييم الأصول في ظل تعدد المفاهيم المحاسبية وانعكاساتها على جودة الإبلاغ المالي في البيئة العراقية** رسالة ماجستير في المحاسبة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .

45. مساك ، وفاء (2014) **دور مراجعة الحسابات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية**، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير أكاديمي، تخصص تدقيق محاسبي، الجزائر.

46. مويحي ، الياس(2015) **دور التحليل المالي في أتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية** ،دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل ، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمحاسبة .

47. نجم ، أسماء سهيل (2008) **دور المعايير المحاسبية في تعزيز كفاءة أسواق المال** ، دراسة ميدانية لتفعيل المسار المحاسبي في العراق ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، جامعة بغداد .

48. نوري ،وعد بدر (2014) **تأثير جودة الإبلاغ المالي في القيمة السوقية المضافة** دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية الخاصة ، رسالة ماجستير ،الكلية التقنية الإدارية ،بغداد .

49. وحيد ، سقار(2017) **استخدام البنوك التجارية النسب المالية في اتخاذ القرار التمويلي** دراسة حال بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمحاسبية ، جامعة محمد العربي بن مهيدي.

ثالثاً. المصادر الأجنبية :

First: Books:

1. Hendricksen,E Richard D.Irwin (1992) "**Accounting theory**" Ins USA.
2. kieso, Donald E, Wegandt, Jerry j, and warfield, terry D. (2013) "**intermediate Accounting**"15 th ed, John wiley and sons Inc, USA .
3. Kieso,Donald Paul Kimmet ,Jerry Weygandt "**Financial Accounting**", wiley & sons, USA, (2000)
4. Penman S, "**Financial Statement Analysis and Security valuation**" New
5. Sarngadharan,M. And Kumar, Rajitha S. (2011) , Financial Analysis for Management Decisions, New Delhi: PHI Learning.

Second: Periodicals:

1. Bagaeva,Alexandra(2008) An examination of the effect of international investors on Russia "**Advances in Accounting incorporating**" Issue 24 .

2. Barth, mary E,Landsman,wayne R,and lang,mark H.(2008)international accounting standards and accounting quality "**Journal of accounting research**"vol.46,No.3.
3. Beest,ferdy van,Geert, Braam and Boelens,Suzanne(2009) quality of financial reports:measuring qualitative characteristics"**Nijmegen center for economisc**(Nice)
4. Chen,shuping,Shevlin Tevvy,and tong ,yen H.(2007) Does The prising of Financial.reporteng quality change around.dividend changes? "**Journal of accounting research**"vol,45,No.1.
5. Cheung ,Esther ,Evans,Elains and wright,sue (2010) An historical review of quality in Australia "**pacific Accounting review** "Vol .22,No,2.
6. Dechow ,patricia ,Ge,Weili ,and schrand catherine (2010) understanding earnings quality :A.review of the proxies ,their determinants and their consequences "**Journal of Accounting and Economics** "Issue ,50.
7. Dechow,patricia M .and Dichev ,llia D.(2002) the quality of accruals and earnings:the role of accruals estimation errors,"**the accounting review**" vol.77,supplement
8. Dechow,patricia M, loan,Richard G.and sweeney,Amy P(1995) Detecting earning management"**The accounting review**" vol.70.no.2
9. Ewert ,Ralf ,and wagenhofer ,Alfred (2005) Economic effect of tightening accounting standards to restrict earnings management "**the Accounting Review** "Vol .80.No,4.

10. Francis,Jennifer,lafond,Ryan,Olsson,per,and schiper,Katherine (2005) the market pricing of accruals quality "**Journal of Accounting and economics**", issue 39

11. Gaio ,Caristina ,and Raposo ,Clara (2011)earning quality and firm valuation :international evidence,"**Accounting &finance** "Issue ,51.

12. Gheorghe,Dumirtru (2012) the accounting information quality concept "**academic research in economics** " Vol.7.No.4.

13. Jones, Jennifer J .(1991) Earnings management during import relief investigations, "**Journal of Accounting Research**", Voi 29,No.2.

14. Jung ,Boochun ,lee ,woo,Jong,and weber ,david p.(2014)financial reporting Quality and labor investment Efficiency "**contemporary accounting research**"Vol.31,No.4.

15. Kothari,S.P,leone,Andrew J,and wasley,Charles E(2005) performance matched discretionary accrual measurec,"**Journel of accounting and Economisc**" issue 39

16. Kothari,s.p,leone.andrew.J.and wasley,Charles E .(2005) performance matched discretionary accrual measures "**Journal of Accounting and economics**" Issue 39.

17. Lamoreaux ,Phillip T .michas ,paul N,and schultz ,wendy L .(2015) do accounting and audit quality affect world bank lending "**the accounting review** ", vol.90 ,No.2.

18. Ran,Guanggui ,fang ,Qiaolong ,Luo,shaui,and chan kan C .(2014) supervisory board characteristics and accounting Evidence from china "**international review of Economics &finance**".

19. Richard G .Myrtly W & Jackm (2008) "**financial accounting thery and analysis Text reading and cases** "1 ed ,John wiley &. sons).

20. Tasios ,Stergios and Bekiaris ,michalis (2012) Auditors perceptions of financial reporting :the case of Greece "**international .Journal of accounting and financial reporting** "Vol .2.No.1.

Third: Thesis :

1. Baxter ,Peter .J (2007) "**Audit committees and financial reporting quality** " PHD dissertation thesis ,university of Queensland Australia.
2. Caruntn ,geun elexandra and Ramanescu ,marcel loruntiu(2008) ,"**the assessment of banking performances .indicators of performances in bank area**" university of constantinbrrancuitargujiu ,Romania
3. Chunli Kuang (2007) ,"**Audit committe characteristics and earning management in new zealand** "working paper ,
4. El.Dalabeeh ,Abdel .Rahman kh ,"**the role of financial analysis ratio in Evaluating performance –Case study : National chlorine industry** "interd is ciplinary Research Business ,Vol,5,No,2.
5. Erik,peek,Detecting (2007)"**Earnings management:A critical assessment of the beneish model**" faculty of economics and business,Maastricht,pays bas
6. Lidiia ,Kryvoviaziuk (2016) ,"**Comprehensive economic and financial analysis of the enterprisen activity approaches,methods and implementation** " final Disseration presented to instituto politecnico de

Braganca to obtian the master Degree in management specialis .ation in Business management T

7. Mcfie,James Boyd (2006) "**High quality financial reporting :the case of the Nairobi stock exchange**" doctoral thesis,university of Strathclyde,Glasgouu.
8. Stefano Azali &al (2013) "**the value relevance of earning management industries befor and during the financial crisis**" European journal accounting :finance &business ,Issn 2324 -102.

الملاحق

الملحق(1)

المعلومات المستخدمة في قياس جودة التقارير المالية

مصرف الموصل

السنة	معدل العائد على الموجودات	موجودات السنة السابقة	التغير في الإيرادات	التغير في المدينون	الموجودات الثابتة
2017	0,0119564072	410055008175	2229155826	-2094911377	4490406460
2018	6,31021583	4094071689153	-866998464	14697342	52757913238
2019	8,33951119	40940060338	-13073484862	186594329	54374243185

بيانات حساب التدفق النقدي من العمليات التشغيلية

السنة	صافي الربح	التغير في الموجودات المتداولة	التغير في المطلوبات المتداولة	التغير في النقدية	الإندثارات
2017	4895038845	-724207172	-5652750768	44168224248	1015359586
2018	2584497909	-47934615593	5201592159	10142112807	856532347
2019	3418816088	-198811577434	-2258927214	-6314785908	938491335

(المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المصارف)

مصرف بغداد

السنة	معدل العائد على الموجودات	موجودات السنة السابقة	التغير في الايرادات	التغير في المدينون	الموجودات الثابتة
2017	0,005616167	1200424117	-19486349	16740710	150273308

2018	3,767572	1090587443	−16906085	−568588	42968467
2019	0,064983	113538558	3319679	507096	50208261

بيانات حساب التدفق النقدي من العمليات التشغيلية

السنة	صافي الربح	التغير في الموجودات المتداولة	التغير في المطلوبات المتداولة	التغير في النقدية	الاندثارات
2017	6122480	−103024983	−103024983	−40905073	1913664
2018	4152102	28210655	23325582	107039971	14947260
2019	7298604	12649100	14663898	−60744715	16249239

المصرف العراقي (المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المصارف)

السنة	معدل العائد على الموجودات	موجودات السنة السابقة	التغير في الايرادات	التغير في المدينون	الموجودات الثابتة
2017	0,015089763	447196700	2650443	2437573	20638340
2018	0,0103458933	469739636	−3288688	2786938	220943366
2019	0,018547726	504542790	9598004	−57946	37084426

بيانات حساب التدفق النقدي من العمليات التشغيلية

السنة	صافي الربح	التغير في الموجودات المتداولة	التغير في المطلوبات المتداولة	التغير في النقدية	الاندثارات
2017	7088260	23511600	16041875	17506812	2102377
2018	5039911	33347128	39957943	3607488	1742508

2019	11932699	262626437	268073884	145453543	1392241

مصرف الخليج (المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المصارف)

السنة	معدل العائد على الموجودات	موجودات السنة السابقة	التغير في الايرادات	التغير في المدينون	الموجودات الثابتة
2017	0,0070114635	802022034419	-146255243	21046360834	45682593358
2018	1,00163288	603312989740	-933288899	33625595	4755092257
2019	69,7369199	578336518931	-5697942256	308131119	45872988343

بيانات حساب التدفق النقدي من العمليات التشغيلية

السنة	صافي الربح	التغير في الموجودات المتداولة	التغير في المطلوبات المتداولة	التغير في النقدية	الاندثارات
2017	4230107006	-20140114375	-201832601172	36879000100	2121593648
2018	591789500	-26848969708	-18962065949	-7542603441	1560158653
2019	-393135783	-27508884316	-213604825	130101532260	1774234055

المصرف الوطني (المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المصارف)

السنة	معدل العائد على الموجودات	موجودات السنة السابقة	التغير في الايرادات	التغير في المدينون	الموجودات الثابتة
2017	0,0325813389	649622623677	423129042	11255692140	5584495148
2018	11,3218555	7809502900647	-221077277	-111095525	6606664651
2019	4,456611438	102003821533	-832766956	7691063032	7299287168

بيانات حساب التدفق النقدي من العمليات التشغيلية

السنة	صافي الربح	التغير في الموجودات المتداولة	التغير في المطلوبات المتداولة	التغير في النقدية	الاندثارات
2017	25444406116	131142652342	127808170893	21722035552	486300540
2018	7828803296	-179968638617	-167455173386	-85954770409	540829584
2019	2502723153	-81550289473	-83174496480	-41279604634	666112818

مصرف جيهان (المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المصارف)

السنة	معدل العائد على الموجودات	موجودات السنة السابقة	التغير في الايرادات	التغير في المدينون	الموجودات الثابتة
2017	0,0268713626	643074676	-4709502	31057172	7401074
2018	0,680744377	609898212	-11780669	15004569	9039591
2019	0,07797156	659759033	-6304715	-1366632	10419371

بيانات حساب التدفق النقدي من العمليات التشغيلية

السنة	صافي الربح	التغير في الموجودات المتداولة	التغير في المطلوبات المتداولة	التغير في النقدية	الاندثارات
2017	16388796	-32448361	-49565260	-10176976	2494767
2018	4321560	48602529	76351990	49457994	1022964
2019	503790	-28729521	-27781482	-62014690	857875

Abstract:

The aim of the research is to measure the ability of financial analysis indicators to improve the quality of financial reports for a sample of private banks listed in the Iraq Stock Exchange.

The research was conducted within three years (2019, 2018, 2017) and through six indicators: the profitability index, the liquidity index, the capital adequacy index, the investment of funds index, the indebtedness index, the profit quality index and studying the impact of the outputs of these ratios on improving the quality of financial reports Through testing the research hypotheses, two types of statistical methods were used. The first is descriptive statistics, which is to find the values of general statistics such as the arithmetic mean and standard deviation, which give a clear picture of the nature and characteristics of the data. The other type is simple linear regression. The statistical program was used Spssvr.24 In order to draw conclusions from the data, the researcher reached a total ofNS Among the most important conclusions

1 Financial analysis is a careful and deliberate process that seeks to enhance decisions by assisting the decision maker in reaching the truth of the financial position of the economic unit and evaluating the performance and predicting its future.

2 In order for the financial analysis process to be carried out correctly, it is necessary to have multiple criteria for measuring performance and comparing the results that have been reached.

3 There is no effecty Statistical significance of financial analysis using the profitability index, the capital adequacy index, the investment of funds index, the indebtedness index in improving the quality of financial reports.

4- The presence of this effecty Statistical significance of financial analysis using the liquidity index in improving the quality of financial reports, if the significance level of 10% is relied upon, indicating a high predictive power of the regression model used.

5- The presence of this effecty Statistical significance of financial analysis using the profit quality index in improving the quality of financial reports.

Ministry education higher and search Scientific

University Qadisiyah

College Administration and Economics

Department of Accounting

Ability Range Indications Analysis financial in a improvement Quality Reports Finance (study applied On a sample from banks included in a Market Iraq for papers Finance)

Introduction Thesis

To the Council of the College of Administration and Economics - University of Al-Qadisiyah, which is part of the requirements for obtaining a master's degree in accounting

From before requesting

Anwar Yassin Taher

Supervisor

Prof. Dr. Nadhim Shaalan Jabbar Al-Timimi

2021 A.D 1443 A.H